هذه الرسالة

في الخلق والبعث

من تصانيف مولانا ال[illegible]

استاد البشر مقتدى [illegible]

العلماء افضل المتاخرين [illegible]

ناصر الاسلام والمسلمين [illegible]

والمفسرين ابي عبد الله [illegible]

الحسن الرازي [illegible]

وجعل الجنة مأواه ومثواه

بسم الله الرحمن الرحيم　　　وما توفيقي الا بالله

الحمد لله حمداً يستحق لجلال هويته احديته ويستوجبه لكمال الوهيته صمديته
والصلوة على ملوك صقاع القدس ثم على رؤساء بقاع الانس خصوصاً على محمد صادح
شعب الشرك وقامع جنود [illegible] على آله واصحابه الذين اصبحوا نجوماً للمهتدين
ورجوماً للمعتدين اما بعد فان لله عباداً تقدسوا عن مقارنة الاوضار
وتطهروا عن مقارفة الاوزار فهم طول الدهر في ساحات القدس عاكفون وفي
حضرات الانس واقفون لا تصدهم عن نيل محاضر الجمال مس طيف ولا تردهم عن مواقف
الجلال لمة حيف فهم في جلابيب العزة متبجحون وعن الاذلاء بما لو هم النقص متحرجون
قد لبسوا جبير التجريد وسقوا تسنيم التفريد فهم في حبرات الوحدانية رافلون
وفي روضات الفردانية نازلون وان شخصاً ممن اوتي من هذه المعالم حظاً نزراً واعطي
من هذه المراتب جزءاً يسيراً [illegible] في اسرار طال ما تغيبت في حجب العزة مكنونة وفي
كنوز العرش مصونة مخزونة ولعمري لقد كان انخدعني من الضب عن الماء والنور
عن الظلماء بيد ان الجبلة الانسانية والغريزة النفسانية سولت لي الركون الى قرارتها
المخصبة والسكون الى شرارتها المعشبة ثم آنست لتلك المعالم من جانب الطور ناراً راقبت
الجد علو قد لي في ذلك الجد ناراً تحننت اليها راكضاً واتبعت رافضاً وانطببت

الذروة التي كانت النفس طامحة الطرف الى استعلائها واقعدت عارف الدرجة
التي كان القلب مشغوفاً بارتقائها فلما اقتحمت العقبة التي ما زالت تصدني من
الصعود وخلت اني قد توقلت الى الذروة اذ قد تجاوزت عن الصعود فاذن
الصعود ادنى عقبة من عقباتها واصغر هضبة من هضباتها وبعد ذلك شواهق
شامخة دونها صواعق حاجبة واعلام عالية لكنها عن العلائق البشرية حاجبة فرجع
طرفي من تصور ذلك وهو كليل واعترفت ان التي اوتيه الانسان من العلم قليل
وعلمت ان العلم بحقائق الاشياء امر استاثر به رب الارض والسماء وان محل العقل
بعدا [illegible] العكر الصاعد واعتلاء الذهن المساعد الامر ذو الطريق منسد
وعزة الربوبية لا يمكن الوصول اليها بخطى العقول والافكار وكبرياء الالهية
منيع التي يرفرف عليها باجنحة الاقيسة والانظار وما اجل ما قال امير المؤمنين
علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه القادر الذي اذا ارتمت الاوهام لتدرك منقطع
قدرته وحاول الفكر المبرا من خطرات الوساوس ان يقع عليه في عميقات غيوب
ملكوته وتولهت القلوب اليه لتجري في كيفية صفاته وغمضت مداخل العقول في حيث
لا تبلغه الصفات لتنال علم ذاته ردعها وهي تجوب مهاوي سدف الغيوب متخلصة
اليه [illegible] اذ جبهت معترفة بانه لا ينال بجور الاعتساف كنه معرفته ولا تخطر

بال اولي الالباب خاطرة من يتوب بزلال عزته واقول انما اقتضت
هذه الاحوال المتعادية والاهوال المتنافية تنبيها على ان توفية البحث حقه واعطاء
الفكر مستحقه من اصعب الامور على من ابتلي بحدس قوي وطبع سوي وقريحة تغوص
على اسرار الحق وفطنة تصوغ نقد الصدق ومع هذه الاعذار اللائحة والموانع الواضحة
انشأت في تلك المفاوضات الخفية العميقة والمباحثات الغامضة الدقيقة هذه
الرسالة محتوية على ما يفتقر اليه في تقرير شبه اكثر مشاكلها وترى جوابل بعضها مع ما انا
فيه من مناوشة صروف الزمن ومهاوشة صنوف المحن على انني متطلع من فيض
نعم الله السابغة ومنحه السابغة متوقع من صنوف عواطفه التامة وعوارفه
العامة ان يرجي عني سحابتها ويرجي عني زبابتها ويرخي علي ستر عصمته وخير نعمته
وان يقابل لدي في طلب الحق بالجود والاحسان انه الملك الديان الغفور المنان
وقد رتبنا هذه الرسالة على مقدمة وثمانية ابواب أما المقدمة فاعلم
ان العقلاء قد اتفقوا على انه لاغنى في هذا الباب عن الحاجة لكنهم اختلفوا في منشاها على
ثلثة اقوال لانه اما الامكان او الحدوث او هما وعلى التقديرات الثلثة فذلك اما في
الذوات او في الصفات فهي طرق ستة اولها وهي الطريقة الكبرى امكان
الذوات فنقول لا شك في وجود الاشياء وكل موجود فاما ان يكون من حيث

هو هو قابلا للعدم وهو الممكن او لا يكون وهو الواجب فان كان في الموجودات
واجبا فقد ثبت وجود واجب الوجود وان كان ممكنا فنقول كل ممكن فهو قابل
للوجود والعدم وكل ما كان كذلك استحال ان يترجح احد طرفيه على الآخر الا لمرجح
وكل ما افتقر في وجوده الى المرجح فلابد وان يكون مرجحه معه والا فحين حصول
الترجيح لا مرجح فيكون الترجيح حاصلا لا لمرجح وقد فرضنا انه لابد من المرجح هذا
خلف ثبت انه لابد وان يكون مرجحه معه فنقول ذلك المرجح اما ان يكون واجبا
او ممكنا فان كان واجبا فقد ثبت واجب الوجود لذاته وان كان ممكنا فله ايضا
مرجح وذلك المرجح اما ان يكون هو الذي فرضناه اثرا له او شيئا آخر والاول محال
لان المؤثر متقدم على الاثر فلو كان كل واحد منهما مؤثرا في الآخر لكان كل واحد
متقدما على الآخر فيكون كل واحد منهما متقدما على المتقدم على نفسه والمتقدم على المتقدم
على الشيء متقدم على ذلك الشيء فكل واحد منهما متقدم على نفسه وهو محال لان المتقدم
لكونه متقدما يلزم ان يكون موجودا قبل ولكونه متاخرا يلزم ان لا يكون موجودا قبل
فالشيء الواحد موجود قبل وغير موجود قبل هذا خلف وان كان مؤثرا غير اثره
فاما ان ينتهي الى مؤثر غني عن المؤثر او لا ينتهي اليه بل يذهب الى التسلسل (غير النهاية) فان كان الاول
فذلك الغني عن المؤثر يجب ان لا يكون ممكنا والا لافتقر الى المؤثر وقد فرضناه غنيا عن المؤثر

هذا خلف وان لم يكن ممكنا كان واجبا وهو المطلوب وان كان الثاني لزم حصول
اسباب ومسببات لا نهاية لها دفعة واحدة فذلك المجموع اما ان يكون واجبا او ممكنا
ومحال ان يكون واجبا لان كل مركب فهو مفتقر الى كل واحد من احاده وكل واحد
من احاده غيره وكل مركب فهو مفتقر الى غيره فانه يلزم من فرض عدم غيره عدمه
وكل ما كان كذلك فهو ممكن لذاته فالمجموع ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فله سبب
فالمجموع له سبب وسببه اما نفسه او شي داخل فيه او شي خارج عنه والاول محال والا لزم
تقدم المجموع على نفسه باعتبار واحد وقد بان امتناعه والثاني ايضا محال لان كل ما كان
سببا للمجموع كان سببا لكل واحد من اجزاء ذلك المجموع فلو فرضنا جزءا من اجزاء المجموع سببا
للمجموع لزم كون ذلك الجزء سببا لنفسه فيلزم تقدم الشي على نفسه بمرتبة واحدة ولزم كونه
علة لعلة نفسه فيلزم تقدمه على نفسه بمرتبتين وهلم جرا الى ان يكون متقدما على
نفسه بمراتب لا نهاية لها وكل ذلك محال فتبين ان المؤثر في المجموع شي خارج عنه وذلك
الخارج اما ان يكون ممكنا او واجبا فان كان ممكنا كان واحدا من احاد ذلك المجموع
وقد فرضنا خارجا عنه هذا خلف وان لم يكن ممكنا كان واجبا ففي الموجودات موجود
واجب الوجود لذاته وهو المطلوب

الباب الاول

في الشكوك المتوجهة على هذا الدليل اعلم ان الشكوك الموردة على هذا البرهان
ثلثة اجناس احدها الشكوك الطاعنة في الضروريات اعني البديهيات والحسيات
وثانيها الشكوك القادحة في ان تركيب الضروريات هل يمكن ان يتادى منه الى استعلام
المجهولات وثالثها الكلام على مقدمات البرهان ولا جرم رتبنا الكلام في هذا الباب
على فصول ثلثة

الفصل الاول

في اسولة السوفسطائية قالوا النظريات اما ان
ينتهي الى الضروريات او لا ينتهي اليها فان لم ينته اليها لزم اما الدور او التسلسل
وهما باطلان وبتقدير عدم بطلانهما فذلك يقدح في دليلكم وان انتهت الى الضروريات
كان القدح في الضروريات قدحا في اصل هذا البرهان والقادح في الاصل قادح في
الفرع فلنطرق الى بيان القدح في الضروريات من وجوه اولها ان الجزم الحاصل
في المقدمات التي تدعون الضرورة فيها حاصل في مقدمات باطلة ومتى كان كذلك
لم يكن ذلك الجزم موثوقا به بيان المقام الاول من وجوه الاول انا اذا رأينا زيدا
ثم غمضنا العين لحظة ثم فتحناها وشاهدنا زيدا مرة اخرى جزمنا بان زيدا الذي
شاهدناه ثانيا هو الذي شاهدناه اولا وهذا الجزم فاسد اما على قول المليين فلاحتمال
ان الله تعالى اعدم زيدا الاول في تلك اللحظة اللطيفة وخلق مثله واما على قول العليين
فلاحتمال انه حدث شكل غريب في الفلك اعد هيولى عالم الكون والفساد لقبول هذه الصورة
الثاني انا اذا شاهدنا انسانا شابا او شيخا جزمنا انه ما خلق الان دفعة من غير

اب وام بل كان من قبل ذلك طفلاً ومترعرعاً وشاباً حتى صار الآن شيخاً وهذا الجزم
باطل على قول المليين والعليين الثالث اني اذا خرجت من داري فاني اعلم ان ما فيها من
لم ينقلب اناساً فضلاء مدققين في علوم المنطق والهندسة والالهيات ولم ينقلب
ما فيها من الاحجار ياقوتاً وانه ليس تحت رجلي ياقوتة مقدارها مائة الف من وان
مياه البحار والاودية لم ينقلب دماً ودهناً والاحتمال في الكل قائم للسبب المذكور
ولا يندفع هذا الاحتمال باني لما نظرت اليها ثانياً وجدتها كما كانت لاحتمال ان يقال
انها انقلبت الى هذه الصفات زمان غيبتي عنها ثم عند عودي اليها صارت كما كانت
الرابع اذا خاطبت انساناً فتكلم بكلام منظوم مرتب موافق لخطابي جزمت جزماً
قاطعاً بكونه حياً عاقلاً فاهماً وهذا الجزم غير ثابت لان المقتضي لذلك الجزم اما افعاله
او اقواله اما اقواله فلا توجب لانها اصوات مقطعة وحصولها في الذات لا يقتضي
كون الذات حية عاقلة واما الافعال فلا يدل ايضاً لاحتمال ان الفاعل المختار
او الشكل الغريب الفلكي اقتضى حصول تلك الافعال المخصوصة على ما يوافق غرض المخاطب
او الجني او الملك ينفذ في قالبه ويتكلم ومع هذه الاحتمالات يكون ذلك الجزم فاسداً
لا يقال هذا وان كان محتملاً نظراً الى ذاته لكن الدليل العقلي قام على امتناعه
لانا نقول لو كان الامر كذلك لكان الحاصل بذلك الدليل غير آمن وقوع هذه الامور

ولما كان ذلك باطلاً علمنا فساد قولكم الخامس النائم قد يرى في النوم شيئاً
ويجزم بثبوته ثم يتبين له في اليقظة ان ذلك الجزم كان باطلاً فاذا جاز ذلك ظهر ان الجزم
قد يكون حاصلاً في الباطل السادس صاحب البرسام قد يتصور صوراً لا وجود لها
في الخارج ويشاهدها ويجزم بثبوتها ويصيح خوفاً منها وهذا يدل على ان الانسان قد يجزم
بما يكون باطلاً لا يقال الموجب لتلك الحالة هو المرض وعند الصحة لا يوجد لانا نقول
لا يلزم من انتفاء السبب المعين انتفاء السبب بل هذا الاحتمال لا يندفع الا بحصر اسباب ذلك
التخيل الكاذب ثم بيان انتفائها باسرها ثم بيان ان ذلك المسبب يفتقر الى السبب
حال بقائه والا فيجوز ان يكون الموجب لذلك الخيال الكاذب وان كان هو المرض
لكنه قد يبقى بعد زوال المرض لان الحكم حال بقائه يستغني عن السبب لكن من المعلوم ان
كل واحدة من هذه المقدمات الثلث مقدمة نظرية دقيقة فلو توقف الجزم بوجود المحسوسات
على صحتها كان ذلك توقفاً لاجلى الضروريات على ادق النظريات مع ان النظري
متوقف على الضروري فيلزم الدور وهو عندكم باطل على ما قررتموه في الدليل
السابع انا نرى الثلج في غاية البياض ثم اذا نظرنا اليه وتاملنا فيه تاملاً بالاستقصاء
وجدناه مركباً من اجزاء جمدية صغار وكل واحد منها شفاف خال عن اللون فالثلج في نفسه
غير ملون مع انا في اول الامر نجزم جزماً ضرورياً ببياضه لا يقال ذلك التخيل لاجل

انعكاس الشعاع عن سطوح بعض تلك الاجزاء الجمدية الصغار الى بعض لانا نقول
هذا الذي ذكرتموه بيان للعلة التي لاجلها الجمنا بهذا الدليل الباطل وذلك مما لا يضرنا
الثامن ان البصر قد يدرك الصغير كبيرا كما نرى النار البعيدة في الظلمة عظيمة وكما نرى
العنبة في الماء كالاجاصة وكما اذا قربنا حلقة الخاتم الى العين فانا نراها كالسوار وقد
يدرك الكبير صغيرا كالاشياء البعيدة وقد يدرك الواحد اثنين كما اذا غمزنا احدى العينين
ونظرنا الى القمر فانا نراه قمرين وكما في حق الاحول وكما اذا نظرنا الى الماء عند طلوع
القمر فانا نرى في الماء قمرا وعلى السماء قمرا وقد نرى الاشياء الكثيرة واحدة كالرحى
اذا اخرجنا من مركزها الى محيطها خطوطا كثيرة متقاربة بالوان مختلفة فاذا استدارت
سريعا رايناها لونا واحدا كانه ممتزج من تلك الالوان كلها وقد نرى المعدوم موجودا
كالسراب وكالاشياء التي يراها صاحب خفة اليد والشعبذة وكما نرى القطر النازل
كالخط المستقيم والشعلة التي تديرها بسرعة كالدائرة ونرى المتحرك ساكنا كالظل
والساكن متحركا كما اذا شاهدنا الشط متحركا وقد نرى المتحرك الى جهة متحركا الى ضد تلك
الجهة فان المتحرك الى جهة نرى الكوكب متحركا اليها اذا شاهدنا غيما تحته وان كان
الكوكب متحركا الى خلاف تلك الجهة وقد نرى القمر كالسائر الى الغيم وان كان سائرا
الى خلاف تلك الجهة اذا كان الغيم سائرا اليه وقد نرى المستقيم منكسا كالاشجار التي على

اطراف الانهار واذا نظرنا الى المرآة رأينا الوجه طويلا وعريضا ومعوجا بحسب
اختلاف شكل المرآة بيان المقام الثاني وهو ان هذا الجزم لما حصل في الحق تارة
وفي الباطل اخرى صار ذلك الجزم مشتركا فيه بين القسمين وما به الاشتراك لا يدل على
ما به الامتياز فيمتنع دلالة هذا القدر من الجزم على كون المجزوم به حقا فحينئذ يجب الرجوع
في التمييز الى النظر فيلزم توقف الضروري على النظري فيقع الدور وهو محال على
ما شرحتموه وثانيها انا نرى لاختلاف الامزجة والعادات تاثيرا في الاعتقادات
وذلك يقدح في جزم العقل بالضروريات بيان المقام الاول اما في الامزجة فلان
ضعيف المزاج يستقبح الايلام وغليظه يستحسنه ورب شيء بالغ في استحسانه وبالغ
آخر في استقباحه واما في العادات فلان الانسان الذي مارس كلمات الفلاسفة والفها
وتشاغل بها من اول عمره الى آخره صار بحيث يقطع بصحة كل ما يقولونه وبفساد كل ما يقوله
مخالفوهم ومن مارس كلام المتكلمين كان الامر بالعكس وكذا القول في ارباب الملل
فان المسلم المقلد يستقبح كلام اليهودي من اول الوهلة واليهودي بالعكس وما ذاك الا بسبب
العادات بيان المقام الثاني وهو ان هذا يقدح في الضروريات لانه اذا كان
لاختلاف الامزجة والعادات اثر في الجزم لم نعرف ان جزمنا بهذه البديهيات لمزاج والف
او لاجل ان الشيء في نفسه كذلك وعلى هذا التقدير لا يكون مجرد جزم الذهن موثوقا به

لا يقال الانسان يفرض نفسه خالية عن مقتضيات الامزجة والعادات فما يجزم العقل به
في تلك الحالة كان حقا لانا نقول هب انا فرضنا خلو النفس عن مقتضيات الامزجة والعادات
لكن فرض الخلو لا يوجب الخلو فلعلها تبعت تلك الامزجة والعادات حال ذلك الفرض
وكان ذلك هو الموجب وثالثها وهو انه اما ان يكون من شرط دلالة الجزم على كون
المجزوم به حقا ان يجزم بانه لا يمكن ان يكون جزمه مخالفا للمجزوم به او ليس من شرطه
ذلك فان كان الثاني لزم ان يكون اعتقاد المقلد حقا لا محالة لانه يكون
جازما بان الشيء كذا غير مرتاب فيه وان كان الاول فحينئذ يكون شرط كون الجزم دليلا
على الحقية هو ان يجزم بان جزمه يستحيل ان يكون مخالفا وهذا هو الذي اتفق الفلاسفة عليه
فانهم قالوا اليقين هو ان يعتقد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الا كذا لكن
على هذا الفرض يلزم التسلسل لان ذلك الاعتقاد الثاني يفتقر كونه علما الى اعتقاد ثالث متعلق
بان متعلقه مطابق له ويفتقر الثالث الى رابع وكذا الى غير النهاية وما يتوقف على
ما لا نهاية له كان ممتنع الحصول فكان اليقين ممتنع الحصول ورابعها وهو انا نجد شبها
نعجز عن القدح في مقدماتها مع انا نقطع ببطلان مدلولها مثل الوجوه التي سنذكرها في
القدح في قولنا الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون فالعجز عن القدح فيها دليل على العقل
قد يجزم انه مما يكون باطلا وذلك بعض القدح في البديهيات وخامسها انا نرى لكل

واحد من ارباب المذاهب جزما في شيء ويكون خصمه فيه وذلك بعض القدح في البديهيات
بيان المقام الاول بمثال ا ادعى جمع من العقلاء ان كل موجودين احدهما قديم والآخر
محدث فانه لا بد وان يعرض بينهما مدة غير متناهية وان كل شيء محدث فانه يحدث في زمان
وكل شيء يبقى فانه يبقى في زمان والقائلون بحدوث الزمان كذبوهم في هذه المقدمة و
نقضوها بنفس الزمان وبتقدم الله على الزمان تقدما لا اول له ب ادعى جمع من
العقلاء ان العلم الضروري حاصل بان كل موجودين فلا بد وان يكون احدهما ساريا في
الآخر او خارجا عنه حاصلا في جهة من الجهات الست واهل التنزيه كذبوهم فيه ج ادعى
اكثر العقلاء العلم الضروري بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار والجهل والعبث
وكذبهم الاشعرية والفلاسفة فيه وزعموا انها قضايا مشهورة د ادعى اكثر العقلاء
العلم الضروري ببقاء الاجسام والالوان ومنهم من نازع فيها لادلة قوية جدا ه اكثر
العقلاء ادعوا العلم الضروري بان الواقف على طرف العالم يميز بين الجانب الذي يحاذي
وجهه والجانب الذي يحاذي قفاه والمحققون من القائلين بتناهي الابعاد اتفقوا على تكذيب
هذه المقدمة و كثير من العقلاء يدعون العلم الضروري بان الحي القادر يمكنه ان يحرك
يمنة بدلا عن الحركة يسرة وبالعكس وان ذلك صادر منه على سبيل الاختيار لا على سبيل
الالجاء وكثير من العقلاء كذبوهم وقالوا صدور الفعل المخصوص موقوف على الاختيار

المعين وذلك لا احتياز لشيء منه والا لزم التسلسل وما كان كذلك وجب الدوران مع ما ليس فيه
اثر نفيا واثباتا فاستحال ان يكون واقعا به فقد وقع التغاير بين قولنا القادر متمكن من الفعل
والترك وبين قولنا الممكن لابد له من مرجح ز جمهور العقلاء يدعون الضرورة في انا الذي
سمعت وابصرت وذقت ولمست وتخيلت وتفكرت وزعم ابو علي ان المتولي لهذه الافعال
قوى جسمانية واما النفس وهي التي اشير اليها بقولي انا فانها لا تباشر شيئا من هذه الافعال ح
ط اكثر العقلاء يجزمون بان الانسان هو هذا الهيكل المشاهد وكل الفلاسفة يكذبونهم فيه
اكثر العقلاء ابوا اعادة المعدوم وجمع جوزوه ي اكثر العقلاء اتفقوا على انه لا واسطة
بين الموجود والمعدوم وجمع اثبتوها الشبهة قويته باي شرحها واما قلنا ان ادعا بعض العقلا
البديهة في بعض المقدمات مع تكذيب الباقين اياهم فيه يقدح في البديهيات باسرها وذلك
لان تلك المقدمات اما ان يكون في انفسها بديهية او لا يكون فان كانت بديهية فالذين قدحوا
فيها فقد اشتبه عليهم البديهي بغيره وذلك يقتضي استواء البديهي وغير البديهي في القوة عندهم
فيكون القدر الحاصل من القوة في البديهي حاصلا في غيره فذلك القدر من القوة غير موثوق
به وان لم تكن بديهية فالذين اعتقدوا كونها بديهية وجدوا فيها من القوة مثل ما وجدوها
في البديهيات فذلك القدر من القوة غير موثوق به فعلى كلي التقديرين صارت البديهيات
مقدوحا فيها وسادسها ان اقوى البديهيات واجلاها قولنا الشيء اما ان يكون واما

ان لا يكون حتى بلغ من قوتها الى ان ذهب اهل التحقيق الى ان جميع المقدمات البديهيات المستعملة
في العلوم مستنبطة منها ثم تتوجه عليها اشكالات لا مخلص منها واعلم ان قولنا ان سائر
المقدمات البديهية مستنبطة من هذه المقدمة غير محتاج اليه في تقرير هذا السؤال الا انا
بينا ذلك تكثيرا للفوائد فنقول قولنا الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون معناه ان الطرفين
لا يجتمعان ولا يرتفعان وقولنا لا يجتمعان مقدمة مستعملة في مواد مخصوصة تبين كل واحد
من تلك المواد المخصوصة مقدمة كلية جلية مستعملة في العلوم فمنها قولنا الجزء المتوسط
يلاقي ما على يمينه بغير ما به يلاقي ما على يساره فيقع فيه القسمة وتقريره انه لما صدق على هذا
الجانب انه يلاقي اليمين ولم يصدق على الجانب الثاني انه يلاقي اليمين فلو كان احد الجانبين عين الاخر
والا فقد اجتمع النفي والاثبات في الموضوع الواحد وهو محال ثم تتفرع على هذه المقدمة
ان الجسم لا يتركب من الاجزاء والزمان من الانات وانه لا نسبة للخط الى السطح ولا للسطح
الى الجسم ثم تتفرع على كل واحد من هذه المقدمات علوم كثيرة في الرياضيات ومنها قولنا
الشيء الواحد لا يكون علة لنفسه لان العلة متقدمة على المعلول فلو كان الشيء علة لنفسه
لكان الشيء متقدما على نفسه وتقدمه على نفسه يقتضي كونه موجودا معدوما وهذه المقدمة
جلية لو صح قولنا العلة متقدمة على المعلول فان فيه بحثا سياتي ومنها قولنا الدور محال فانه
يعود الى ذلك لانه لما تقدم كل واحد منهما على الآخر فهو من حيث انه متقدم كان موجودا قبله

ومن حيث انه متأخر لم يكن موجودا قبله فالشيء الواحد اجتمع فيه النفي والاثبات ومنها
قولنا مفهوم انه كذا المغاير مفهوم انه غير كذا فهما متغايران وهذا ايضا عايد الى ان
ذلك لانا لما فهمنا هذا حال ما لم نفهم ذلك فلو كان نفس ذلك لكان فيصدق على الواحد
انه مفهوم وغير مفهوم فيجتمع النفي والاثبات ومنها قولنا لم يكن كذا ثم صار كذا
مع بقاء الذات فالمتبدل غير الباقي وهو ايضا عايد اليه لان قولنا لم يكن كذا ثم حصل
كذا مع بقاء الذات معناه انه صدق القول بان الذات موجود حال ما صدق بان
ذلك المتبدل غير موجود فلو كان شيئا واحدا لصدق النفي والاثبات معا
ومنها قولنا لا حركة ازلية ولا فعل في الازل لان الحركة مسبوقة بالغير والازلي
غير مسبوق بالغير فلو اجتمعا لاجتمع النفي والاثبات ومنها قولنا حكم الشيء حكم
مثله لان الماهية واحدة في الصورتين فاذا كانت الماهية مستلزمة لحكم ثم تحققت تلك
الماهية غير مستلزمة لذلك الحكم حينئذ يصدق على تلك الماهية كونها مستلزمة لذلك
الحكم وغير مستلزمة له فيجتمع النفي والاثبات الا ان فيه اشكالا قويا وهو ان ما به
يمتاز احد الموضعين عن الآخر يجوز ان يكون شرطا لذلك الاقتضاء او مانعا حينئذ
يفسد المقدمة ومنها قولنا الكل اعظم من الجزء وذلك لان الجزء لو كان مثلا للكل
لكان الجزء الآخر غير معتبر في تحقق الكل الا انه لكونه جزءا معتبرا ايضا في تحقق

الكل فيلزم ان يكون معتبرا وغير معتبر فيجتمع النفي والاثبات وهذه المقدمة قلما
يستعمل الا في العلوم الرياضية وقد يستعمل ايضا في العلوم العقلية مثل الحجة المذكورة
في تناهي الابعاد وفي تناهي تأثيرات القوى الجسمانية وفي تناهي المعلومات والمقدورات
وفي نفي الذوات المعدومة انها قابلة للزيادة والنقصان فيكون متناهية فانها عند
البحث التام ترجع الى تلك المقدمة ومنها قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية
لانها لما كانت مساوية لشيء واحد كانت ماهيتها ماهية واحدة فتلك الاشياء لو لم تكن
متساوية في انفسها لما كانت ماهيتها ماهية واحدة فيصدق على تلك الاشياء ان
ماهيتها واحدة وليست واحدة فيجتمع النفي والاثبات ومنها قولنا الجسم
الواحد لا يحصل في مكانين دفعة لانه لو جاز ذلك لا يتميز الواحد الحاصل في مكانين
عن الاثنين واذا كان كذلك لم يتميز وجود الثاني عن عدمه فيصدق على ذلك
الثاني انه موجود معدوم معا ومنها قولنا ما لا يكون متصورا لا يمكن التصديق بثبوت
احدهما للآخر يقتضي اشارة العقل اليه حال حكمه عليه بثبوته للآخر وكان للعقل اليه اشارة
مكيفة والاشارة المكيفة يقتضي حصول اصل الاشارة فاذن للعقل اليه اشارة
فلو لم يحصل التصور اصلا لم يمكن للعقل اليه اشارة اصلا فيجتمع فيه ان للعقل اليه اشارة
وانه ليس له اليه اشارة ومنها عمدة الكلام في الشكل الاول وهو ان كل ما حكم به

على كلي ثم حكم على شيء آخر بكونه جزئياً لذلك الكلي لزم كون ذلك الحكم ثابتاً في
ذلك الجزئي لأن الحكم إنما يكون ثابتاً في الكلي لو كان ثابتاً في كل واحد من آحاده فإذا كان
هذا الشيء واحداً من آحاده وجب حصول ذلك الحكم فيه فلو لم يكن الحكم حاصلاً فيه لزم أن
يجتمع النفي والإثبات ومنها عمدة الكلام في الشكل الثاني وهو أن كل ما صدق عليه
شيء وكذب ذلك الشيء على الآخر إما في حالة أو دائماً أو أحدهما في حالة والآخر
دائماً وعلى الجملة بالوجه المعتبر في صحة التناقض وجب القضاء بالتنافي وإلا لزم اجتماع
النفي والإثبات ومنها عمدة الكلام في الشكل الثالث وهو أن الشيئين اللذين ثبتا
في ثالث يحمل بعض أحدهما على الآخر لأن حصولهما فيه يوجب حصول الالتقاء بين بعض هذا
وبعض ذلك فلو حكم بالسلب الدائم لزم اجتماع النفي والإثبات ومنها الاستثنائي
المتصل فإن بيّنا أن ما كان ملزوم شيء آخر فلو انتفى اللازم حال بقاء الملزوم لارتفع ذلك
اللزوم مع أنه كان ثابتاً فيجتمع النفي والإثبات ومنها قول مثبتي الزمان ومنكري
الخلاء الزمان قابل للزيادة والنقصان والخلاء كذلك والزيادة والنقصان أمران
وجوديان والموصوف بالوجود موجود فهما أمران وجوديان وهذا أيضاً عائد إلى
ذلك لأن كل ما كان موصوفاً بصفة وجودية كان في نفسه متعيناً متميزاً عن غيره
ولا معنى للموجود إلا ذلك فلو كان ذلك القابل معدوماً لصدق عليه أنه موجود ومعدوم

معاً ومنها قولنا ما به الاشتراك غير ما به الامتياز فإن كل واحد من العددين
يصدق عليه عدم الآخر فوجب أن يتباينا وإلا فقد صدق النقيضان على الشيء الواحد
وهاهنا مقدمات أخر مستعملة في العلوم يظن عودها إلى هذا الأصل مع أن الأمر
ليس كذلك في نفسه كما يقال الممكن صدق عليه أنه لا يقتضي الوجود والعدم
لذاته فلو ترجح من غير مرجح لصدق عليه أن ذلك المرجح وقع عن ذاته فيجتمع النفي
والإثبات إلا أن هذا المأخذ ضعيف لأن المحذور إنما يلزم لو صدق عليه أنه حيث
وقع إنما وقع لذاته فأما من قال إنه وقع لا لذاته ولا لغيره لم يكن المحذور لازماً
فهذا البيان رجوع أكثر البديهيات المستعملة في العلوم إلى قولنا النفي والإثبات لا يجتمعان
ولا يرتفعان **وأما الشكوك المتوجهة عليه** فنقول قولنا الشيء إما أن يكون موجوداً
وإما أن يكون معدوماً منفصلة مركبة من حمليتين أحدهما قولنا الشيء موجود وثانيهما
الشيء معدوم فلنتكلم عليهما ثم على كيفية تركيبهما ثم على ما يتوجه على المنفصلة
أما قولنا الشيء موجود فلنجعل مثاله واحداً وهو قولنا السواد موجود وفيه شبهات **الشبهة الأولى**
لو صدق قولنا السواد موجود لكان كونه موجوداً إما أن يكون عين كونه سواداً أو غيره
والقسمان باطلان فالقول بأن السواد موجود باطل وإنما قلنا إنه لا يجوز أن يكون كونه
سواداً عين كونه موجوداً لوجوه أحدها أن كونه سواداً وكونه موجوداً لو كان

امرًا واحدًا لكان قولنا السواد موجود جاريًا مجرى قولنا السواد سواد و
قولنا الموجود موجود ومعلوم ان ذلك هذر فكان الاول كذلك وثانيها
انه يلزم ان يكون قولنا السواد ليس بموجود جاريًا مجرى قولنا السواد
ليس بسواد وقولنا الموجود ليس بموجود ومعلوم ان ذلك فاسد فانه يقتضي
سلب الشيء عن نفسه وثالثها ان قولنا السواد موجود اسناد للموجود به الى
السواد فلو كان كونه سوادًا او موجودًا امرًا واحدًا لكان قد نسب
الشيء الواحد باعتبار الواحد الى نفسه وهو محال ورابعها ان قولنا الشيء
اما ان يكون موجودًا واما ان لا يكون يقتضي وقوع الشك في كونه موجودًا فلو كان
كونه موجودًا نفس كونه سوادًا لزم وقوع الشك في ثبوت الشيء لنفسه وانما
قلنا انه لا يجوز ان يكون كون السواد موجودًا عينه لوجوه احدها ان الوجود بتقدير ان
يكون مغايرًا للماهية لا بد وان يكون نعتًا لها والا لم يكن السواد موصوفًا بالوجود
فلا يكون موجودًا واذا كان الوجود نعتًا للماهية فيكون الماهية قابلة
للوجود اما ان يتوقف على كونها موجودة او لا يتوقف فان توقف فالوجود
الذي هو شرط القابلية والوجود الذي هو مقبول الماهية اما ان يكونا واحدًا او اكثر
من واحد فان كانا واحدًا كان الشيء مشروطًا بنفسه وهو محال وان كان مغايرًا

كان الشيء موجودًا مرتين لان الكلام في الوجود الاول كما في الوجود الثاني
فيلزم ان يكون كل وجود مسبوقًا بوجود آخر الى غير النهاية وهو محال وبتقدير
ان يكون الامر كذلك لا بد وان ينتهي الموجودات آخر الامر الى وجود يكون مقبول
الماهية من غير توسط وجود آخر والا لم يكن الماهية من حيث هي هي قابلة
للشيء من الوجودات فلا يكون الماهية موجودة البتة هذا خلف وثانيا ان قابلية
الماهية للوجود لا يتوقف على وجود آخر وهذا ايضًا محال لان الذي لا يكون موجودًا
يكون معدومًا فيلزم ان يكون المعدوم موصوفًا بالصفة الوجودية وهو محال
لا يقال الماهية من حيث هي هي مغايرة لكونها موجودة ولكونها معدومة والقابل
للوجود هو الماهية من حيث هي هي لانا نقول الشيء ما لم يتقرر في نفسه استحال
ان يحصل فيه غيره فالماهية ما لم يكن لها في نفسها تقرر وتحقق استحال ان يحصل فيها
الوجود لكن تحققها في نفسها وتقررها عبارة عن الوجود لان الماهيات
متساوية في كونها امورًا متحققة في انفسها ومتباينة بخصوصياتها وما به
الاشتراك غير ما به الامتياز فتحققها يكون زائدًا على كونها تلك الماهية فالماهية
يكون موصوفة بذلك الزائد الا ان كونها موصوفة بذلك الزائد يتوقف على
تقررها في نفسها فيلزم التسلسل والمحذور المذكور وثانيها ان الوجود لو كان

والوجود

وصفا للماهية لكان كونه وصفا للماهية نسبة بين الماهية والنسبة بين الشيئين
مغايرة لهما فحصول الوجود في الماهية امر مغاير للوجود وللماهية فذلك الحصول
اما ان يكون موجودا او معدوما ومحال ان يكون معدوما لان لا حصول الوجود
للماهية هو العدم لحصول الوجود للماهية يستحيل ان يكون عدما فهو اذن امر موجود
وذلك الموجود يشارك الموجودات في الوجود ويخالفها في الماهية فيكون لتلك
النسبة ماهية ووجود والكلام فيه كما في الاول فيلزم التسلسل وهو
محال وايضا فعلى هذا التقدير لا يكون الموجود الواحد موجودا واحدا بل موجودات
غير متناهية وذلك محال لان كل كثرة فالواحد فيها موجود ولكن ذلك الواحد
له ماهية وله وجود فلا يكون ذلك الواحد واحدا بل امورا غير متناهية هذا
خلف وثالثها وهو ان كونه سوادا لما كان مغايرا لكونه موجودا استحال
ان يقال السواد موجود بمعنى ان هذا هو ذاك لان المغايرة تنفي الاتحاد لا يقال
معنى قولنا السواد موجود ان السواد حصل له الوجود لانا نقول مفهوم قولنا
السواد اما ان يكون عين مفهوم قولنا حصل له الوجود او غيره والاول باطل
بالوجوه التي ذكرناها في ان السواد ليس هو نفس كونه موجودا والثاني
يفيد التسلسل لانه لما كان مفهوم قولنا حصل له الوجود امرا مغايرا للسواد وجب

ان يحكم بثبوت ذلك المفهوم للسواد وذلك المفهوم نسبة مخصوصة فقد عرضت
لتلك النسبة نسبة اخرى والكلام في النسبة الثانية كما في الاولى فيعود المحالات
المذكورة **الشبهة الثانية** في انه لا موجود وهو انه لو وجد موجود لكان
مسمى الوجود اما ان يكون قدرا مشتركا بين الواجب والممكن او لا يكون والقسمان
باطلان فالقول بكون الشيء موجودا باطل وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون قدرا مشتركا
لانه لو كان كذلك لكان امتياز الواجب عن الممكن بقيد ايجابي فيكون الواجب مركبا
وكل مركب ممكن على ما قررتموه في دليلكم في اثبات واجب الوجود فكل واجب الوجود
ممكن هذا خلف وايضا فمسمى الوجود بتقدير ان يكون مشتركا فيه اما ان يكون
مستقلا بنفسه عن الغير فهو اينما تحقق كان مستقلا عن الغير فوجود ممكن الوجود
مستقل عن الغير هذا خلف وان لم يكن مستقلا بنفسه فهو اينما تحقق لم يكن مستقلا
بنفسه فوجود واجب الوجود لذاته غير مستقل بنفسه هذا خلف وانما قلنا انه
لا يجوز ان لا يكون قدرا مشتركا لان الوجود مورد التقسيم بين الواجب والممكن
ومورد التقسيم معقول واحد حاصل مع القسمين فيكون مشتركا بين القسمين **الشبهة
الثالثة** لو وجد موجود لكان اما ان يكون واجبا او ممكنا والقسمان باطلان وانما قلنا
انه لا يجوز ان يكون ممكنا لان كل ممكن فان امكانه سابق على وجوده فالذي يمكن وجوده

ممكن عدمه فهو حال عدمه يكون ممكن الوجود فامكانه سابق على وجوده وذلك محال
لان امكانه نعت له ونعت الشيء متاخر عن وجود المنعوت فامكانه متاخر عنه وقد كان
متقدما عليه هذا خلف لا يقال الامكان وصف اعتباري لا تحقق له في الخارج ونتعذر
المساعدة على ان له تحققا في الخارج لكنه قائم بالماهية والماهية سابقة على الامكان والوجود
متاخر عنه لانا نجيب عن الاول بان الكلام في اسناد الوصف الاعتباري سياتي ان شاء الله تعالى
على الاستقصاء فاما قوله الامكان صفة للماهية فنقول الماهية اذا لم تقبل الجعل لم يكن
الامكان امكانا للماهية بل يكون امكانا للوجود واذا كان كذلك كان
الامكان نعتا للوجود لا للماهية وحينئذ يلزم تقدم الوجود على الامكان وتاخره
عنه وهو محال وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون واجبا لان وجود واجب الوجود اما
ان يكون نفس ماهيته او غيرها والاول محال لان الوجوب جهة للرابطة التي هي
النسبة بين الموضوع والمحمول والتغاير بين الموضوع والمحمول معلوم بالضرورة فالماهية
المحكوم عليها بالوجود مغايرة للوجود لا محالة ولان ماهية الله تعالى مخالفة لسائر
الماهيات في خصوص كونها تلك الماهية ومشاركة لها في الموجودية لانه يصح تقسيم الموجود
الى الواجب والممكن ومورد التقسيم مشترك بين القسمين فموجوديتها تكون زائدة على ماهيتها
ومحال ايضا ان يكون الوجود مغايرا للماهية لان وجودها نعت لها ونعت الشيء مفتقر

الى الشيء والمفتقر الى الغير ممكن لذاته وكل ممكن فله سبب وسببه اما تلك الماهية
او شيء آخر فان كان تلك الماهية يلزم ان يكون المعدوم مؤثرا في الموجود او يلزم ان يكون
ذلك الوجود مسبوقا بوجود آخر لا الى غاية والكل محال وان كان السبب غير تلك
الماهية كان الواجب لذاته مفتقرا الى علة منفصلة هذا خلف فهذا مجموع ما ذكرنا
على قولنا الشيء موجود اما قولنا الشيء معدوم فالاشكال عليه من وجوه **الشبهة
الاولى** وهي ان قولنا الشيء معدوم تصديق باسناد العدم الى الشيء والتصديق مسبوق
بالتصورين فهذا التصديق يستدعي تصور العدم لكن تصور العدم محال لان المتصور
لا بد وان يتميز عن غيره والمتميز عن غيره متعين في نفسه وكل متعين في نفسه فهو ثابت
فكل متصور ثابت فما ليس بثابت فليس بمتصور فالمعدوم غير متصور واذا كان هذا التصديق
متفرعا على هذا التصور وكان هذا التصور ممتنعا كان ذلك التصديق ايضا ممتنعا لا يقال
المعدوم المتصور له ثبوت في الذهن ويكفي ذلك القدر في كونه متصورا ولان قولنا
غير متصور حكم على المعدوم بانه غير متصور والحكم على الشيء يستدعي كون المحكوم
عليه متصورا فلو لم يكن المعدوم متصورا لامتنع الحكم عليه بانه غير متصور لانا نجيب عن الاول
من وجوه احدها ان الثابت في الذهن احد اقسام مطلق الثابت والكلام وقع في
تصور مقابل مطلق الثابت وذلك المقابل يستحيل ان يكون ثابتا بوجه ما والا لكان

داخلا تحت مطلق الثابت وحينئذ لا يكون قسيما له بل قسما منه وثانيها وهو ان قولنا
العدم ثابت في الذهن ان كان المراد منه ان العلم بالعدم ثابت في الذهن فهذا حق
ولكن لا يندفع الاشكال لان البحث انما وقع عن المعلوم لا عن العلم فنقول تعلق العلم به انما
يمكن لو كان العالم به مميزا له عن غيره ومميزه عن غيره يتوقف على تميزه في نفسه
عن غيره وتميزه في نفسه عن غيره يتوقف على تعينه في نفسه وحينئذ يعود المحال
وان كان المراد منه ان نفس العدم موجود في الذهن فهذا محال لان العدم المحض
لو كان موجودا في الذهن لكان العدم المحض موجودا فيكون احد النقيضين عين الثاني وهو
محال وعن الثاني ان الذي ذكرتم ليس جوابا عن مقدمات هذه الشبهة بل هو اقامة
دليل ابتداء على ان المعدوم متصور وذلك يقتضي معارضة دليلين قاطعين في مسئلة واحدة وهو
احد الوجوه القادحة في البديهيات فما ذكرتم من المعارضة يقوي غرض صاحب الشبهة
ولا يقدح فيه **الشبهة الثانية** لو ساعدنا على كون المعدوم متصورا لكن الحكم على الشيء
بالعدم محال لوجوه اولها ان الماهية ما لم يكن بحيث يشير العقل اليها استحال ان يحكم
العقل عليها بالعدم وكونها بحيث يشير العقل اليها يتوقف على تعينها في نفسها وتميزها
عن غيرها ومتى كانت الماهية كذلك كانت ثابتة فاذن كونها محكوما عليها بالعدم
يتوقف على ثبوتها في نفسها فاذن لا ثبوتها يتوقف على ثبوتها وذلك محال فالحكم

عليها بالعدم محال وثانيها ان قولنا السواد معدوم لا نعني به ان المفهوم من كونه
سوادا هو المفهوم من المعدوم والا لزم ان يكون كل عدم سوادا وان يكون كل
سواد معدوما وان يكون قولنا السواد معدوم كقولنا السواد سواد والمعدوم معدوم
وكل ذلك باطل فلم يبق الا ان يكون معناه ان السواد موصوف بالعدم فيكون صفته
فيكون العدم موصوفا بكونه صفة للماهية وكون الشيء صفة للغير مفهوم وجودي فيكون
العدم المحض موصوفا بالصفة الوجودية وهو محال وثالثها وهو ان الحكم بالعدم
على الماهية يستدعي تقرر الماهية حال كونها معدومة وذلك محال لانها لو كانت
متحققة حال العدم لكانت مشاركة لسائر المتحققات في كونها متحققة بدليل ان
المتحققية مورد التقسيم الى الاقسام والمورد مشترك فاذن تحققها زائد على ماهيتها
فاذن الماهية حال خلوها عن الصفة المسماة بالثبوت والوجود موصوفة بها هذا
خلف ورابعها ان قولنا السواد معدوم انما يستقيم لو كان كونه موجودا مغايرا
لكونه سوادا لكنه محال على ما بيناه من الوجوه في امتناع كون الوجود مغايرا للماهية
وخامسها ان بتقدير كون الوجود مغايرا للماهية لكن الماهية لما كانت متقررة في
الاحوال كلها لم يكن الماهية معدومة اصلا انما المعدوم هو الصفة المسماة بالوجود وحينئذ
يعود المحذور ولان المحكوم عليه بالعدم لا بد من تقرره حال تقرر العدم فاذا كان المحكوم

عليه بالعدم هو الوجود فيلزم تقرر الوجود حال العدم وهو محال فهذا مجموع
ما اذكره على قولنا الشيء معدوم فاما قولنا الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما
فالكلام عليه من وجوه اولها ان قولنا النفي والاثبات لا يجتمعان يستدعي امتياز
العدم عن الوجود وامتياز العدم عن الوجود يستدعي ان يكون مسمى العدم هوية متميزة
عن الوجود لكن ذلك محال لان كل هوية يشير العقل اليها فالعقل يمكنه رفعها والا
لم يكن لها مقابل فكان يلزم ان لا يكون للعدم مقابل فكان يلزم نفي الوجود وهو باطل
فثبت ان ارتفاع الهوية المسماة بالعدم معقول لكن ارتفاع تلك الهوية ارتفاع خاص
فيكون داخلا تحت العدم المطلق فيكون قسيم العدم قسما منه هذا خلف وثانيها
وهو ان كون الوجود والعدم متغايرين مفهوم زائد على كونه وجودا او عدما اما
اولا فلان المتغايرين قد يكونان ضدين ومثلين فقد حصل مفهوم التعاند من غير تحقق
الوجود والعدم واما ثانيا فلان التعاند نسبة مخصوصة بين الوجود والعدم
فيكون مغايرا لهما فثبت ان المفهوم من المعاندة مغاير للمفهوم من كونه وجودا او عدما
وذلك المفهوم ليس عدما محضا لانه نقيض اللامعاندة فاذن المعاندة صفة وجودية
فلو وصفنا العدم بكونه معاندا للوجود فيلزم وصف المعدوم بالموجود وهو محال
وثالثها لم قلت انه لا واسطة بين النفي والاثبات ثم الذي يدل على تحقق الواسطة

امور الاول الحادث في اول آن حدوثه اما ان يكون موجودا او معدوما او لا موجودا
ولا معدوما لا جائز ان يكون موجودا والا لزم ان يصدق على الموجود انه دخل
في الوجود مرة اخرى الحاصل الى ان الموجود قد وجد وذلك محال ولا جائز ان يكون
معدوما لانه لو كان معدوما لكان باقيا كما كان ولو كان باقيا كما كان لاستحال ان يصدق
عليه انه حدث كما لا يصدق عليه هذا الحكم في سائر ازمنة العدم ولما بطل القسمان
ثبت القول بالواسطة الثاني وهو ان صحة تقسيم الوجود الى الواجب والممكن تقتضي كون
الوجود قدرا مشتركا بين الواجب والممكن على ما مر تقريره فالوجود اما ان يكون موجودا
او معدوما او لا هذا ولا ذاك لا جائز ان يكون موجودا والا لكان مساويا
الموجودية لسائر الموجودات ومخالفا لها في خصوصيتها فيلزم ان يكون كون الوجود
موجودا صفة زائدة عليه ويلزم التسلسل وهو محال ولا جائز ان يكون معدوما
لان الوجود نقيض العدم والنقيضان لا يجتمعان فضلا عن ان يكون احدهما عين الثاني
ولما بطل القسمان ثبت ان الوجود لا موجود ولا معدوم فقد ثبت القول بالواسطة
الثالث الوجوب والامكان والامتناع ماهيات معقولة وهي لا موجودة ولا معدومة
اما انها ماهيات معقولة فذلك معلوم بالضرورة لانا ندرك تفرقة بين كل واحد
منها وبين غيرها ونميز تلك التفرقة بينها وبين سائر الماهيات من السواد والبياض

ولولا كونها متغايرة والا لاستحال ان يحكم العقل بامتياز كل واحد منها عن صاحبه
وبامتيازها باسرها عن سائر الماهيات واما انها غير موجودة ولا معدومة فلنبين
ذلك في كل واحد منها اما الوجوب فيمتنع ان يكون موجودا لثلثة اوجه اولها انه
انه لو كان موجودا لكان مساويا لسائر الموجودات في الموجودية بالدلائل الدالة على ان
الوجود واحد في الموجودات ومخالفا لها في ماهيتها وما به المشاركة غير ما به
الممايزة فالوجوب ماهيته غير وجوده فاتصاف ماهيته بوجوده اما ان يكون واجبا
او ممكنا او لا ممكنا ولا واجبا فان كان واجبا كان ذلك الوجوب كيفية لانتساب
الوجود الى ماهية الوجوب فيكون وجوب الوجود لذلك الوجوب مغايرا لتلك الماهية
التي هي الوجوب فيكون للوجوب وجوب آخر ولزم التسلسل وهو محال وان كان
ممكنا كان زواله ممكنا فزوال الواجب الوجود لذاته ممكن لذاته هذا خلف وان كان
لا ممكنا ولا واجبا فقد تحقق الواسطة وثانيها ان الوجوب لو كان موجودا لكان
اما ان يكون نفس الوجود او جزءا منه او امرا خارجا عنه فان كان الاول او الثاني
لزم ان يكون كل موجود واجبا ضرورة استواء الموجودات في الوجود ولانا
بينا ان الوجوب كيفية لنسبة الموضوع الى المحمول فيستحيل ان يكون الوجوب نفس
الوجود ولا جزءا منه وان كان الثالث فالوجوب اما ان يكون مستلزما للوجود او

بالعكس او لا يستلزم واحد منهما الآخر لا جائز ان يستلزم الوجوب للوجود لان
الوجوب كيفية لنسبة الماهية الى الوجود وكيفية النسبة متاخرة عن النسبة والنسبة
متاخرة عن المنتسبين فالوجوب متاخر عن الوجود بهذه المراتب فيستحيل ان يكون الوجوب
مستلزما للوجود والا لزم تقدم كل واحد منهما على الآخر وهو محال ولا جائز
ان يستلزم الوجود الوجوب والا لكل موجود واجب ولان المعلول انما يجب لوجوب
علته فلو كان الوجوب معلول الوجود لكان كون الوجوب واجبا تبعا لكون
الوجود واجبا فقبل ذلك الوجوب وجوب آخر وهو محال واما كان لا الوجود يستلزم
الوجوب ولا بالعكس فالجمع بينهما معلول علة منفصلة فواجب الوجود لذاته واجب
الوجود لغيره وهو محال وثالثها وهو ان الممتنع معدوم فالامتناع الذي هو وصف
الممتنع يستحيل ان يكون موجودا لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم لكن الامتناع
للممتنع واجب فالوجوب محمول على انتساب الامتناع الى الممتنع والمحمول على ما ليس
بموجود ليس بموجود فالوجوب ليس بموجود فثبت بهذه الوجوه الثلثة ان الوجوب
مستحيل ان يكون امرا موجودا ويستحيل ايضا ان يكون معدوما ايضا لوجوه اولها
ان الوجوب نقيض اللاوجوب المحمول على العدم والمحمول على العدم معدوم فالوجوب
معدوم فالوجوب يستحيل ان يكون معدوما والا لكان الشيء عين نقيضه وثانيها

وهو ان الوجوب تاكد الوجود فلو كان الوجود عدما لكان الشيء متاكدا نقيضه
وهو محال وثالثها وهو ان العدم نفي محض والنفي المحض لا يتعين فيه ولا امتياز
فلو كان الوجوب عدما لما امتاز عن غيره لكنه ممتاز عن سائر الماهيات فعلمنا انه ليس
عدما محضا فثبت بهذه الوجوه ان الوجوب لا موجود ولا معدوم واما الامكان
فيمتنع ايضا ان يكون موجودا لوجوه اولها انه لو كان موجودا لكان مساويا
لسائر الموجودات في الموجودية ومخالفا لها في الماهية فيكون وجوده زائدا عليها
فاتصاف ماهيته بوجودها اما ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا كان الامكان
واجب الوجود لذاته فواجب الوجود اكثر من واحد هذا خلف ولان الامكان صفة
مفتقرة الى الغير والمفتقر الى الغير ليس واجبا لذاته ولان الامكان لما كان
صفة مفتقرة الى الغير وما يفتقر اليه الواجب لذاته اولى ان يكون واجبا لذاته فالماهية
التي قام بها الامكان واجبة لذاتها فالممكن لذاته واجب لذاته هذا خلف وان كان
ممكنا كان امكانه صفة لانتساب ماهيته الى وجوده وكان امكان الامكان مغايرا
لذاته فيلزم التسلسل وثانيها ان الامكان في المحدثات سابق على الوجود فلو كان
الامكان صفة موجودة لزم ان يكون الشيء حال عدمه موصوفا بصفة وجودية
وهو محال لا يقال الامكان صفة قائمة بالمادة وهي موجودة لانا نقول

امكان حدوث الحادث صفته وصفة الشيء لا يعقل قيامها بغيرها وثالثها
وهو ان الامكان كيفية لنسبة الماهية الى الوجود وكيفية الشيء متاخرة عن الشيء
فالامكان متاخر عن تلك النسبة المتاخرة عن الشيء الذي عرضت له النسبة فالامكان
متاخر عن الوجود هذا خلف واما قلنا انه لا يجوز ان يكون الامكان صفة عدمية
للوجوه المذكورة في الوجوب واما الامتناع فانه يستحيل ان يكون موجودا والا
لكان الممتنع الموصوف به موجودا فيكون ممتنع الوجود لذاته واجب الوجود لذاته
هذا خلف ويستحيل ان يكون معدوما لان العدم نفي محض ولا امتياز فيه والامتناع
ماهية متميزة عن سائر الماهيات فالامتناع لا موجود ولا معدوم واعلم ان جميع
الامور الاضافية ككون الشيء حالا في الشيء ومحلا له ومؤثرا فيه ومتاثرا عنه
ولازما وملزوما وما يجري مجراها فيه هذا النوع من الاشكال مثلا ان لزوم الشيء
للشيء اما ان يكون عدميا وهو محال للوجوه المذكورة في الوجوب او ثبوتيا وهو محال
لانه اما ان يكون نفس وجود اللازم ووجود الملزوم او غيرهما والاول باطل
لان ذات كل واحد منهما قد يعقل مع الجهل بذلك اللزوم والمعلوم غير ما هو غير معلوم
والثاني ايضا باطل لان ذلك المغاير ان لم يكن لازما له بطل اللزوم وان كان
لازما كان لزوم اللزوم نسبة بين اللزوم وبين ذلك الشيء فيكون لزوم اللزوم مغايرا له

فيلزم التسلسل فقد ثبت ان اللزوم لا موجود ولا معدوم وكذا القول في سائر
الاضافيات المذكورة لا يقال هذه الامور الاضافية لا وجود لها في الخارج
بل في الذهن فقط لانا نقول هذا الكلام مع نهاية ضعفه وسقوطه واقع في الالسنة
وطريق القدح فيه ان نقول حكم الذهن بكون الشيء واجبا وممكنا ولازما وملزوما
وحالا ومحلا اما ان يكون مطابقا للمحكوم عليه او لا يكون فان كان مطابقا للمحكوم
عليه فالشيء في نفسه واجب وممكن وحال ومحل فيعود السؤال وان لم يكن مطابقا للمحكوم
عليه كان ذلك الاعتقاد جهلا وحينئذ لا يكون الشيء في نفسه واجبا وممكنا وحالا
ومحلا وايضا فقد ذكرنا ان المراد من قولهم هذه الامور اعتبارات ذهنية ان كان
المراد ان العلم بها حاصل في الذهن فذاك حق لكنه لا يدفع السؤال لان البحث واقع
عن المعلوم لا عن العلم وان كان هو ان كون الشيء حالا في شيء آخر لا حصول له الا في
الذهن فذاك مما يقطع كل عاقل بفساده لانه كان حالا في محل قبل خلق وجودي
فكيف يكون ذلك الحلول هو الذي لا حصول له الا في ذهني فهذه جملة الشكوك
التي ذكرها الطاعنون في الضروريات ثم قالوا هذه الاسولة اما ان يجاب
عنها او لا يجاب عنها فان لم يظهر وجه الجواب عنها بقي الشك وزال اليقين وان اجيب
عنها لم يكن ذلك الجواب عنها معلوما بالضرورة بل لا بد فيه من نظر وتامل فيكون

ذلك تصحيحا للضروري بالنظري فيقع الدور وهو محال لا يقال جملة هذه الشكوك
مدفوعة لانا نعلم بالضرورة وجودنا ووجود ما يقوم بنا من الصفات من الالم واللذة
والشهوة والنفرة واذا جربنا انفسنا لم نجد هذه الشكوك قادحة في ذلك الجزم واذا
كان كذلك كانت هذه الكلمات قادحة في وجود ما علم بالضرورة فيكون شيئا ساقطا مردودا
وايضا فانتم انما قدحتم في قولنا الشيء اما ان يكون او لا يكون بوجوه مبنية على هذه المقدمة
فان كانت هذه المقدمة صحيحة كانت الوجوه الطاعنة فيها فاسدة وان كانت
فاسدة كانت هذه المطاعن المبنية عليها ايضا فاسدة فعلى كلا التقديرين هذه
المطاعن فاسدة لانا نجيب عن الاول بانه اما ان يمكن القدح في مقدمات الشبهات
او لا يمكن فان امكن وجب ذكره وحينئذ يقع الاستغناء بذلك القدح عن هذا الجواب
وان لم يمكن ذكره كان ذلك اعترافا بان العقل يقطع بمقدمة فاسدة لان فساد
النتيجة يدل على اشتمال الحجة على مقدمة فاسدة وعجز العقل عن القدح في شيء من تلك
المقدمات يدل على جزمه بتلك الفاسدة واذا كان كذلك لم يكن جزمه بالبديهيات
موثوقا به فهذا اذا تمسكنا بهذه الشبهات للقدح في الضروريات وقد يتمسكون
بها للقدح في الاستدلال فيقولون لما وجدنا هذه الشبهة حيث يعجز العقل عن
القدح في شيء من مقدماتها مع انا علمنا فسادها ظهر لنا انه لا يلزم من جزم العقل

بصحة مقدمات الحجة وصحة تركيبها حكم العقل بصحة النتيجة وحينئذ لا يمكن
الاستدلال من الدلائل على شيء من المطالب واعلم انه ظهر من هذا البحث
ان كل من حاول افساد حجة بنقض او معارض من غير تعيين موضع القدح في
مقدمات تلك الحجة فانه يلزمه اما القدح في الضروريات او في كون النظر
مفيدا للعلم لان ذلك النقض او المعارض صار دليلا على فساد النتيجة وعجز
العقل عن تعيين موضع القدح يدل اما على جزمه بما لا يجوز الجزم به او على ان تركيب
البديهيات لا يفيد حقيقة النتيجة فثبت ان الذي قلنا لازم وعن الثاني ان يعارض
بما قلتموه فنقول هذه المقدمة اما ان تكون صحيحة او فاسدة فان صحت
وجب ان لا يكون مفضية الى ابطال نفسها لكنها افضت الى بطلان نفسها
على ما قررناه في تلك الوجوه فوجب ان لا يكون صحيحة وكانت فاسدة

الفصل الثاني في اسولة منكري افضاء تركيب البديهيات الى استعلام المجهولات

وهي من وجوه اولها ان النظر لو افاد العلم لكان العلم بكونه مفيدا
للعلم اما ان يكون ضروريا او نظريا والاول باطل لان الضروري هو الذي يقطع
صاحبه بان نقيضه ممتنع وصاحب النظر لا يستبعد ان يكون قد وقع له خطاء
في اثناء نظره وفكره وقد غفل هو وغيره عن ذلك الخطاء ومع هذا التجويز لا يمكن
ادعاء الضرورة ولا جائز ان يكون نظريا لان الكلام في النظر الثاني كالكلام في
الاول فيلزم افتقاره الى نظر ثالث ولزم التسلسل وثانيها انا نجد كثيرا من
اهل الاديان يعتقدون مذهبا ويكونون جازمين به دهرا داهرا ثم تبين لهم بعد
ذلك فساده واذا كان كذلك فليجز مثله في الواحد منا من ان الذي يعتقد الان صحته
يكون فاسدا وانه سيظهر له او لغيره فساده ومع هذا التجويز كيف يحصل اليقين
وثالثها وهو ان الموجب للنتيجة هو العلم بمجموع المقدمات التي منها تركب الدليل
لكن العلم بمجموع المقدمات مما يمتنع حصوله في الذهن لانا اذا جربنا انفسنا وجدناها
بحيث متى وجهناها الى استحضار معلوم يمتنع في تلك الساعة توجيهها الى استحضار
معلوم اخر فيكون الحاضر عنده ابدا علما واحدا بمقدمة واحدة والعلم بالمقدمة
الواحدة لا يفيد العلم بالنتيجة والحاضر عند الذهن ليس الا ما لا يوجب النتيجة
ورابعها هو انا قد ذكرنا جملة من الشبهات في ابطال الضروريات والعلماء
المتقدمون كثيرا ما توقفوا في المسائل لتعارض الادلة الدالة على النفي
والاثبات عندهم وذلك يدل على فساد الضروريات او النظريات لان النفي
والاثبات لا يصدقان معا فلما عجز العقل عن القدح في دليلي النفي والاثبات
فقد اعترف بصدق مقدمة باطلة او ان كانت المقدمات حقة لكن التركيب

كان فاسدا مع ان العقل قد اعترف به وعلى التقديرين فيلزم وقوع القدح في
المقدمات **الفصل الثالث في الاسولة المتوجهة على مقدمات البرهان
المذكور** اعلم ان المقدمات المعتبرة في هذا البرهان ستة الاولى
تقسيم الموجود الى الواجب والممكن ب الممكن لابد له من مرجح ج المرجح لابد
وان يكون معه د يجب ان يكون موجودا ه فساد الدور و فساد التسلسل
فهذه مجموع مقدمات هذا البرهان ونحن نتكلم فيها على الترتيب فنقول
لا نزاع في وجود موجود اما قوله كل موجود اما واجب واما ممكن فلان هذه
القضية قضية منفصلة مركبة من حمليتين وهما قولنا الموجود واجب الوجود والموجود
ممكن الوجود فما لم تحصل تصور هاتين الحمليتين لا يمكن تركيب المنفصلة منهما فقولنا
الموجود واجب الوجود قضية حملية موضوعها قولنا الموجود ومحمولها قولنا
واجب الوجود فالموجود الذي جعل موضوعا اما ان يكون هو الذي جعل محمولا او
غيره والاول محال لان المحمول هو الذي حكم العقل بثبوته للموضوع وذلك
يستدعي المغايرة بين الامرين فان اثبات الشيء لنفسه غير معقول لانا قولنا
السواد سواد ليس فيه الا تكرير اللفظ واما حكم العقل بثبوت امر لامر فغير حاصل
فيه واما ان كان الموجود الموضوع غير الموجود المحمول فذلك ايضا فاسد لانه

يلزم ان يكون الشيء الواحد باعتبار الواحد موجودا مرتين واما قولنا
الموجود ممكن الوجود فهذا ايضا يرجع حاصله الى ان الموجود يمكن ان يكون
موجودا وهو محال لان من شرط الموضوع والمحمول ان يجتمعا فاذا كان كذلك تعذر
الحكم على الموجود بانه يمكن ان لا يكون موجودا لا يقال هذا انما يشكل اذا قلنا
الماهية عين الوجود واما اذا قلنا الماهية غير الوجود فقد زال السؤال
لان قولنا كل موجود اما ان يجب او يمكن هو ان كل ماهية اما ان يجب
اتصافها بالوجود او لا يجب لانا نقول هذا اعتراف بان صحة هذا التقسيم
مبنية على ان الوجود زايد على الماهية ولابد من الدلالة على هذا الاصل ليستقيم
التقسيم المذكور وقد يمكن ان يعبر عن هذا السؤال في معرض المعارضة فيقال
صحة هذا التقسيم موقوفة على كون الوجود مشتركا بين الماهيات وزايدا عليها
وهذان محالان فذاك التقسيم محال اما انه يستدعي كون الوجود مشتركا
بين الاقسام فلان مورد التقسيم لابد وان يكون مشتركا بين القسمين لان قولنا
هذا الشيء اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا معناه ان هذا المفهوم اما ان يوجد
مقترنا بهذا القيد او بذاك القيد وهذا لا يصح الا اذا حصل هناك مفهوم واحد يكون
مقارنا تارة لهذا القيد واخرى لذلك القيد فثبت ان صحة التقسيم يستدعي

كون الوجود مشتركا واما انه يستدعي ان يكون زائدا فلوجهين احدهما ان الموجودات
اذا كانت مشتركة في الموجودية ومتباينة في الماهية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز
قيل لم ان يكون الوجود زائدا على الماهية وثانيهما ان الوجوب والامكان على
ما ثبت في المنطق جهة والجهة عبارة عن كيفية الرابطة التي هي النسبة بين الموضوع
والمحمول فاذا قلنا الباحث ان يكون موجودا فالباء هو الموضوع والموجود هو المحمول
وانتساب الموضوع الى المحمول هو الرابطة والوجوب والامكان كيفيات مخصوصة
لهذه الرابطة واذا كان الامر كذلك فالموضوع لابد وان يكون مغايرا للمحمول فاذن
الماهية التي يحمل عليها الوجود مشتركا بين الماهيات ويرد عليها الوجهين احدهما
لو كان الوجود مشتركا بين الواجب والممكن لكان امتياز الواجب عن الممكن بقيد آخر
ضرورة ان ما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيكون الواجب مركبا وكل مركب ممكن
على ما قررتموه في دليلكم فالواجب ممكن هذا خلف الثاني لو كان الوجود زائدا
لكان كون الماهية قابلة للوجود اما ان يتوقف على كونها موجودة او لا يتوقف
والقسمان باطلان على ما مر تقريره فيمتنع كون الوجود زائدا سلمنا صحة التقسيم
لكن لم قلت ان كل موجود اما واجب او ممكن وما الدليل على نفي الواسطة
والكلام فيه قد تقدم على الاستقصاء سلمنا انه لا واسطة فلم لا يجوز ان يقال كل

موجود ممكن قوله كل ممكن فله سبب قلنا للعقلاء في هذا المقام قولان
احدهما ان هذه المقدمة بديهية وثانيهما انها برهانية اما المذهب الاول فالكلام
عليه انا لا نسلم كونها بديهية بل قال تماعين كون هذه المقدمة بديهية لانا رأينا
العقلاء اذا احسوا الحدوث حادث طلبوا له سببا واذا سمعوا صوتا نسانا اضطروا
الى العلم بحضور ذلك الانسان واذا رأوا حدوث بناء قطعوا بوجود بان بل
الطفل اذا وجد في مكانه طعاما لم يكن او غاب عنه شيء كان فانه يصيح ويقول من
الذي وضعه ومن الذي اخذه وكل ذلك يدل على ان العلم الضروري بهذه المقدمة
مركوز في الطباع بل البهيمة اذا سمع صوت الخشبة ترتعد وليس فرارها الا لان
شعورها بصوت الخشبة استلزم شعورها بوجود الخشبة فثبت بهذه التنبيهات
كون هذه القضية بديهية لانا نقول الكلام على هذه التنبيهات من وجهين الاول
انها لو صحت فانما يدل على ان العلم بافتقار الممكن سواء كان محدثا او غير محدث الى
المؤثر ضروري بل باحد الوجهين من الثاني فان قلتم انا نجد العلم الضروري بان الوجود
والعدم لما استويا استحال ان يترجح احدهما على الآخر الا لمرجح فعلمنا ان العلم الضروري
كما حصل في افتقار المحدث الى المؤثر فهو ايضا حاصل في افتقار الممكن الى المؤثر فنقول
قولكم الممكن لما استوى طرفاه ولم يترجح احدهما على الآخر الا لمرجح انما جزم العقل به

[illegible]

لان قولك ترجح احدهما على الآخر يوهم حدوث ذلك الترجيح وانه امر واقع بعد
ان لم يكن فذلك الجزم انما جاء من تخيل الحدوث لا من نفس الامكان والدليل عليه انا
اذا ازلنا وهم الحدوث بالكلية واعتبرنا الامكان فقط وذلك في الممكن الباقي فانا
لا نجد جزم العقل بافتقار الممكن حال بقائه الى المؤثر بل الغالب على الاوهام استغناؤه
عن المؤثر وانه يبقى بذاته الى ان يوجد المزيل فعلمنا ان ذلك الجزم لاجل الاعتقاد
تخيل الحدوث او تحققه الثاني وهو ان العقلاء كما يجزمون بان الحادث لا بد
له من محدث والبناء لا بد له من بان فكذا يجزمون بان البناء لا في ايجاده من جسم وانه
لا بد من وقوع حدوثه في زمان معين ومكان معين فلو صار جزم العقلاء بافتقار
المحدث الى المؤثر حجة في صحته لصار جزمهم بافتقار المحدث الى المادة والزمان
والمكان حجة في صحته ومعلوم ان ذلك باطل عند المسلمين وايضا فالعقلاء يجزمون بان
البناء لا يوجد ما لم يكن هناك انسان يبنيه فاما ان يكون البناء من غير انسان بنية فذاك
مستبعد عندهم وهو جائز عند المسلمين لاحتمال ان الله يخلقه ابتداء فالحاصل ان الذي
جزم به الجمهور من العقلاء فهو ليس بحق والذي هو حق في نفسه فالعقلاء لا يجزمون به
سلمنا ان ما ذكرتموه من التنبيهات يدل على كون هذه المقدمة بديهية لكن معنا ما يدل على
انها ليست بديهية وذلك من ثلثة اوجه الاول انا اذا عرضنا على عقلنا ان الواحد نصف

الاثنين وان الممكن لا بد له من مرجح وجدنا حكم العقل بالقضية الاولى اظهر من حكمه
بالثانية والتفاوت بين الحكمين في القوة يقتضي تطرق احتمال النقيض الى المرجوح وذلك
يخل المرجوح في كونها يقينية ويخرجها عن كونها بديهية لا يقال لا نسلم وقوع التفاوت
في الجزمين سلمناه ولكن قد يحصل التساوي في بعض الاوقات لكن سمع صوت انسان
فبالنظر الى العلم بحضور المصوت ويكون ذلك العلم مساويا للعلم بان الواحد نصف الاثنين
سلمنا التفاوت مطلقا ولكن ذاك لان التصديق يتوقف على تصور طرفي القضية وتصورات
قولنا الواحد نصف الاثنين تصورات جلية غنية عن التعريف لانه ليس فيها الا تصور الواحد
والاثنين والنصف وهي تصورات جلية غنية عن التعريف بخلاف قولنا الممكن يفتقر الى
المؤثر فان هذا التصديق يتوقف على تصور الممكن والافتقار والمؤثر وهي تصورات خفية
فالتفاوت انما وقع بسبب ذلك فاما بعد حصول التصورات فلا نسلم وقوع التفاوت
لانا نجيب عن الاول بان التفاوت بين الجزمين معلوم بالضرورة فانكاره انكار
الضروريات وعن الثاني ان وقوع التفاوت في صورة واحدة يكفي في القدح وحصول
المساواة في صور كثيرة لا يكفي في الصحة بيانه ان القضية البديهية هي التي يكون تصور
طرفيها كافيا في وقوع ما فيها من التصديق فنقول لو كانت هذه القضية بديهية لكانت
تصوراتها وحدها مستلزمة لما فيها من التصديق ولو كان كذلك لامتنع عند حضور

تصور انها خلو الذهن عن الجزم بالتصديق بحيث خلا عن ذلك ولو في صورة واحدة
كفى ذلك في كونها غير موجبة لذلك التصديق فان استثناء نقيض التالي ينتج اما لو حصل الجزم
في الصورة لم يدل على المطلوب فان استثناء عين التالي لا ينتج وعن الثالث ان الجواب
عنه من وجهين الاول انا لا نسلم ان شيئا من التصورات يمكن ان يكون كسبيا لان الطالب
لتعقلها اما ان يكون شاعرا بها او لا يكون فان كان شاعرا بها فهي متصورة لها
فطلبها يكون تحصيلا للحاصل وهو محال وان لم يكن شاعرا بها كان ذهنه غافلا عنها
والغافل عن الشي لا يمكن ان يكون طالبا لها لا يقال لم لا يجوز ان يكون مشعورا به
من وجه دون وجه لانا نقول كل واحد من الوجهين مغاير للآخر ضرورة ان ما صدق
عليه انه معلوم مغاير للذي صدق عليه انه غير معلوم وحينئذ يعود التقسيم المذكور
في كل واحد من الوجهين الثاني سلمنا ان التصور يمكن ان يكون كسبيا ولكن تمام تعقل
الممكن ليس الا انه الذي يقبل الوجود والعدم من حيث هو هو وانه الذي لا يلزم من فرض
وجوده وفرض عدمه من حيث هو هو محال وتمام تعقل الافتقار ليس الا انه يستحيل
ترجحه الا لمرجح ولاجل هذا انا بعد استحضار هذين التصورين على هذا الوجه الملخص
نقابل جزم الذهن به بجزمه بان الواحد نصف الاثنين فنجد التفاوت بينا فعلمنا
ان التفاوت ليس بحسب التصورات فقط بل وبحسب التصديقات ايضا وذلك يحقق

القول بان هذه القضية ليست ببديهية الوجه الثاني وهو ان جمعا من العقلاء
جوزوا ان يرجح احد طرفي الممكن على الآخر من غير مرجح حيث قالوا ان الله سبحانه وتعالى خصص
احداث العالم بوقت معين من غير مرجح والهارب من السبع اذا عن له طريقان فانه
يختار احدهما لا لمرجح واذا كان القول بذلك مما ذهب اليه جمع من العقلاء استحال
ان يكون بديهيا لاستحالة اطباق العقلاء على دفع الضروريات الوجه الثالث هو ان
العلم بافتقار الممكن الى المؤثر لو كان ضروريا لكان العلم بافتقار الممكن الباقي حال بقائه
الى المؤثر ضروريا لان الامكان حاصل فيه لكن الامر ليس كذلك لان اكثر العقلاء
يحيلون ذلك ويقولون تحصيل الحاصل محال بضرورة العقل فعلمنا ان افتقار الممكن الى
المؤثر ليس معلوما بالضرورة اما المذهب الثاني وهو قول من يقول هذه المقدمة
استدلالية واجود ما قيل فيه ان الممكن هو الذي استوى طرفاه فلو ترجح احد الطرفين
من غير مرجح لم يحصل الاستواء فيلزم التناقض وقد ابطلنا فيما تقدم ان التناقض غير لازم
لان الاستواء نظرا الى الماهية لا يناقض وقوع الرجحان لا لمرجح اصلا بلى لو كان الرجحان
مستندا الى الماهية لزم التناقض فاما اذا لم يستند الرجحان الى شي لا الى الماهية ولا الى غيرها
لم يلزم التناقض سلمنا ان ما ذكرتم نوع من ادعاء الضرورة او البرهان يوجب القول بافتقار
الممكن الى المؤثر لكنه معارض باربعة عشر وجها الاول الممكن لو افتقر الى المؤثر

مباحث الامكان

لا يفتقر الباقي حال بقائه الى المؤثر وهذا باطل فذاك باطل بيان الشرطية ان الممكن
ممكن لذاته فالشيء حال بقائه ممكن لذاته فلو كان الامكان محوجا الى المؤثر لزم
تحقق الحاجة حال البقاء لا يقال لم لا يجوز انه حال البقاء صار الوجود به اولى
فاستغنى عن المؤثر لانا نقول هذه الاولوية المغنية عن المؤثر اما ان يقال انها كانت
حاصلة حال الحدوث او ما كانت حاصلة فان كان الاول لزم الاستغناء حال الحدوث
وان كان الثاني فقد حدثت هذه الاولوية فهذا الحادث المسمى بالاولوية هو العلة لوجود
الباقي حال بقائه فيكون الباقي مفتقرا الى المؤثر ثم هذه الاولوية لكونها حادثة تكون
مفتقرة الى المؤثر فالباقي مفتقر الى اولوية المفتقر الى السبب والمفتقر الى المفتقر الى الشيء
مفتقر الى الشيء فالباقي مفتقر الى السبب فثبت ان الامكان لو اقتضى السبب لافتقر الباقي حال
بقائه الى السبب وانما قلنا ان ذلك لا يجوز لان المؤثر في الباقي اما ان يكون له اثر او لا يكون
فان لم يكن له اثر لم يكن مؤثرا البتة وان كان له اثر فاثره اما ان يكون امرا كان او امرا
ما كان فان كان الاول لزم ايجاد الموجود وهو محال وان كان الثاني كان الاثر
ليس الا التجدد ولا يكون للشيء الذي كان موجودا مؤثر حال بقائه فلا يكون للباقي مؤثر وقد
فرضنا افتقاره الى المؤثر هذا خلف لا يقال لم لا يجوز ان يكون اثره هو بقاء
ذلك الشيء الذي كان موجودا لانا نقول بقاؤه اما ان يكون نفسه او غيره فان كان

نفسه ونفسه كانت حاصلة قبل ذلك فيلزم تحصيل الحاصل وان كان غيره فيكون
المستند الى المؤثر غير ذلك الباقي وكلامنا فيه الثاني ان تأثير المؤثر فيه اما ان يكون حال
وجود الاثر او حال عدمه والاول باطل لاستحالة ايجاد الموجود وهو محال والثاني باطل
لان الاثر حال عدمه نفي كما كان واذا نفي الاثر كما كان نفي الشيء الذي كان غير مؤثر غير مؤثر
كما كان واذا صدق عليه انه غير مؤثر استحال ان يصدق عليه انه مؤثر لاستحالة
الجمع بين النفي والاثبات لا يقال انه في الآن الاول هل صدر عنه امر او لم يصدر فان
لم يصدر عنه امر فهو في الآن الاول كما كان قبل ذلك الآن وكما انه قبل ذلك الآن
لم يصدق عليه انه مؤثر فكذلك في ذلك الآن وان صدر عنه في ذلك الآن امر فهو في ذلك
الآن قد اثر في وجوده ذلك الشيء فيعود الامر الى ايجاد الموجود وانه محال الثالث
الممكن لو صدق عليه كونه مفتقرا الى المؤثر لكان افتقاره الى المؤثر اما ان يكون وجوديا
او عدميا والقسمان باطلان فبطل ان يصدق عليه كونه مفتقرا الى المؤثر انما قلنا انه لا يجوز
ان يكون عدميا لان المفتقرية مناقضة للامفتقرية التي يصح حملها على الممتنع الذي هو
معدوم والمحمول على المعدوم معدوم فاللامفتقرية عدمية والمفتقرية ثبوتية وانما قلنا
انه لا يجوز ان يكون ثبوتيا لوجهين الاول ان تلك المفتقرية لو كانت صفة وجودية لكانت
اما واجبة او ممكنة والاول محال لان المفتقرية صفة قائمة بذات المفتقر ومفتقرة اليه

والمفتقر الى المفتقر اولى بالافتقار والاولى بالافتقار لا تكون الجبا فالمفتقرية
صفة ممكنة فهي اذن مفتقرة لمفتقريتها زائدة عليها ولزم التسلسل الثاني
المفتقرية لو كانت صفة ثبوتية لكان الموصوف بها اما ان يكون موجودا او
معدوما فان كان الاول كان المفتقر الى الموجد موجودا فيلزم ايجاد الموجود وهو
محال وان كان معدوما لزم اتصاف المعدوم المحض بالصفة الموجودة وهو محال
الرابع وهو ان الحكم على الشي بالافتقار الى الموثر يستدعي كون المحكوم عليه
بالافتقار متقدما على ذلك الافتقار ومتاخرا عنه وهو محال فالحكم على الشي
بالافتقار محال اما قلنا انه يقتضي التقدم لوجهين الاول ان افتقاره الى الموثر صفة
له وحكم من احكامه وصفة الشي متاخرة في الرتبة عن ذلك الشي فالافتقار متاخر
عن الشي المحكوم عليه بالافتقار الثاني وهو ان افتقار الشي الى الشي نسبة بينهما
والنسبة بين الشيين متاخرة عن المنتسبين فالافتقار متاخر بالرتبة عن المحكوم
عليه بالافتقار واما قلنا انه يستدعي التاخر عنه لان المحكوم عليه بالافتقار لو تقدم
لامتنع تحقق الافتقار لان المعقول من الافتقار هو انه لولا ذلك التاثير لما تحقق
ذلك المفتقر فاذا كان المحكوم عليه بالافتقار مفتقرا قبل الافتقار لم يكن تقرره
متوقفا على ذلك التاثير بل كان حاصلا قبل ذلك التاثير واذا كان كذلك لم يكن

تاخر

الافتقار حاصلا فثبت ان الافتقار يقتضي تحقق المفتقر عن تحقق الافتقار وتقدمه عليه
معا وذلك محال فالقول بالافتقار محال لا يقال لم لا يجوز ان يقال الموصوف
بالافتقار هو الماهية وهي متقدمة على التاثير والافتقار والواقع بالسبب هو
الوجود وهو متاخر عن الافتقار لانا نقول الماهية من حيث هي هي اما ان يكون
بها افتقار الى الموثر او لا يكون فان كان بها افتقار الى الموثر لزم تقدمها على
الافتقار وتاخرها عنه فيعود الخلف وان لم يكن بها افتقار الى الموثر كان المفتقر
الى الموثر محض الوجود او موصوفية الماهية بالوجود وعلى التقديرين فيلزم التقدم
والتاخر معا وهو محال الخامس المحكوم عليه بالافتقار اما ان يكون مفردا او مركبا
لا جايز ان يكون مفردا لان كل مفتقر ممكن وكل ممكن فهو موصوف بالامكان
والامكان صفة ثبوتية والصفة الثبوتية لا تعرض للمفرد لان الواحد من حيث انه
ذلك الواحد لا نسبة الى نفسه فانه لا يستقر في العقل ان يقال السواد ممكن ان يكون
سوادا ولا جايز ان يكون مركبا لان المركب مركب عن المفردات واذا كان
الحكم بالافتقار على كل واحد من تلك المفردات محالا استحال الحكم على المركب
بالافتقار لان المركب واجب الحصول عند حصول جميع مفرداته لا يقال لم لا يجوز
ان يقال المفتقر الى الموثر هيئة التركيب لانا نقول هيئة التركيب احد اجزاء المركب

وتلك الهيئة اما ان تكون مفردة او مركبة ويعود التقسيم السادس لو اثر شيء في شيء
لكان كون ذلك المؤثر مؤثرا في ذلك الاثر اما ان يكون عدميا او وجوديا والقسمان
باطلان فالقول بالتأثير باطل اما بطلان انه لا يجوز ان يكون عدميا لان المؤثرية نقيض
اللامؤثرية التي هي عدمية لكونها محمولة على العدم والمحمول على العدم عدم واما بطلان انه
لا يجوز ان يكون وجوديا لان المؤثرية اما ان يكون نفس ذات المؤثر او ذات الاثر
او ثالثا مغايرا لهما والاول باطل اما اولا فلانا نعلم ذات المؤثرية وذات
الاثر مع الشك في كونه مؤثرا فيه مثلا نعقل حقيقة واجب الوجود ونعلم حقيقة
العقل والجسم ونشك في كون واجب الوجود مؤثرا في العقل والجسم والمعلوم غير ما هو
غير معلوم واما ثانيا فلان مؤثرية شيء في شيء نسبة مخصوصة الى شيء والنسبة بين الشيئين
متوقفة التحقق على تحقق كل واحد منهما والمتوقف على الامرين مغاير لهما
فمؤثرية احدهما في الآخر مغايرة لذات كل واحد منهما واما ان كانت مؤثرية هذا
في ذاك امرا مغايرا لهما فذاك المغاير اما ان يكون جوهرا قائما بذاته او صفة لذلك
المؤثر والاول باطل اما اولا فلان المؤثرية صفة اضافية والصفة الاضافية يستحيل
ان تكون جوهرا قائما بذاته اذ لو كانت ماهية المؤثرية عين ذلك الجوهر لكان اينما
تحقق احدهما تحقق الاخرى ولما كان ذلك باطلا علمنا بالضرورة ان المؤثرية يستحيل

ان تكون جوهرا واما ثانيا فلانا بتقدير ان تكون المؤثرية جوهرا قائما بذاته
فالمؤثر في الاثر اما الجوهر الاول او الجوهر المسمى بالمؤثرية او مجموعهما او امرا
رابعا مغايرا للكل وعلى جميع التقديرات يعود التقسيم في مؤثرية ذلك الشيء الذي
فرض مؤثرا في ذلك الاثر واما ان كان المؤثرية صفة للشيء وكل ما كان صفة للشيء
فهو مفتقر اليه وكل مفتقر الى الغير ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فله مؤثر فيكون
الكلام في مؤثرية المؤثر في تلك المؤثرية كالكلام في الاول ويلزم التسلسل وهو محال
لا يقال مثل هذا التقسيم حاصل فيما علم وجوده بالضرورة فيكون هذا التقسيم
مبطلا للضروريات فيكون باطلا انا علمنا انه حاصل فيما علم وجوده بالضرورة من وجهين
الاول ان يقال لو حصل هذا الشيء في هذه الساعة لكان حصوله في هذه الساعة
اما ان يكون عدميا او ثبوتيا ومحال ان يكون عدميا لانه نقيض اللاحصول في هذه
الساعة واللاحصول في هذه الساعة محمول على العدم فيكون عدميا فيكون الحصول
في هذه الساعة ثبوتيا ومحال ان يكون ثبوتيا ايضا لانه اما ان يكون عين الشيء
المحكوم عليه بانه حصل في هذه الساعة او غيره والاول محال اما اولا فلان حصوله في
هذه الساعة لو كان نفس ذاته وفي الساعة الثانية لما لم يتم حصوله في الساعة
الاولى وجب ان لا يبقى ذاته واما ثانيا فلان حصوله في هذه الساعة نسبة مخصوصة

منه وبين هذه الساعة فيكون مغايرا لهما لما تقرر ان النسبة بين الشيئين مغايرة لكل
واحد منهما فثبت ان حصوله في هذه الساعة امر وجودي زايد فيكون الزايد حاصلا في
هذه الساعة فيكون حصولها زايدا عليها ولزم التسلسل الثاني وهو ان يشير
الى جسم حاصل في مكان معين فنقول ليس حاصلا في هذا المكان لان حصوله اما ان يكون
عدميا او ثبوتيا ومحال ان يكون عدميا لانه نقيض اللاحصول في المكان ومحال ان يكون
ثبوتيا لانه اما ان يكون عين ذاته او زايدا عليه والاول محال اما اولا فلانه يلزم
انه اذا خرج عن هذا المكان ان تفنى ذاته واما ثانيا فلان حصوله في هذا المكان
نسبة بينه وبين هذا المكان فيكون هذا الحصول مغايرا له وللمكان ومحال ان يكون
زايدا لان ذلك الزايد اما ان يكون حاصلا في ذلك الجسم او لا يكون فان كان حاصلا في
ذلك الجسم فحصوله في الجسم اما ان يكون عين ذات ذلك العرض او ذات ذلك الجسم او امرا
ثالثا مغايرا لهما والاول محال لانه يمكننا ان نعقل هذا الجسم وهذا العرض وان كنا نشك
في حلول هذا العرض في هذا الجسم والمعلوم غير ما هو غير معلوم واما ثانيا فلان
المفهوم من كون العرض في هذا الجسم امر مشترك فيه هذا العرض وساير الاعراض وخصوص
كونه ذلك العرض غير مشترك فيه وما به الاشتراك غير ما به الامتياز واما ثالثا فلان
حلول هذا العرض في هذا الجسم نسبة بين هذا العرض وبين هذا الجسم والنسبة بين الشيئين

مغايرة لهما فثبت ان حلول هذا العرض في هذا الجسم لا بد وان يكون زايدا مغايرا
لهذا العرض ولهذا الجسم ثم نعود التقسيم للاول فيلزم التسلسل واما ان قلنا ان حصول
ذلك الجسم في ذلك المكان عرض غير حال في ذلك الجسم فذلك محال بالضرورة لان صفة
الشيء ونعته يستحيل ان يكون مباينة عن الشيء وغير حاصلة فيه فثبت بهذين الوجهين ان التقسيم
الذي ذكرتموه قايم في ابطال ما علم وجوده بالضرورة فيكون هذا التقسيم باطلا في الجملة وان كنا
لا نعرف وجه بطلانه على التفصيل وهذا هو المراد من قولنا انه استدلال في مقابلة الضروريات
فيكون باطلا او نقول الحالية والمحلية والمؤثرية والحصول في هذا الزمان وهذا
المكان صفات اعتبارية ذهنية لا وجود لها في الخارج لانا نقول حاصل ما
ذكرتموه انكم اقمتم دلالة منفصلة على فساد هذا التقسيم مع ان هذا التقسيم بحيث لا يمكن
العقل من القدح فيه على التفصيل واذا كان كذلك كان يلزم من قطع العقل بصحة مقدمات
دليل وصحة تركيبه قطعه بصحته واذا كان كذلك استحال الاستدلال بشيء من الدلايل على
شيء من المطالب واما قوله بانها صفات اعتبارية قلنا قد ذكرنا غير مرة انه ان كان
المراد منه ان العلم بكونه مؤثرا او اثرا او حالا او محلا حاصل في الذهن فهذا مسلم ولكن
البحث ما وقع عن العلم بل عن المعلوم وهو ان كون الشيء حالا او محلا او مؤثرا او اثرا اهو
هو في نفسه عدمي او وجودي فان زعمتم ان هذه الامور لا حصول لها في الخارج البتة وانما

حصولها في الذهن فيكون هذا تصريحًا بأن الشيء في نفسه غير مؤثر وغير اثر الشيء وان ذلك
ليس الا بحسب الوهم والفرض الكاذبين فهو غير مطلوب السائل **السابع** لو اثر شيء
في شيء لكان اما ان يؤثر في ماهيته او في وجوده او في موصوفية ماهيته بوجوده او في
امر آخر والكل باطل اما الاول فلانه لا يجوز ان يكون مؤثرًا في ماهيته لان كل ما بالغير يلزم ارتفاعه
بارتفاع ذلك الغير فلو كان كون السواد سوادًا بالغير لكان عند فرض عدم ذلك الغير
يخرج السواد عن كونه سوادًا وهو محال لا يقال قولكم يلزم ان يخرج السواد عن
كونه سوادًا انما يوهم المحال من حيث انه يوهم انه حال كونه سوادًا يخرج عن كونه
سوادًا ونحن لا نقول بذلك بل نقول عند عدم ذلك المؤثر يبطل السواد ولا يبقى البتة
فلم قلتم ان ذلك محال لانا نقول قولنا لا يبقى السواد ويبطل السواد لا شك انه قضية
وكل قضية فلها موضوع ومحمول ولا بد من تحقق موضوعها حال تحقق محمولها فقولنا
السواد لا يبقى سوادًا قضية موضوعها قولنا السواد ومحمولها قولنا لا يبقى سوادًا
وقد عرفت انه لا بد من تقرر الموضوع حال تقرر المحمول فاذن لا بد من تقرر السواد الذي
هو المحمول وحينئذ يعود المحذور المذكور من انه حال كونه سوادًا يصدق عليه انه
ليس بسواد واما قلنا انه لا يجوز ان يكون باثر المؤثر في الوجود لان الوجود من حيث
انه وجود ايضًا ماهية فيعود الكلام الاول فيه بتمامه وهو انه يلزم ان يخرج الوجود

عن كونه وجودًا حال فرض عدم ذلك المؤثر واما قلنا انه لا يجوز ان يكون بتأثير
المؤثر في موصوفية الماهية بالوجود لوجهين الاول ان تأثير المؤثر اما ان يكون
في ماهية تلك الموصوفية او في وجودها ويعود التقسيم الاول الثاني ان تلك
الموصوفية اما ان تكون موجودة او معدومة لا جائز ان تكون موجودة لانها لو كانت
موجودة لكانت مساوية لسائر الموجودات في الموجودية ومخالفة لها في
ماهيتها المخصوصة فيكون وجودها زائدًا على ماهيتها فموصوفية ماهيتها بوجودها
يكون زائدًا على ذاتها ولزم التسلسل وعلى هذا التقدير لا يكون الموجود الواحد موجودًا
واحدًا بل موجودات لا نهاية لها لكن كل شيء فيها واحد ففي تلك الموجودات
موجود واحد لكن ذلك الواحد يكون موصوفية ماهيته بوجوده زائدًا عليه فلا يكون
الواحد واحدًا هذا خلف ولا جائز ان تكون تلك الموصوفية عدمية لان العدم
نفي محض فاستحال جعله اثر المؤثر موجود اذ لا فرق بين ان يقال ما اثر في شيء وبين ان يقال
اثر عدم محض لا يقال لم لا يجوز ان نقول موصوفية الماهية بالوجود صفة ثابتة
وهي لا موجودة ولا معدومة لانا نقول هذا تغيير عبارة فنحن نلزمكم في مسمى الثبوت
فنقول هذه الموصوفية مساوية لسائر الاشياء في كونها ثابتة ومخالفة لها في
ماهيتها فكونها ثابتة صفة زائدة على ماهيتها ويعود المحذور المذكور **الثامن**

لو كان الامكان علة للحاجة الى المؤثر لافتقر المعدوم حال عدمه الى المؤثر وهذا
محال وذاك محال بيان الشرطية ان الشيء الذي يمكن وجوده اما ان يمكن عدمه او لا يمكن
فان امكن عدمه كان ذلك الامكان حاصلا في المعدوم لحصوله في الموجود فلو كان الامكان
علة للحاجة الى المؤثر لزم افتقار المعدوم الى المؤثر وهو محال وان لم يمكن عدمه فحينئذ
يكون ذلك الموجود ممتنع العدم والامكان العام الذي يصدق على مثل هذا الشيء يستحيل
ان يكون علة للحاجة الى المؤثر والا لزم افتقار الواجب لذاته الى المؤثر وهو محال
بيان امتناع التالي من وجهين احدهما ان العلية والمعلولية امور ثبوتية لكونها
سوالب اللاعلية واللامعلولية المحمولين على المعدومات واذا كانت ثبوتيتها استحال
حملها على المعدوم لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم وثانيهما ان علة العدم اما ان يكون
وجودية او عدمية ومحال ان يكون وجودية لان ذلك الموجود اما ان يكون قد صدر عنه
امر او لم يصدر عنه فان صدر عنه امر فذلك الامر يكون رافعا للعدم السابق ورافع العدم
وجود فاثره وجود لا عدم وقد فرضناه عدما هذا خلف وان لم يصدر عنه البتة امر
لم يكن مؤثرا ومحال ان يكون عدمية اما اولا فلانه يلزم امتياز العدم الذي هو علة عن العدم
الذي هو معلول ووقوع الامتياز يستدعي كون كل واحد منهما في نفسه متعينا وكون
كل واحد منهما كذلك يقتضي كون كل واحد منهما وجوديا فيلزم ان يكون العدم وجوديا

واما ثانيا فلان العلية صفة ثبوتية فحملها على العدم يكون حملا للموجود على المعدوم وهو
محال **التاسع** لو افتقر الممكن الى المؤثر لما كان الانسان مختارا في فعله والتالي باطل
فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الانسان حال كونه قادرا على الفعل اما ان يكون قادرا
على الترك او لا يكون فان لم يقدر على الترك كانت مؤثريته في الفعل على سبيل الوجوب
فلا يكون متمكنا من الفعل والترك فلا يكون مختارا في الفعل وان كان قادرا على الترك
فترجيح الفعل على الترك اما ان يتوقف على مرجح او لا يتوقف فان توقف على مرجح فذلك
المرجح اما ان يكون منه او من غيره فان كان منه فاما ان يكون ممكنا من تركه
او لا يكون فان تمكن من تركه افتقر فاعليته له الى مرجح آخر والكلام فيه كما في الاول
فيلزم التسلسل وهو محال وان لم يتمكن من تركه لم يكن مختارا في الفعل وهو المطلوب
واما ان كان ذلك المرجح من غيره فعند حصول ذلك المرجح من ذلك الغير اما ان يكون
الفعل واجبا او ممكنا او ممتنعا فان كان واجبا فالجبر لازم لانه قبل حصول ذلك
المرجح كان صدور الفعل عنه محالا وعند حصوله صار واجبا فلا يكون العبد متمكنا
من الفعل والترك وان كان ممكنا فحينئذ يمكن مع حصول ذلك المرجح ان يصدر الاثر
تارة وان لا يصدر اخرى فترجيح الحصول على اللاحصول اما ان يتوقف على انضمام المرجح
او لا يتوقف فان توقف لم يكن الذي حصل اولا تمام المرجح وكنا قد فرضناه تمام المرجح

هذا خلف وايضا فلان صدور الاثر بعد هذه التتمة اما ان يكون واجبا او ممكنا
او ممتنعا ويعود التقسيم الاول وان لم يتوقف تمام المرجح تارة تحصل الاثر وتارة لا تحصل
من غير مرجح هذا كله اذا وقفنا رجحان الفعل على الترك على مرجح فاما ان لم يتوقف
على المرجح فقد وقع الممكن لا عن مرجح فثبت بهذا ان افتقار الممكن الى المرجح يمنع من كون
العبد مختارا لا يقال لم لا يجوز ان يقال القادر رجح احد الطرفين على الآخر لا لمرجح
لانا نقول هل لقولك رجح مفهوم زائد على كونه قادرا ام لا فان كان له مفهوم زائد
فقد حكمنا بانه يستحيل رجحان وجود الاثر على عدمه الا عند حصول ذلك الزائد
وحينئذ يعود التقسيم ويلزم الجبر وان لم يكن له مفهوم زائد سوى كونه قادرا ولا معنى
لكونه قادرا سوى ان له صلاحية ان يؤثر في هذا ويؤثر في ذاك وقد كانت هذه
الصلاحية حاصلة قبل ذلك مدة مديدة من غير ظهور الاثر ثم حدث الاثر في بعض تلك
الاوقات من غير ان حدث لذلك المصدر قصد وارادة وداعية وحدوث شرط وزوال
مانع البتة فهذا قول بان الممكن قد ترجح احد طرفيه على الآخر من غير مرجح البتة بيان
امتناع التالي هو انا نعلم بفطرة بديهته بان كون العبد متحركا باختياره منه وتسوية
وبين كون الحجر متحركا بالقسر واذا رمينا حجرة الى انسان فنحن ندرك بفطرة بديهية
بين حركة بدن الانسان وحركة الحجر ولو لم يكن العبد مختارا في الفعل لما بقيت التفرقة

البتة فثبت بهذا الوجه ان الممكن لا حاجة به الى المؤثر **العاشر** الهارب من السبع
اذا عن له طريقان والعطشان اذا خير من قدحين متساويين وكذا القول في اشباههما
من الامثلة يرجح احد مقدوريه على الآخر لا لمرجح لا يقال له مرجح وهو القادر
لانا نقول الجواب عنه ما تقدم في الوجه التاسع **الحادي عشر** القول بافتقار الممكن الى
المؤثر يقدح في كونه ممكنا وذلك محال فوجب ان لا يتحقق الافتقار بيان انه يقدح فيه
ان الممكن لا ينفك عن وجود السبب وعدمه وهو مع وجود السبب واجب ومع عدمه ممتنع
فحينئذ لا ينفك عن الوجوب والامتناع فاستحال ان يكون ممكنا ضرورة ان الامكان
منافي الوجوب والامتناع لا يقال انه ممكن نظرا الى ذاته على معنى انه من حيث هو هو مع قطع
النظر عن وجود السبب وعدمه يقبل الوجود والعدم او نقول انه وان صار واجب
الوجود في الحال لوجود سببه او ممتنع الوجود لعدم سببه لكنه يكون ممكنا بالنظر الى
الزمان المستقبل لانا نقول اما الوجه الاول فباطل لان ماهيته اما ان يكون
نفس وجوده او غيره فان كان الاول استحال ان يقال انه من حيث هو هو ممكن
لانه اذا لم يكن له هوية سوى الوجود والوجود من حيث انه وجود ينافي العدم فاذن
هو من حيث انه هو ينافي العدم فلا يكون قابلا للعدم فلا يكون ممكن العدم من حيث هو هو
وان كان الثاني فهو باطل للادلة الدالة على ان وجود الشيء يستحيل ان يكون زائدا على

ماهية وايضا فسنقدر المساعدة على هذا الاصل لكن المحكوم عليه بالامكان
اما الماهية او الوجوب او موصوفية الماهية بالوجود ومحال ان يكون المحكوم عليه
بالامكان هو الماهية لان الماهية من حيث هي هي منافية لاسبابها من حيث هي هي واذا
كانت منافية لاسبابها لم يكن قابلة لاسبابها فلم يكن الماهية من حيث هي هي ممكنة
ومحال ان يكون المحكوم عليه بالامكان هو الوجود لان الوجود من حيث انه
وجود غير قابل للعدم فلا يكون ممكن العدم ومحال ان يكون المحكوم عليه بالامكان
هو موصوفية الماهية بالوجود لان تلك الموصوفية ان لم يكن امرا وجوديا فقد بطل
الحديث وان كان امرا وجوديا عاد التقسيم من ان المحكوم عليه بالامكان الماهية
او الوجود على ما تقدم تقديره واما الذي قاله السائل من ان الامكان يتحقق
بالنسبة الى الزمان المستقبل فنقول اما ان يكون المراد ان الامكان يحصل
في الاستقبال عند حدوث الاستقبال او المراد ان الامكان يحصل في الحال بالنسبة
الى الاستقبال والاول باطل لان الاستقبال عند حصوله يصير حالا فيعود الاشكال
المذكور والثاني ايضا باطل لان حصول الشيء في الاستقبال مشروط بحصول الاستقبال
والاستقبال محال الحصول في الحال والموقوف على المحال محال فالشيء بشرط حصوله
في الاستقبال مستحيل الحصول في الحال واذا كان محكوما عليه بالامتناع استحال

ان يكون محكوما عليه بالامكان ضرورة ان الامكان والامتناع لا يجتمعان
في الشيء الواحد بالاعتبار الواحد فاذن يستحيل ان يقال الشيء في الحال محكوم عليه بانه
يمكن ان يوجد في الاستقبال وايضا فالامكان صفة نسبية والصفة النسبية
لا يوجد الا عند وجود المنتسبين فحصول الامكان في الحال بالنسبة الى الاستقبال يستدعي
حصولهما من الحال والاستقبال فيلزم حصول الحال والاستقبال معا هذا خلف

الثاني عشر

الممكن حين حدث لو افتقر الى المؤثر لكان ذلك المؤثر مع جميع ما لا بد منه في كونه
مؤثرا اما ان يقال انه كان حاصلا قبل ذلك او ما كان فان كان حاصلا قبل ذلك
مع انه قبل ذلك لم يكن الاثر موجودا او الوقت وجد الاثر فيكون اختصاص احد الوقتين
بوجود الاثر دون الوقت الثاني ترجيحا لاحد طرفي الممكن على الآخر من غير مرجح
اللهم الا ان يقال حضور هذا الوقت كان شرطا لان يكون المؤثر مصدرا بالفعل
لهذا الاثر لكن على هذا التقدير لم يكن المؤثر مع جميع ما لا بد منه في مؤثريته
حاصلا قبل ذلك لان حضور هذا الوقت احد الامور التي لا بد منه في المؤثرية مع انه
ما كان حاصلا قبل ذلك لكنا فرضنا ان المؤثرية مع جميع ما لا بد منه في مؤثريته
كان حاصلا قبل ذلك هذا خلف وان قلنا المؤثر مع جميع ما لا بد منه في المؤثرية
لم يكن حاصلا قبل ذلك وانما حدث الآن كان الكلام فيه كما في الاول فيفضي الى التسلسل

وهو محال فثبت ان القول بافتقار الاثر الى المؤثر يفضي اما الى استغناء الممكن عن المرجح
او وقوع التسلسل فان بطل لا بطل الافتقار وان لم يبطل لا يبطل الافتقار ايضا الثالث عشر
الممكن حين صدر عن الواجب اما ان يكون قد صدر وكان صدوره عنه ممكنا او واجبا
فان كان ممكنا فقد ترجح الممكن لا عن مؤثر وان كان واجبا صدق انه كلما
وجدت العلة وجد المعلول واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم فاذن يلزم من
امكان ارتفاع المعلول امكان ارتفاع المؤثر وكلما لزم عدمه من عدم غيره فهو
لذاته ممكن والمؤثر الاول ممكن لذاته وقد كان واجبا هذا خلف لا يقال
ارتفاع الاثار لا يوجب ارتفاع المؤثرات بل يكشف عنه بمعنى انه لما ارتفع الاثر
علمنا انه لولا ان المؤثر ارتفع اولا والا لاستحال ارتفاع الاثر لانا نقول هذا
العذر انما يصح لو استحال ارتفاع الاثر الا عند ارتفاع المؤثر لكنه باطل لانا نشاهد
ارتفاع الاشياء بعد وجودها فوجود هذه الاشياء اما ان يكون لامر ما او لا لامر فان
لم يكن لامر فقد وجد الممكن لا لمؤثر وان كان لامر فعدمها بعد وجودها
اما ان يكون مع بقاء مؤثراتها كما كانت مستجمعة لجميع جهات المؤثرية او لا كذلك
فان كان الاول فتلك المؤثرات مع بقائها من جميع الوجوه تارة تكون مؤثرة وتارة
غير مؤثرة فصدور الاثر عنها حين ما صدر يكون ترجيحا للممكن من غير مرجح وهو غرض

السائل وان كان عدم الاثر لاختلال في مؤثرية تلك المؤثرات فزوال تلك
المؤثرية ان كان لذاتها مع ان الذات بتمامها باقية في الوقتين فقد وقع الممكن
لا عن مؤثر وان كان لزوال مؤثرية اخرى لزم التسلسل وان كان لحدوث موجود
اوجب زوال تلك المؤثرية كانت العلة للاعدام امرا وجوديا فقد ثبت ان عدم المعلول
لا يتوقف على عدم العلة فاذا وجد ما يقتضي عدم المعلول وثبت انه يجب عند عدم
المعلول عدم العلة ثبت انه قد يوجد شيء يقتضي عدم العلة الاولى فيكون العلة الاولى
قابلة للعدم لذاتها فيكون ممكنة لذاتها وقد حدث لا لعلة فالممكن وقع
لا لعلة الرابع عشر وهو ان العالم اما ان يكون له مؤثر او لا يكون فان لم يكن
مع ان العالم ممكن فقد وقع الممكن لا عن مؤثر وان كان له مؤثر فالمؤثر اما ان يكون
موجبا او مختارا فان كان موجبا فاختصاص النقطة المعينة بان تكون قطبا دون
سائر النقط المساوية لها ترجيح للممكن من غير مرجح وكذا القول في اختصاص
الكوكب بالجانب المعين من الفلك دون سائر الجوانب واختصاص بعض جوانب الممتمم
بالدقة دون سائر الجوانب وان كان مختارا كان تخصيص احداث العالم بوقت معين
دون ما قبله او بعده ترجيحا لاحد طرفي الممكن من غير مرجح فثبت انه لا بد من ذلك
على جميع المذاهب سلمنا ان الممكن يفتقر الى المؤثر لكن اذا كان الوجود والعدم كم

بالنسبة اليه على السوية او لا على السوية والاول م‍ر والثاني ع بيانه انه يجوز
ان يكون الماهية قابلة للعدم والوجود الا ان الوجود اولى بها من العدم فلكونها
قابلة للعدم في الجملة لم يكن واجبة الوجود لذاتها ولكون الوجود اولى بها من العدم
يستغني عن المؤثر ثم الذي يبين ذلك امور اولها ان الموجودات السيالة كالزمان
والحركة والصوت لا شك ان العدم بها اولى والا لا يصح بقاؤها ولا شك انه يصح
الوجود عليها والا لما وجدت اصلا واذا جاز ان يصح على الشي الوجود والعدم ومع
ذلك يكون العدم به اولى فلم لا يجوز مثله في جانب الوجود الثاني هو ان العلة
قد يوجد ثم يتوقف ايجابها المعلول على تحقق شرط او انتفاء مانع ولا شك ان
الاولى بتلك العلة اقتضاء المعلول والا لم يتميز العلة عن غيرها فقد وجدت الاولوية
في جانب الوجود وان لم ينته الى حد الوجوب بل الفلاسفة اتفقوا على ان من العلل
ما اقتضاؤها المعلول بها اكثرية لا دائمة مثل طبيعة الارض فان اقتضاءها
للسفل اكثري لانها قد تمنع عن ذلك عند ما يرمى قسرا الى فوق الثالث
هو ان الماهيات امور متعينة فاما ان يكون فيها اقتضاء الوجود او العدم
او لا يكون فيها اقتضاء واحد منهما وهذا الاخير يوجب صحة خلوها عنهما جميعا وهو
محال واما القسم الاول فاما ان يكون الماهية تقتضي احدهما لا بعينه او احدهما

بعينه او بعضها والاول محال لان المبهم يمتنع ان يكون موجودا لانه من
المستحيل ان يحصل في الوجود شي غير معين في نفسه وما يمتنع وجوده يمتنع ان يكون
وجوده معلول غيره فتبين ان الماهية لا تقتضي احدهما لا بعينه ولا تقتضي مجموعهما
فاذن الماهية تقتضي احدهما على التعيين مع ان الطرف الاخر ممكن للطرفين وذلك
هو الذي ادعيناه سلمنا ان الممكن يفتقر الى المؤثر سوا كان متساوي الطرفين
او لم يكن لكن متى يثبت الافتقار اذا قارنه الحدوث ام اذا لم يقارنه الاول
م‍ر والثاني ع بيانه ان الممكن اذا كان حادثا افتقر الى المؤثر فاما اذا لم يكن
حادثا فلا نسلم افتقاره الى المؤثر ولا بد فيه من الدلالة ثم تعذر ان يذكروا
دليلا على ان الحدوث غير معتبر وان الممكن حال بقائه يفتقر لكنه معارض
بامور اولها انه لو افتقر الباقي حال بقائه الى المؤثر لزم ايجاد الموجود
وثانيها انه يلزم افتقار العدم الباقي الى المؤثر وثالثها انه يلزم افتقار
البناء حال بقائه الى البناء وكذلك من خضب بالحناء فانه يبقى اللون بعد زوال
السبب ومن رمى الحجر الى فوق فان حركته انما حدثت بسبب دفع الرامي
ثم ان تلك الحركة تبقى بعد فناء تلك المدافعة ورابعها ان كل عقل سليم يشهد
بان الشي اذا وجد فانه يبقى الى ان يطرأ عليه المعدوم وكذلك فانا اذا اخرجنا

عن الدار كان ظن بقاها اقوى من ظن زوالها ولذلك يقصد العود اليها
ولا يقصد العود الى الدار التي يجوز حدوثها فاذا غبنا عن بلدة فانا نكتب الى ساكنيها
لاعتقادنا ان الاصل هو البقاء والفقهاء والمتكلمون بل جميع اهل الدنيا يعرفون
اجماعهم على ان الاصل في الثابت بقاؤه سلمنا ان الممكن على كل حال لابد له
من سبب لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك السبب معدوما لا يقال هذا محال من وجهين
الاول ان السبب لابد وان يتميز عما عداه فلو كان المعدوم سببا للشيء لتميز ذلك
المعدوم عن غيره ولو تميز عن غيره لكان متعينا في نفسه ولو كان متعينا في نفسه لكان
موجودا فيلزم ان يكون المعدوم موجودا وهو محال الثاني ان العلية صفة
ثبوتية على ما تقدم فلو وصفنا المعدوم بها لزم وصف المعدوم بالموجود وهو
محال لانا نجيب عن الاول بانا لا نسلم انه يلزم من تميز المعدوم الذي فرضناه
سببا عن سائر المعدومات كونه موجودا والدليل عليه ان عدم اللازم
يستلزم عدم الملزوم ولا ينعكس وعدم المؤثر يستلزم عدم الاثر ولا ينعكس
وعدم الضد يصحح وجود الضد الآخر وليس كل عدم كذلك ولان لكل
حادث عدما يسبقه وعدمه السابق مغاير للعدم السابق على غيره وعن
الثاني لا نسلم ان العلية صفة ثبوتية قوله انها نقيض اللاعلية قلنا

يشكل هذا بالامتناع فانه نقيض اللاامتناع وبقولنا صار ماضيا فانه نقيض
قولنا غير ماض ولم يلزم منهما ان يكونا وصفين وجوديين وكذا هاهنا ثم ان
ما ذكرت على ان العلية صفة ثبوتية فهاهنا ما يدل على انها ليست صفة ثبوتية
وهي انها لو كانت صفة ثبوتية لكانت صفة اضافية بين ذات العلة وذات المعلول
وكل صفة اضافية للشيء فهي خارجة عن الذات لاحقة وكل خارجة عن الشيء
لاحق له فهو ممكن لذاته مفتقر الى العلة فيكون العلة علة لتلك العلية فيكون
صفة اخرى ثبوتية ويلزم التسلسل ثم ان دل ما ذكرت على ان العدم لا يصلح ان يكون
علة لكن هاهنا ما يدل على ان الامر كذلك وهو الكلام المشهور من ان علة العدم
عدم العلة سلمنا انه لابد وان يكون معدوما فلم قلت انه يجب ان يكون موجودا
ولم قلت انه لا واسطة وتقريره بالوجوه التي سلفت والذي نزيده هاهنا
وهو ان الممكن يوصف بانه يمكن ان يكون موجودا وان يكون معدوما والذي
يمكن ان يكون موجودا وان يكون معدوما لابد وان يكون مغايرا للموجودية
والمعدومية لان تلك الماهية ممكنة التقرر مع الوجود تارة ومع العدم اخرى
وكل واحد من الوجود والعدم غير ممكن التقرر مع الآخر فالماهية مغايرة لهما
واذا ثبت التغاير فلم لا يجوز انفكاكها عنهما وما الدليل على امتناعه والذي

تقرير هذا الاحتمال انا قد نعقل الماهية حال ما نكون غافلين عن ثبوتها
وعدمها فاذا جاز عرو الماهية عن القيدين في الذهن فلم لا يجوز عروها عنهما
في نفسها ثم الذي يدل عليه امران الاول انه سياتي بالادلة الباهرة ان
وجود الله تعالى لا بد وان يكون زائدا على ماهيته وان ذلك الوجود يجب ان يكون
معلول ماهيته فالماهية التي هي العلة لذلك الموجود ليست في نفسها موجودة
ولا معدومة اما انها ليست موجودة فلانها لو كانت موجودة لكانت الماهية
موجودة مرتين واما انها ليست معدومة فلانها لو كانت معدومة وهي حال عدمها
اوجبت ذلك الوجود فيلزم ان يكون تلك الماهية موجودة معدومة معا
وهو محال فثبت ان تلك الماهية حال كونها علة لذلك الوجود لا موجودة
ولا معدومة واذا كان الوجود معلولا كانت العلة الاولى هي الماهية من حيث
هي هي وهو من حيث هي هي لا موجودة ولا معدومة على ما ثبت فالعلة الاولى
لا موجودة ولا معدومة ولا واحدة ولا لا واحدة وقد كانت هذه المقالة
مسترذلة عند جمهور المتكلمين والفلاسفة ثم رجع الآن اهل الابحاث
الدقيقة الى القول بها والجزم بصحتها الثاني هو ان اقتضا الماهية للامكان
مشروط بعدم العدم والوجود لان تحقق كل واحد من الطرفين مناف للطرف الآخر

مناف لامكان الطرفين فثبت ان المقتضي للامكان لا موجود ولا معدوم والامكان
العدم والوجود سابق على العدم من الوجود فيستحيل ان يكون اقتضا الماهية
للامكان مشروطا بالوجود او العدم سلمنا انه لا بد للممكن من سبب موجود
فلم لا يجوز ان يكون ذلك السبب ممكنا قوله يجب ان يكون سببه معه قلنا نعني
بهذه المعية المعية الذاتية او المعية الزمانية او معنى ثالثا اما المعية الذاتية
فباطلة باتفاق الفلاسفة على ان العلة قبل المعلول بالذات والقبلية تنافي المعية
واما المعية الزمانية فباطلة ايضا من وجهين الاول ان المعية الزمانية لا تصدق
الا على ما يكون زمانيا وكل زماني فهو متحرك او جسم فالذي لا يكون كذلك يستحيل
عليه المعية الزمانية الثاني هو ان العلة حين اثرت في المعلول ان كان
موجودا كانت العلة مؤثرة في ايجاد الموجود وهو محال وان كان معدوما ثم وجد
بالعلة في الزمان الثاني كانت العلة متقدمة على المعلول بالزمان والتقدم الزماني
ينافي المعية الزمانية وان اردتم بالمعية معنى ثالثا فلا بد من بيانه ثم نزلنا
عن مقام الاستفسار ولكن دليلك لا يتوقف على هذه المقدمة لانك متى ابطلت الدور
والتسلسل لزم القول باثبات واجب الوجود فكان التعرض لهذه المقدمة في
اثناء الدليل حشوا ازلنا عن الاستدراك فلم قلتم ان العلة لا بد وان يكون

موجودة حال وجود المعلول ولم لا يجوز ان يقال المؤثر في الحال يقتضي وجود
الاثر في ثاني الحال فيكون الاقتضاء حاصلا في الحال ويكون الاثر حاصلا في
الآن الثاني قوله لو عدمت العلة حال حصول المعلول لكان ترجح المعلول
واقعا عند عدم المرجح فيكون الترجيح واقعا لا عن مرجح قلنا يلزم وقوع الترجيح
لا عن مرجح اصلا او عن مرجح موجود في الحال الاول م والثاني ح لكن لم قلتم
انه محال فان النزاع ما وقع الا فيه ثم الذي يدل على جوازه امور اربعة الاول
ان القادر لا يقدر على ان توجد مقدورة في الحال لان مقدوره ان كان
موجودا لزم ايجاد الموجود وان كان معدوما لزم الجمع بين العدم والوجود بل
نقدر في هذا الآن على ان يوجده في الآن الثاني فقد عقلنا تقدم المؤثر على الاثر
الثاني انا اذا رمينا السهم فلا يزال كل واحد من الاعتمادات يولد اعتمادا آخر
هذه على الترتيب ولولا ذلك لوجب سقوط السهم كما انفصل عن اليد وكذا الفكر
يوجب العلم بالمطلوب مع ان الفكر يستحيل ان يوجد مع العلم بالمطلوب الثالث
ان الثقيل النازل لا يزال كل جزء من اجزاء حركاته علة لحصول الجزء الذي يليه اما
علة مؤثرة كما هو عند المعتزلة او علة معدة كما هو عند الفلاسفة وعلى التقديرين
فالغرض حاصل الرابع انا نعلم بالضرورة ان المؤثر ما لم يوجد بتمامه استحال ان يصدر

الاثر عنه فيما من وجود الاثر متقدم على وجود الاثر فالمؤثر متقدم لا محالة على
الاثر الخامس انه يقال حركت يدي فتحرك المفتاح او ثم تحرك المفتاح وصريح العقل
يشهد بهذا الترتيب وذلك يدل على تقدم العلة على المعلول سلمنا انه يجب حصول
المؤثر عند حصول الاثر فلم لا يجوز ان يكون كل واحد منهما مؤثرا في الآخر
على سبيل الدور قوله العلة متقدمة على المعلول فلو تقدم كل واحد منهما على الآخر
لكان كل واحد منهما متقدما على المتقدم على نفسه والمتقدم على المتقدم على الشيء
متقدم على الشيء فيلزم كون كل واحد منهما متقدما على نفسه وهو محال قلنا
نعني بهذا التقدم التقدم الزماني والتقدم بالعلية او امرا ثالثا اما التقدم الزماني
فهو باطل اما عندك فلانك تثبت هذه الدلالة على بطلانه واما في نفس الامر فلانه
لو وجدت العلة متقدمة عن المعلول في الزمان الاول وفيضان المعلول عنها في الزمان
الثاني اما ان يتوقف على انضمام قيد اليها او لا يتوقف فان توقف لم يكن الموجود
في الزمان الاول علة تامة وقد فرضناها كذلك هذا خلف وان لم يتوقف كان
فيضان المعلول عنها في الزمان الثاني دون الزمان الاول ترجيحا لاحد طرفي الممكن
على الآخر من غير مرجح وهو محال وبتقدير صحته فهو هادم لاصل البرهان المطلوب
واما التقدم بالعلية فنقول هذا الكلام وقع في السنة الفلاسفة ولا بد من البحث

عنه فنقول تعني بالتقدم بالعلية نفس العلية او امر آخر غيرها فان كان الاول
كان قولك هذا تقدم بالعلية معناه ان هذا علة بالعلية وانه هذر من القول
وايضا فيكون قولك يلزم تقدم كل واحد منهما على الآخر يرجع معناه الى انه يلزم
كون كل واحد منهما علة للآخر لكن لم قلتم بان هذا ممتنع فان البحث ما وقع الا فيه
وان عنيت بالتقدم بالعلية امرا آخر وراء المؤثر فلا بد من بيانه لا يقال
التقدم بالعلية مفهوم مغاير للتقدم بالزمان لنفس العلة اما انه مغاير للتقدم
الزماني فلانك حين حركت اصبعك فقد تحرك المفتاح ويمتنع هاهنا ان يكون
تحرك الاصبع متقدما على تحرك المفتاح بالزمان والا فقد استقل الاصبع عن حيزه
في الزمان الاول مع بقاء المفتاح في حيزه الذي كان فيه وذلك يقتضي تداخل
الاجسام وهو محال فهاهنا وجدت العلة والمعلول في الزمان مع ان العقل يحكم
هاهنا بترتب حركة الخاتم على حركة الاصبع فهاهنا قد وجد فيه التقدم
بالعلية ولم يوجد التقدم بالزمان فقد ظهر التغاير بينهما واما ان التقدم بالعلية
مغاير لنفس العلية فلان العقل قاطع بانه ما لم يتم وجود العلة في نفسها يستحيل ان
يصدر عنه المعلول فلما حكم العقل بتوقف عليه الشيء على تمام وجوده علمنا ان تمامه
وجوده مغاير لتلك العلية فثبت ان التقدم بالعلية غير نفس العلية سلمنا انه لا معنى

للتقدم بالعلية الا نفس العلية ولكن لما كان كل واحد منهما علة لصاحبه كان كل
واحد منهما علة لعلة نفسه وعلة العلة علة فيلزم ان يكون كل واحد منهما علة لنفسه
وذلك محال لانا نجيب عن الاول بانه لا نزاع في ان حركة الاصبع وحركة الخاتم
وجدتا معا ولا نزاع في ان العقل يقتضي ترتب احدهما على الآخر لكن ذلك الترتيب
هو نفس العلية فان العقل حكم بان احد المتقارنين اثر الآخر ومعلوله والمقارن
الثاني مؤثر في الاول وعلة له فهذا القدر من التفاوت مسلم لكنه لا يفيد امرا ورا
نفس العلة والعلية واما قوله العقل قاطع بانه ما لم يتم وجود الشيء في نفسه استحال
كونه علة لغيره قلنا ان عنيت به ان العقل قاطع بان وجود هذا مفتقر الى ذاك
ومعلل به ووجود ذاك غير مفتقر الى هذا ولا معلل به فهذا مسلم ولكنه نفس العلية
وان عنيت به امرا آخر فلا بد من افادة تصوره ثم اقامة الدلالة على التصديق به فانا
من وراء النزاع في المقامين وعن الثاني ان قولك علة العلة علة ان عنيت ان
علة العلة مؤثرة في المطلوب فذلك محال والا لزم ان يجتمع على المعلول الواحد علتان
مستقلتان وهو محال ولانه على هذا التقدير لا يكون احدهما واسطة للآخر بل يكونان
في درجة واحدة وان عنيت به انه شيء لا بد منه فهذا مسلم ولكن يرجع حاصل
الاستدلال بعد البحث الى انه يلزم افتقار كل واحد منهما الى الآخر فقولك

والمفتقر الى المفتقر لا معنى له الا انه مفتقر الى المفتقر الى الشيء وهذا هو الذي جعلناه
مطلوبا فان كان بين الامتناع بذاته وجب ان لا نشتغل باقامة الحجة عليه وان لم يكن
بينا بذاته فلا بد من تقريره بامر آخر غير اعادة نفس الدعوى وان سلمنا ان
ما ذكرتم من الدلالة يبطل الدور ولكن معنا ما يوجب القول به وهو من وجوه الاول
ان الهيولى والصورة يحتاج كل واحد منهما الى الآخر عند الحكماء وهو دور والجوهر
والعرض يحتاج كل واحد منهما الى الآخر عند المتكلمين وهو دور الثاني وهو
ان المضافين يتوقف كل واحد منهما على الآخر لا يقال وجوب اقترانهما لاجل
ان العلة الواحدة موجبة لهما معا لانا نقول هذا لا يصح على قول الفلاسفة لان
العلة الواحدة عندهم لا يوجب الا معلولا واحدا فيستحيل كون تلك العلة موجبة لهما
معا الثاني ان العلية والمعلولية من باب المضاف والمضافان يوجدان معا فالعلية
والمعلولية توجبان المعية والمعية تنافي التقدم فالتقدم بالعلية بين العلة والمعلول
محال سلمنا ان العلة متقدمة على المعلول بالعلية لكن لم قلتم بان المتقدم على المتقدم
بالعلية متقدم بالعلية لا بد لهذا من دليل وهذه المقدمة مسلمة في المتقدم بالزمان
لان هناك معلوم بالضرورة اما هاهنا لا بد فلا بد من دليل ومما يقرر هذا الاحتمال
هو ان الذي يكون مقارنا بالزمان لما هو متقدم بالزمان على شيء ثالث لا بد

وان يكون متقدما بالزمان على ذلك الثالث اما الذي يكون مقارنا بالذات لما هو
متقدم بالذات على ثالث لا يجب ان يكون متقدما بالذات على ذلك الثالث كما ذكر
ابو علي ابن سينا من ان الفلك الحاوي مقارن للعقل الذي هو علة للفلك المحوي ثم لم يلزم
منه كون الحاوي قبل المحوي والا لزم امكان الخلاء على ما قرر ابن سينا في الاشارات
فعلمنا انه ليس كل ما صح في التقدم بالزمان وجب مثله في التقدم بالذات سلمنا فساد
الدور فلم لا يجوز التسلسل قوله تلك الجملة مركبة من افراد لا نهاية لها اما ان يكون
واجبة او ممكنة قلنا هذه الدلالة التي ذكرتموها في ابطال التسلسل منقوضة
بامور منها الحركات التي لا نهاية لها على اصول الفلاسفة والنفوس الناطقة التي
لا نهاية لها على اصولهم ايضا ومنها وهي على اصول المتكلمين الحوادث التي
لا آخر لها والمعلومات التي لا نهاية لها والمقدورات ومنها وهي على اصول الكل
مراتب الاعداد التي لا نهاية لها وصحة حدوث الحوادث فانه لا اول لها والا لزم
ان يقال انها كانت ممتنعة قبل ذلك الاول لذاتها ثم انقلبت ممكنة ويلزم حينئذ انقلاب
الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي وهو محال ومنها انه سبحانه وتعالى
عالم بالشيء وعالم بكونه عالما بذلك الشيء وهكذا في المرتبة الثالثة والرابعة الى ما لا نهاية لها
فهناك مراتب غير متناهية وكل مرتبة اخيرة منها متفرعة على المرتبة التي قبلها

هناك علل ومعلولات لا نهاية دفعة واحدة لا يقال هذا الاشكال لا يتصور على
قول الفلاسفة لانهم يقولون انه تعالى عقل وعاقل ومعقول والكل واحد وعلى قول
المتكلمين ايضا لانهم يقولون العلم بالعلم بالشيء نفس العلم بالشيء لانا نقول اما الكلام الذي
حكيته عن الفلاسفة فهو محض الطامات وذلك لان عندهم العلم بالشيء عبارة عن حضور
صورة مساوية للمعلوم في العالم فعلم الله تعالى بالسواد صورة مساوية للسواد وذاته
تعالى مخالفة للسواد فعلمه بالسواد غير ذاته لا محالة وكذا القول في جميع المعلومات
ثم انا قد دللنا في كتبنا البسيطة على ان نفس حضور تلك الصورة يستحيل ان يكون علما
بل لا بد من اضافة مخصوصة ونسبة معينة وهي المسماة بالشعور والادراك واذا
كان كذلك فنقول علم الله تعالى بالسواد لا بد فيه من تقرر نسبة مخصوصة بين ذاته وبين
السواد وتلك النسبة يصح ان يكون معقولة فلا بد من نسبة اخرى وعلى هذا الطريق يلزم
التسلسل واما الكلام المحكي عن المتكلمين من ان العلم بالعلم بالشيء نفس العلم بالشيء
فهو باطل والا لكان العالم بالشيء عالما بتلك المراتب التي لا نهاية لها على التفصيل ولان
المعلوم غير العلم فالنسبة الى المعلوم غير النسبة الى العلم فالعلم بالعلم بالشيء غير العلم بالشيء فرغنا
عن هذا الكلام فنقول قولك تلك الجملة المركبة اما ان يكون واجبة او ممكنة قلنا
هذا بناء على انه يصح وصفها بكونها جملة ومجموعا وذلك ممنوع بيانه هو ان وصف

الشيء بكونه جملة ومجموعا يشعر بامتياز ذلك المجموع عن غيره وامتيازه عن غيره لا يتحقق
الا عند كونه متناهيا فاذن لا يمكن وصفه بكونه مجموعا وجملة الا بعد ان يثبت كونه متناهيا
وانتم تثبتون بيان كونه متناهيا على وصفه بكونه جملة ومجموعا فيلزم الدور سلمنا انه
يصح وصفها بكونه جملة ومجموعا فلم قلتم يجب انتهاؤها الى واجب الوجود قوله ذلك
المجموع لا بد وان يكون ممكنا ولا بد له من سبب وسببه اما ان يكون هو هو او ما
يكون داخلا فيه او ما يكون خارجا عنه قلنا لم لا يجوز ان يكون سببه داخلا فيه قوله
يلزم كون ذلك الداخل علة لنفسه ولعلته قلنا هذا انما يلزم لو عللنا تلك الجملة بواحد
من تلك الجملة اما لو عللناها بكون كل واحد منهما مستندا الى واحد آخر منها بلا نهاية
لم يلزم ما ذكرتموه من المحال والفرق بين هذين الاعتبارين ظاهر لانا اذا عللنا الجملة بواحد
منها كنا قد عللنا الجملة بشيء واحد فقط واذا عللنا الجملة بكون كل واحد من آحادها
معللا بواحد آخر منها كنا قد عللنا الجملة بامر عائد الى كل واحد من آحادها ولا شك
في التغاير بين الاعتبارين لا يقال تعليل الجملة بكون كل واحد منها معللا بواحد آخر
لا الى نهاية يرجع حاصله الى تعليل الجملة بنفس الجملة ويلزم تعليل الشيء بنفسه وهو محال
لانا نقول الفرق بين الكل من حيث هو كل وبين كل واحد من آحاد الكل معلوم
في المنطق فنحن لا نعلل الجملة بالجملة بل نعلل الجملة من حيث هي جملة بحكم عائد الى كل

واحدٍ من آحاد تلك الجملة فظهر ان هذا القسم خارج عن الاقسام المذكورة في دليلكم
فاذا لم تتعرضوا في دليلكم لابطالها كان دليلكم ساقطًا وبالجملة فهذا السؤال مبني
على الفرق بين الكل وبين كل واحدٍ واحدٍ وبين الواحد فانتم في دليلكم ابطلتم تعليل الجملة بالكل
وبالواحد ولكنكم ما ابطلتم تعليلها بحكم عايد الى كل واحدٍ واحدٍ منها مع ان البحث ما وقع الا في
هذا الاعتبار سلمنا ان ما ذكرتموه يدل على اثبات واجب الوجود ولكنه ينتقض بالحوادث
اليومية بيانه ان الدليل الذي ذكرتموه في اثبات واجب الوجود مبني على مقدمات
خمسة ا الممكن لا بد له من مرجح ب المرجح لا بد وان يكون مع الاثر ج لا يجوز ان يكون
المرجح عدمًا د بطلان الدور ه بطلان التسلسل وهذه الحوادث بالحاكم الى ترك
اصل من هذه الاصول الخمسة وحينئذٍ يبطل كلامكم بيانه ان هذه الحوادث اليومية اما
ان يفتقر الى موثر او لا يفتقر فان لم يفتقر الى الموثر فقد وجد الممكن لا عن موثر فيجوز في كل
الممكنات مثله وان افتقرت الى موثرٍ فذلك الموثر اما ان يكون موجودًا او معدومًا فان
كان معدومًا فقد جوزت استناد الموجود الى المعدوم فيجوز في الكل مثله وان كان
موجودًا فذلك الموجود اما ان يكون معه او قبله او بعده فان كان معه فذلك المع اما ان يكون
هو الذي فرض اثرًا له او غيره فان كان الاول فقد وقع الدور فيجوز في الكل مثله وان
كان شيئا آخر فالكلام فيه كما في الاول فيلزم علل ومعلولات لا نهاية لها دفعةً واحدةً واذا

جاز ذلك ههنا جاز في الكل واما ان كانت علة حدوث هذا الحادث شيئا وجد قبله
فالكلام فيه كما في الاول فيفضي الى استناد كل حادثٍ الى حادثٍ قبله لا الى نهاية وحينئذٍ يبطل
قولكم العلة لا بد وان تكون موجودةً حال وجود المعلول وايضًا فلان القول بحوادث
لا اول لها جائز عند الفلاسفة فلا يمكنهم ابطال هذا الاحتمال وحينئذٍ ينسد عليهم باب
اثبات واجب الوجود واما ان كانت علة حدوث هذه الحوادث شيئا يوجد بعده فذلك
يفضي الى الدور وهو مع ظهور بطلانه يقدح في الدليل المذكور فقد ثبت ان هذه
الحوادث اليومية تلجا الى هدم اصل من تلك الاصول الخمسة التي عليها مدار هذه
الدلالة اجابت الفلاسفة عن هذا السؤال بوجهٍ والمتكلمون بوجه آخر اما
الفلاسفة فقالوا لم لا يجوز ان يقال الموثر في وجود هذا الحادث موجود قديم ازلي
الا ان شرط فيضان هذا الحادث عنه تقدم ذلك الحادث الذي قبله وكل حادث متقدم
فان اقتضاه شرط لفيضان الحادث المتاخر عن تلك العلة القديمة وعلى هذا فيقبل
كل حادثٍ حادث لا الى اول واما المتكلمون فقالوا هذا الاشكال انما صعب
على الفلاسفة لانهم جوزوا حوادث لا اول لها اما نحن فلا نقول به وهو عندنا محال واذا
كان كذلك وجب انتهاء الحوادث الى موثر قديم قال السايل اما جواب الفلاسفة فضعيف
لان تلك العلة القديمة حال ما كان الحادث المتقدم موجودًا لم يكن موثرة بالفعل في الحادث

المتأخر وحين فني الحادث المتقدم صارت مؤثرة بالفعل في الحادث المتأخر فتؤثر فيها في
وجود الحادث المتأخر وحدث بعد أن لم يكن كان استغنت عن المؤثر فقد وجد الممكن لا عن مرجح
وإن افتقرت إلى مؤثر فالمؤثر إما أن يحدث معه أو قبله فإن كان الذي معه فهو إما أثره أو شيء آخر
فإن كان أثره فقد وقع الدور وإن كان غيره فقد وقع التسلسل وإن كان المؤثر في
حدوث تلك المؤثرية شيئا قبلها فقد استند الشيء إلى مؤثر سابق عليه وإذا جاز ذلك ههنا
جاز أيضا أن يستند كل موجود إلى مؤثر وجد قبله وآل التسلسل على هذا الوجه ليس بباطل عند
الفلاسفة والدليل المذكور ههنا في إبطال التسلسل لا يبطل التسلسل على هذا الوجه وأما
جواب المتكلمين فهو أيضا ضعيف لأنه إذا كان للمعلولات مبدأ أزلي كان الفاعل
قد صدر عنه الفعل في وقت مع جواز صدوره عنه قبله أو بعده لا لمرجح وذلك يقتضي
وقوع الممكن لا عن مرجح وذلك يبطل أعظم أركان هذه الدلالة سلمنا أن ما ذكرته
يقتضي القطع بوجود واجب الوجود لكنه معارض بأشياء أولها كل ما وجب وجوده
فهو ذات وكل ذات فإنه يساوي سائر الذوات في الذاتية وكل ما يساوي سائر الذوات
في الذاتية فهو ممكن لذاته فواجب الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته هذا خلف ولنبين
هذه المقدمات أما المقدمة الأولى وهي أنه لو وجد واجب الوجود لكان ذاتا فالدليل
عليها أن واجب الوجود لو وجد لكان شيئا مستقلا بنفسه قائما بذاته ولا معنى للذات إلا

ذلك وأما المقدمة الثانية وهي أن كل ذات فإنها تساوي سائر الذوات في
الذاتية فدليلها من وجهين الأول أن الذات يمكن تقسيمها إلى الواجب والممكن والمقارن
والمفارق ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام الثاني أنا إذا اعتقدنا ذاتا ثم
شككنا بعد ذلك في أن تلك الذات واجبة أو ممكنة أو مقارنة أو مفارقة فإن
شككنا في هذه القيود لا يزيل علمنا واعتقادنا بكونه ذاتا فعلمنا أن مسمى الذات قدر مشترك
بين كل هذه الأقسام وأما المقدمة الثالثة وهي أن الذوات لما تساوت
بأسرها كانت الذوات بأسرها ممكنة فدليلها أن حكم الشيء حكم مثله فلما تساوت الذوات
بأسرها لزم أن يصح على كل واحد ما يصح على الآخر وإذا كان كذلك كان اختصاصه
بالوجوب ممكنا أن يكون وممكنا أن لا يكون وعند ثبوت هذه المقدمات يلزم أن يكون
الواجب لذاته ممكنا لذاته هذا خلف الثاني لو وجد واجب الوجود لذاته
لكان وجوده معلولا واللازم محال فالملزوم مثله بيان الشرطية أنه لو كان موجودا
لكان وجوده إما أن يساوي وجود الممكن في كونه وجودا أو يخالفه فيه والثاني باطل
لأن الوجهين اللذين تمسكنا بهما في تساوي الذوات في الذاتية فهما بعينهما قائمان في
تساوي الموجودات في الموجودية فثبت أن وجود واجب الوجود لا بد وأن يكون مساويا
لوجود الممكن وذلك الوجود الذي هو القدر المشترك إما أن يكون من حيث هو هو واجبا

او لا يكون فان كان واجبا فانما تحقق كان واجبا فكل موجود واجب هذا خلف
وان كان ممكنا فانما تحقق كان ممكنا وكل ممكن فله علة فالوجود انما تحقق كان له علة
مثبتة انه لو وجد واجب الوجود لكان وجوده معلولا بيان الامتناع التالي انه لو كان
وجوده معلولا لكان اما ان يكون معلول ماهيته او معلول غيرها والثاني محال والا
لكان واجب الوجود لذاته واجب الوجود لغيره وهو محال والاول محال ايضا لان
اقتضاء تلك الماهية لتلك الوجود ان كان مشروطا بكونها موجودة لزم اما اشتراط
الشيء بنفسه او كون الماهية موجودة مرات بلا نهاية وكل ذلك محال وان لم يكن
مشروطا بذلك لزم كون المعدوم علة للموجود وهو محال الثالث لو وجد الواجب
لكان وجوده اما ان يكون عدميا او وجوديا او لا عدميا ولا وجوديا ويستحيل ان يكون
عدميا او وجوديا على ما تقدم في سؤالات السوفسطائية ويستحيل ان يكون لا وجوديا
ولا عدميا لان القول به يقتضي ثبوت الواسطة وهو معلوم البطلان بالضرورة لا يجوز ان
يقدح في الدليل الذي هو مطلوبكم الرابع لو وجد الواجب لكان مركبا وكل مركب
ممكن فلو وجد الواجب لكان ممكنا هذا خلف انما قلنا انه لو وجد الواجب لكان مركبا
لان وجوده ان كان عين وجوده لكان كل موجود واجبا ولكان قولنا هذا الموجود واجبا
جاريا مجرى قولنا هذا الموجود موجود فيثبت المغايرة فواجب الوجود مركب وانما قلنا

ان كل مركب ممكن لان كل مركب مفتقر الى كل واحد من اجزائه وجزؤه غيره فكل
مركب فهو مفتقر الى غيره وكل مفتقر الى غيره ممكن لذاته فكل واجب ممكن لذاته ثم انتقل
الكلام الى كل واحد من جزئيه فان لم يكونا او احدهما واجبا كان المفتقر اليهما اولى
بان لا يكون واجبا وان كانا واجبين عاد الكلام الاول في كل واحد منهما فيكون وجوب
وجود كل واحد منهما زائدا عليه ثم يعود التقسيم فيلزم التسلسل الخامس لو وجد
واجب لكان مفتقرا الى الزمان والمفتقر الى الغير لا يكون واجبا بيان الاول ان واجب
الوجود لا بد وان يكون دائم الوجود والمعقول من الدائم هو الذي يكون موجودا في
الآن وفيما قبل وفيما بعد لكن الوجود في الحاضر والماضي والمستقبل يتوقف على تحقق الحاضر
والماضي والمستقبل لان حصول الشيء في الشيء نسبة وتحقق النسبة بين الشيئين يتوقف على
تحقق كل واحد من ذينك الشيئين فاذن دوام واجب الوجود مفتقر الى تحقق الزمان
لا يقال انا نقول ان واجب الوجود موجود الآن وقبل الآن وبعد الآن لان الزمان
من لواحق الحركة فما لا يقبل الحركة لا يلحقه الزمان البتة بل نقول انه موجود لا بقيد
العدم لانا نقول ليس الكلام في ان يقال ذلك باللسان ولا يقال ان الكلام في حكم العقل
ونحن نعلم بالضرورة ان الشيء الذي قضى العقل بانه غير موجود الآن ولا في الماضي ولا في المستقبل
استحال ان نحكم عليه بكونه موجودا والمكابرة فيه مكابرة في الضروريات وانما قلنا

ان افتقار واجب الوجود الى الزمان محال لان الزمان مركب من اجزاء متتالية لان
الان التي انا فيه موجود غير الان الذي كان فيه طوفان نوح والا فانا قد حدثت حيث
حدث فيه طوفان نوح هذا خلف واذا كان الزمان مركبا من هذه الاجزاء المتقضية
والمركب من الاجزاء مفتقر الى كل واحد منهما وكل واحد من اجزاء الزمان يعدم بعد
وجوده وما عدم بعد وجوده فهو ممكن فكلية الزمان مفتقرة الى الممكن والمفتقر الى
الممكن اولى بالامكان فواجب الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته هذا خلف فثبت بما
انه لا بد من موجود واجب الوجود لكن المقصود غير ذلك لان المقصود ان نثبت لهذا
العالم صانعا وهذه الحجة التي ذكرتموها لا تفيد ذلك لاحتمال ان يقال ذلك الواجب
هو السماء او الارض او هذه الحبة دلتها فاين الدليل على وجود الصانع فهذه جملة الكلام
في جانب السؤال

الباب الثاني في الجواب عن هذه الاسولة وهو مرتب على فصول اربعة

الفصل الاول في الجواب عن شبهة السوفسطائية

اما الشبهة الاولى وهي قولهم الجزم الحاصل في
المقدمات التي يدعون الضرورة فيها حاصل في مقدمات باطلة ومتى كان كذلك لم يكن
ذلك الجزم موثوقا به فالجواب لا نسلم بان الجزم الحاصل في الضروريات حاصل في
المقدمات الباطلة بيانه انا اذا جزمنا بان الواحد نصف الاثنين نجزم مع ذلك
بانه يستحيل عقلا ان لا يكون كذلك واذا جزمنا بان هذا الزيد الذي نراه الان
هو الذي رايناه قبل ذلك بلحظة لم نجزم بانه يستحيل عقلا ان لا يكون كذلك بل ربما جزمنا
بانه يمكن ان يكون الذي نشاهده الان غير الذي شاهدناه اولا واذا كان كذلك
ظهر التفاوت فان قلت فاذا جاز عقلا ان يكون الزيد الذي رايته الان غير الذي
رايته قبل ذلك بلحظة لم يكن اعتقاد ان هذا الزيد هو الذي رايته اولا اعتقادا يقينيا
بل ظنا غالبا وذلك مكابرة لانا قبل خطور هذا التشكيك بالبال نجزم اليقين والجزم بان
هذا الزيد هو الذي رايناه قبل ذلك بلحظة قلت اتفق ان هذا الزيد هو الزيد الاول
يقينا لا احتمال فيه البتة واجوز عقلا ان يكون هذا الزيد غير الزيد الاول فيجب ان
نعني بان هذا الزيد هو الزيد الاول يساوي نعني بان الواحد نصف الاثنين في القوة
ولكنهما يتغايران في ان نعني بكون هذا الزيد هو الاول يقارنه اعتقاد انه لا يمتنع
في قدرة الله تعالى ان يكون هذا عدم الاول وخلق مكانه مثله واما نعني بكون الواحد
نصف الاثنين فانه لا يقارنه اعتقاد جواز ان يكون الامر بخلافه اقصى ما في
الباب ان يقال في القطع بانه نفس ما كان نجوز انه غير ما كان لكنا نقول الوقوع غير
وامكان عدم الوقوع في نفسه غير واحد منهما لا ينافي الاخر فاي حد من نعني بان هذا
الجدار لم ينقلب في هذه اللحظة ذهبا ابريزا وان كنا نحكم بان ماهيته قابلة لهذا

الانقلاب فعلمنا ان الجزم بالوقوع لا ينافيه الجزم بامكان الوقوع في نفسه فهذا هو
الجواب عن جميع الوجوه المذكورة في تقرير الشبهة الاولى مثل قوله اذا شاهدت انسانا
جزمت بانه مولود من ابوين وانه كان طفلا ثم صار شابا وكذا قوله اذا خرجت
من داري فاني اعلم ان ما فيها من الاواني لم ينقلب اناسا فاضلين وكذا قوله اذا خاطبت
انسانا بالتكلم بكلام منظوم علمت كونه حيا فاهما واما قوله النائم قد يرى في النوم
شيئا ويجزم بثبوته ثم يتبين له في اليقظة ان ذلك الجزم كان باطلا فجوابه ان جزم الانسان
انما يكون موثوقا به لو كان الانسان في حال سلامة العقل والنائم ليس كذلك اقصى ما في
الباب ان يقال ان النائم وان كان يظن بنفسه سلامة العقل لكنه يتبين ان الامر لم يكن
كما ظنه فيجوز في الواحد منا وان اعتقد في نفسه سلامة العقل ان لا يكون الامر كما ظنه
قلنا هذا التجويز وان كان حاصلا في الجملة لكنه لا يقدح في جزمنا بكوننا سالمي
العقول وقد بينا ان ذلك التجويز لا ينافي الجزم بالوقوع وهذا هو الجواب
بعينه عن صاحب البرسام وهو الجواب ايضا عن قوله نرى الثلج في غاية البياض
مع انه في نفسه ليس كذلك فانا لحال ما نراه ابيض علمنا انه ليس في نفسه كذلك
بخلاف علمنا بان الواحد نصف الاثنين فانا نعلم بالضرورة ان الامر كما اعتقدناه ولعلنا
الوجوه التي ذكروها في غلط الحس البصري فالجواب عنها ايضا ما ذكرناه

لان من شاهد تلك الاشياء فاما ان يكون قاطعا بان الامر بخلاف ما شاهده او يكون
مجوزا لذلك بخلاف البديهيات فان صاحبها جازم بان الامر كما اعتقده فظهر الفرق
واما الشبهة الثانية وهي قولهم ان الاخلاق الانسية والعادات اثرا في قوة العقائد
وضعفها فالجواب ان الذي يجزم الانسان به لاجل الالف والعادة نعلم انه يجوز ان يكون
حكم غيره بخلاف حكمه مثلا من استحسن صورة فانه يعلم ان غيره قد يستقبحها بخلاف الحكم
بان الواحد نصف الاثنين فانه يعلم بالضرورة ان غيره يستحيل ان يحكم بخلاف ذلك
فظهر الفرق واما الجواب عن الشبهة الثالثة وهي قولهم اما ان يكون شرط كون
الاعتقاد الجازم يقينيا حصول اعتقاد آخر بان الجزم الاول مطابق للمجزوم او ليس
من شرطه ذلك قلنا اما الفلاسفة فقد اعتبروا هذا الشرط فانهم قالوا في اخر
المنطق اليقين هو ان يعتقد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه يستحيل ان يكون الامر بخلاف
ما اعتقدناه اذا كان صادرا عن ضرورة او عن نظر ولا شك ان من اعتبر هذا الشرط يلزمه
اما حصول عقائد لا نهاية لها دفعة واحدة في الذهن او نفي اليقين في الوجود واما نحن
فلا نقول بهذا الشرط البتة اقصى ما في الباب ان يقال فكيف يتميز اليقين عن اعتقاد
المقلد لكنا نقول لم لا يجوز ان يقع الامتياز بوجه آخر وهو ان الاعتقاد الجازم
انما يكون يقينيا اذا كان له موجب هو نفس تصور الطرفين كما في البديهيات او شيء

آخر منفصل عنهما كما في النظريات واما اعتقاد المقلد فانه لا يكون كذلك فظهر الفرق
فان قلت هب ان الجزم اليقيني ينفصل في نفسه عن الجزم التقليدي بما ذكرتم لكن
صاحب الجزم كيف يعرف ان جزمه من القسم الاول او من القسم الثاني قلت له طريق آخر
وهو انه لو حاول التشكيك بنفسه في الاعتقاد يمكنه ذلك واما في الجزم اليقيني فلا يمكنه
ذلك فبهذا الطريق يعرف الفرق بين البابين اما الشبهة الرابعة وهي انا قد نجد شبهاً
يعجز عن القدح في مقدماتها وذلك عند تعارض الادلة في اذهان الناظرين فالجواب
لا نسلم تحقق التعارض في الاذهان بل غاية ما ذكروا في كتبهم ان هذه الوجوه متعارضة
ولكن ذلك لا لعجزهم عن القدح في احد الجانبين لكن لان موضع القدح لم يتلخص على
التفصيل فاما وقوع التعارض في الادلة بحسب الاذهان فذاك ممنوع اما الشبهة
الخامسة وهي قولهم انا نرى لكل واحد من ارباب المذاهب جزماً في شيء يكذبه خصمه
فيه فالجواب ان تلك المنازعة لا بد وان يكون سببها الاشتراك اللفظي في تصور طرفي
القضية او لاهمال شرط آخر من شرائط النظر وتحقيق هذا الكلام في الامثلة التي ذكروها
اما المجسم اذا ادعى الضرورة ان كل موجود فانه لا بد وان يكون سارياً في الجهة او مبايناً
له فيقال له هل تسلم ان العقل يقتضي انقسام الموجود الى ثلاثة اقسام المتحيز والساري
في المتحيز والذي لا يكون متحيزاً ولا سارياً فيه فان انكر صحة هذه القسمة علم كل احد فساد

قوله بالضرورة فان سلم فيقال له لم قلت انه لا يجوز وجود موجود لا يكون متحيزاً
ولا سارياً فيه فان قال لان كل موجود فلا بد وان يكون اما سارياً في المتحيز او مبايناً
عنه فنقول له سلمنا ان ثبت موجود لا يكون متحيزاً ولا سارياً فيه هل يصدق على
ذلك الموجود بانه لا بد وان يكون اما مبايناً عن المتحيزات او سارياً فيها او لا يصدق
فان قال يصدق عليه ذلك ظهر كذبه بالضرورة فان المباين عن المتحيز بالجهة هو الذي
يكون حاصلاً في جهة اخرى والذي لا يكون متحيزاً يستحيل ان يصدق عليه كونه حاصلاً
في جهة وان قال لا يصدق عليه ذلك قلنا له فاذن قولك بان كل موجود لا بد
وان يكون مبايناً عن هذه المتحيزات او سارياً فيها انما يثبت لو ثبت ان كل موجود فهو
اما متحيز او سار فيه وانت انما تثبت قولك ان كل موجود فهو اما متحيز او سار فيه
بقولك كل موجود فلا بد وان يكون سارياً في هذه المتحيزات او مبايناً عنها وذلك
يفضي الى الدور وهو باطل فبهذا الطريق يعلم كل عاقل ان جزمه بان كل موجود اما
مباين لهذه المتحيزات او سار فيها جزم كاذب اما المثال الثاني فهو ان جمعاً
من العقلاء ادعوا ان كل موجودين احدهما قديم والآخر محدث فانه لا بد وان يعرض
بينهما مدة غير متناهية وان كل شيء يحدث فانه يحدث في زمان وكل شيء يفنى فانه يفنى
في زمان فنقول له في هذه القضية التي ذكرتها ينبغي ان يكون تأخر هذا اليوم عن وجود

الله تعالى بزمان وان يكون للزمان زمان آخر لا الى نهاية ولما كان ذلك معلوم
البطلان ظهر ان القضية التي ذكرتها باطلة فان قلت هذا الدليل الذي ذكرته
يقتضي ان لا يتوقف تأخر الحوادث عن الباري على الزمان ثم بعد ذلك اجد طبعي وعقلي
جازما بانه لا بد من الزمان ولا يمكنني ان ازيل عن ذهني تخيل الزمان فهذا يدل على
ان ذهني قد يجزم بالباطل وذلك يفضي الى القدح في الضروريات وهو المطلوب قلنا قولك
لا يمكنني ان ازيل عن ذهني تخيل الزمان ممنوع فانا بعد الوقوف على الدلائل المذكورة
في نفي الزمان وفي نفي توقف وجود الاشياء على وجود الزمان نصير بحيث نزيل عن وهمنا
وجبلتنا اثر ذلك الزمان اما المثال الثالث وهو العلم بحسن الصدق النافع وقبح
الكذب الضار فالجواب ان ذلك بسبب الاشتراك في لفظ الحسن والقبح فانه قد يراد
بكون الشيء حسنا او قبيحا كونه ملائما للطبع ومنافرا له ولا شك في حسن الصدق وقبح الظلم
بهذا التفسير وقد يراد به كونه في نفسه بحيث يقتضي ان يكون فاعله مستحقا للذم والعقاب
ولا شك ان من انصف وتأمل علم ان كون الصدق والكذب كذلك غير معلوم بالضرورة
واما المثال الرابع وهو ادعاء اكثر العقلاء العلم الضروري ببقاء الاجسام والالوان
فالجواب ان من انصف اعترف بان المعلوم عنده ليس الا الاستمرار وعدم التبدل في
الحس فاما الاستمرار في نفس الامر فذلك غير معلوم بالضرورة اما المثال الخامس

وهو ان الواقف على طرف العالم يميز بين جهة وجهة فالجواب ان اول العقل لا يمكن
صحة قولنا الجهة اما ان تكون موجودة او لا تكون وبتقدير ان لا تكون الجهة موجودة لا يمكن
القول بانه لا بد من امتياز جهة عن جهة واذا كان كذلك لم يكن قولنا انه لا بد من امتياز
جهة عن جهة حكما بديهيا وتقريره مثل ما ذكرنا في الرد على المجسمة اما المثال
السادس وهو ان العقلاء يعلمون بالضرورة انه في حال السلامة يمكنه ان يتحرك يمنة
بدلا عن الحركة يسرة وبالعكس فجوابه هب انه يجد من نفسه انه ان شاء نسبة الحركة
يمنة وان شاء نسبة الحركة يسرة فعل وظاهر انه ليس كذلك والا لزم وقوع التسلسل
في الارادات فسلسلة الارادات تنتهي آخر الامر الى ارادة حصلت لا بارادته واذا حصلت
تلك الارادة حصل المراد لا محالة فظهر ان الانسان مجبور على الارادة وان الجبر بهذا
التفسير لا ينافي ما يجده كل واحد منا من نفسه من حصول فعله عقيب ارادته وعلى وفق
ارادته اما المثال السابع وهو ان جمهور العقلاء يعلمون بالضرورة اني انا الذي
سمعت وابصرت وتكلمت وتخيلت وزعم ابو علي بن سينا ان المتولي لهذه الافعال
قوى جسمانية فالجواب ان المكابرة على الرجل الواحد جائز لاختلال عقله او استيلاء
التقليد عليه او لاستيلاء فساد مزاج فطرته الاصلية فلعل الامر في هذه الصورة
كذلك اما المثال الثامن وهو جزم العقلاء بان الانسان هو هذا الهيكل المشاهد

فالجواب ان الذي اشير اليه منك بقولي انت غير الذي يشير اليه من نفسك بقولك انا
والذي اشير اليه انا بقولي انت لا شك انه هو هذا الهيكل انما النزاع في ان الذي يشير اليه
كل واحد منا بقوله انا هو هذا الهيكل المخصوص ام لا وظاهر انه ليس كذلك فانه قد يقول
انا حال كونه غافلا عن هذا الهيكل والمشعور به غير المغفول عنه اما المثال التاسع
وهو اعادة المعدوم فلا شك انا اذا تاملنا هذه القضية بقولنا الواحد نصف الاثنين
وجدنا بينهما تفاوتا وذلك يقدح في كونها من البديهيات اما المثال العاشر وهو
الواسطة بين النفي والاثبات فالجواب ان ذلك لاجل ان كل واحد من الخصمين يريد
بالاثبات امرا اخر يباين ما يريد صاحبه فاما اذا قلنا المراد بالاثبات كل ما له تعين
وتميز في نفسه كيف كان سواء كان مستقلا في نفسه بالمعلومية او غير مستقل وعنينا
بالنفي كل ما لا تحقق له في نفسه البتة بوجه من الوجوه فهاهنا نعلم كل واحد بالضرورة
انه لا واسطة بينهما فثبت بما ذكرنا ان منشأ الخطأ في كون هذه القضايا ضرورية اما
الاشتراك اللفظي في الموضوع والمحمول او الاخلال برعاية الشرائط المعتبرة في صحة التقسيم

الفصل الثاني في الجواب عن الشبهة المذكورة على قولنا الشيء اما ان يكون واما ان لا يكون

اما الشبهة الاولى وهي قولنا لو كان السواد موجودا لكان
وجوده اما نفس كونه سوادا او غيره فالجواب لم لا يجوز ان يكون غير كونه سوادا

الموجودة

قوله فيلزم حلول الصفة في الموصوف المعدوم قلنا السواد من حيث انه سواد مغاير
لكونه موجودا ولكونه معدوما فانه لو كان كونه سوادا كونه معدوما لما عقل السواد
الا معدوما ولكان قولنا السواد معدوم جاريا مجرى قولنا السواد سواد ولكان
قولنا الجسم معدوم جاريا مجرى قولنا الجسم سواد وكل ذلك باطل فعلم ان كونه سوادا
مغاير لكونه موجودا ولكونه معدوما واذا حصل الوجود في السواد كان الموصوف
بالوجود هو السواد فقط لا السواد مع قيد العدم فزال الاشكال فان قيل الاشكال
من وجهين الاول وهو انك اثبت واسطة بين الوجود والعدم وقد كنت منكرا لها.
والثاني انك اذا جوزت ان يكون القابل للصفة المسماة بالحركة والكتابة واللون
والطعم لا يكون موجودا ولا معدوما فذلك يوجب الشك في وجود هذه الاجسام
قلت اما الجواب عن الاول فهو ان كلامي يوجب واسطة بين الوجود والعدم
في المفهوم لا في اللزوم بيانه وهو اذا قلنا الماهية غير الوجود والعدم بل
قد نتصور امورا مغايرة لهذين المتصورين لا نهاية لها وهي كل واحد من الماهيات
المخصوصة من حيث هي هي اما المراد من نفي الواسطة هو ان كل ما يشير العقل اليه
فذلك المشار اليه لا بد وان يكون موصوفا اما بالوجود واما بالعدم والذي ذكرناه
لا يقدح في ذلك فزال السؤال وعن الثاني ان التحكم في المتغيرات لا بد وان يكون

الى الضروريات وانا لما رجعت الى عقلي وجدته جازما بان كون الماهية قابلة
للوجود لا يتوقف على كونها موصوفة بوجود آخر والا وقع التسلسل ووجدته
جازما بان كونها قابلة لسائر الصفات موقوف على كونها موصوفة بالوجود واذا حكم
صريح العقل بهذا الفرق اندفع السؤال قوله لو كان الوجود وصفا للماهية لكان
كونه وصفا لها نسبة زائدة على الوجود وعلى الماهية فيلزم التسلسل ويلزم ان لا يكون
الموجود الواحد موجودا واحدا بل موجودات غير متناهية لا مرة واحدة بل مرارا غير
متناهية قلنا من الناس من اجاب عنه بان موصوفية الشيء بالشيء امر ذهني اعتباري
لكن الكلام على هذا الاصل قد تقدم ومنهم من اجاب باني اعلم بالضرورة اني متحرك
وساكن واذا تاملت علمي بذلك وعلمي بصحة هذا الوجه الذي ذكرته وجدت الاول
اجلى واقوى والاقوى لا يعارضه الاضعف بقي ان يقال الوجه الذي ذكرناه
وان عجز العقل عن الاعتراض عليه والقدح في مقدماته لكنا علمنا كونه باطلا قطعا
لما ان الكلام وان بلغ في القوة الى حيث يعجز العقل عن القدح في شيء من مقدماته فقد
يكون باطلا واذا كان كذلك تعذر الاستدلال بشيء من الادلة على شيء من المطالب
لكن الجواب ان هذا السؤال انما يتوجه لو عجزنا عن القدح في المقدمات الا ان
ذلك غير مسلم بل انما كان الاكتفاء بهذا الوجه للاحتراز عن التطويل والتدقيق

اما الشبهة الثانية وهي قوله لو وجد موجود لكان مسمى الوجود اما ان يكون قدرا مشتركا
بين الواجب والممكن او لا يكون قلنا لم لا يجوز ان يكون قدرا مشتركا قوله لو كان كذلك
لكان امتياز الواجب عن الممكن بقيد زائد فيكون الواجب ممكنا وكل مركب ممكن
فالواجب ممكن هذا خلف قلنا لا نسلم انه يلزم ان يكون وجوده غير ماهيته لكن
لا يجوز ان يكون وجوده معلول ماهيته والكلام في هذه المسألة على الاستقصاء
مذكور في سائر كتبنا ثم سلمنا فساد هذا القسم فلم لا يجوز ان يكون مشتركا قوله لانه
مورد التقسيم بالواجب والممكن ومورد التقسيم مشترك بين القسمين قلنا ندعي
ان هاهنا وجودا عاما هو مورد التقسيم فان اردت الاول فهو انما يصح لو ثبت
ان في الموجودات وجودا عاما وذلك عين المطلوب وعين النزاع وان اردت الثاني
فهو مسلم لكن اللازم منه ان وجود كل شيء محكوم عليه بانه اما ان يكون واجبا او
ممكنا فيكون وجوده متقررا في الذهن مع قيد الامكان تارة ومع قيد الوجوب
اخرى وذلك يقتضي ان يكون وجوده مشتركا في الذهن بين وجوبه وامكانه
فاما ان يكون وجودا عاما مشتركا بين الواجب والممكن فلا نسلم ان الامر كذلك
اما الشبهة الثالثة وهي قولنا لو وجد موجود لكان اما ان يكون ممكنا او واجبا
وهما محالان قلنا كل ما ذكرتموه في الوجوب والامكان فهو بعينه قائم في الامتناع

فان قلت هذا تعويل في دفع الشبهة عن النقض والمعارضة وهو تحصيل غرض
السوفسطائي قلت الجواب ما تقدم اما الشبهة الرابعة وهي قوله كل متصور متميز
وكل متميز ثابت فما ليس بثابت فليس بمتصور فالمعدوم غير متصور فقولنا الشيء اما ان يكون
او لا يكون غير متصور فالجواب ان كنت تعني بالمتميز كونه بحيث يصدق عليه انه ليس
غيره فالمعدوم كذلك لانه يصدق عليه انه ليس بموجود وان كنت تعني بالمتميز ان يكون
له في نفسه هوية وخصوصية فلا نسلم ان كل متصور كذلك ولا بد من المصير الى ما قلنا
والا لما امكننا ان نحكم بان كذا معدوم مع انا نجد ذلك من انفسنا بالضرورة اما
الشبهة الخامسة وهي قوله يتعذر ان يكون العدم متصورا لكن الحكم على الشيء بكونه معدوما
محال قلنا لا نسلم قوله الماهية ما لم تكن بحيث يشير العقل اليها استحال ان يحكم العقل
عليها بالعدم وكونها بحيث يشير العقل اليها يتوقف على تعينها في نفسها وتعينها في
نفسها يتوقف على ثبوتها في نفسها فالحكم عليها بالعدم يتوقف على ثبوتها قلنا قد
بينا ان الماهية غير ثبوتها وعدمها غير فلم لا يجوز ان يكون المحكوم عليه بالعدم هو
الماهية من حيث هي هي فقط قوله اذا جعلت العدم صفة للماهية فقد وصفت
العدم بكونه صفة للماهية والمفهوم من كون الشيء صفة الغير امر ثبوتي فيلزم وصف
العدم بالوجود قلنا هذا تمسك بالعبارات ومرادنا من كون الشيء معدوما انه

ليس بموجود وليس بثابت فان اوهمت هذه العبارات امرا ثبوتيا فلنحذف تلك
العبارات عن درجة الاعتبار ولنلتفت الى نفس المعنى وهذا هو الجواب عن سائر
الوجوه المذكورة في تقرير هذه الشبهة اما الشبهة السادسة وهي قولنا الشيء
اما ان يكون واما ان لا يكون يستدعي امتياز العدم من الثبوت وذلك الامتياز يستدعي
ان يكون للعدم هوية وذلك محال قلنا ان عنيت بالامتياز ان المعقول من العدم
ليس نفس المعقول من الوجود فذاك مسلم وان عنيت به ان له في نفسه تعينا وخصوصية
فذاك ممنوع قوله المفهوم من التعاند امر ثبوتي قلنا المراد من التعاند هو انهما
لا يصدقان على شيء واحد فلم قلت ان هذا القدر من المفهوم يستدعي ان يكون وصفا
ثبوتيا اما الشبهة السابعة وهي قوله الشيء في آن حدوثه اما ان يكون موجودا
واما ان يكون معدوما قلنا بل هو موجود قوله فحينئذ يلزم ان يصدق على الموجود
انه يدخل في الوجود قلنا ان عنيت به انه يصدق على الموجود انه يدخل في غير الوجود
الذي لاجله حكم عليه بانه موجود فلم قلت ان ذلك باطل بل قولك يدخل لفظه لفظ
المستقبل وهو يوهم حدوث وجود آخر لكن لنحذف ذلك الوهم اللفظي ولنقتصر على
نفس المعنى وان عنيت به انه يصدق على ذلك الموجود انه يدخل في وجود آخر فذلك
باطل لكن لم قلت انه لازم مما قلنا اما الشبهة الثامنة وهي ان الوجود زائد

على الماهية فهو اما ان يكون موجودًا او معدومًا او لا موجودًا ولا معدومًا
فالجواب انه موجود قوله لو كان موجودًا لكان مشاركًا للشابي الموجودات
في كونه موجودًا ومباينًا لها في خصوصيته وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم
ان يكون للوجود وجود آخر ولزم التسلسل قلنا مسلم ان الوجود مشارك للماهية
الموجودة في نفس الموجودية لكن لم لا يجوز ان امتيازه عنها بقيد عدمي وهو عدم الجزء
الآخر وعلى هذا التقدير يندفع التسلسل وتعريره وهو ان الوجود جزء من الماهية
الموجودة فالجزء انما امتاز عن المركب بعدم الجزء الآخر وذلك لا يوجب وقوع الكثرة
في الشي والا فيلزم نفي المفرد اصلًا وذلك محال لانه لو لم يوجد المفرد لم يوجد المركب
واذا لم يوجد المفرد ولا المركب البتة يلزم ان لا يوجد شي وذلك باطل وتمام تقريره
مذكور في المباحث والملخص **اما الشبهة التاسعة** وهي استدلالهم على ان الامور النسبية
كالامكان والوجوب والامتناع والاربعة والملزومية والحالية والمحلية وكون الشي
صفة وموصوفًا لا يجوز ان تكون امورًا موجودة ولا معدومة فهي اذن امور متوسطة
فالجواب ان الجمهور يجيبون عن امثال هذه الشبهة بان هذه الامور النسبية امور
اعتبارية ذهنية لكنك قد سمعت ما على هذه المقالة من الاشكالات الشعبة لكن
الاولى ان يقال انا اذا قابلنا ما ذكر نوع من الشبهة بما ذكرناه في بيان انه لا واسطة بين

النفي والاثبات وجدنا المذكور في نفي الواسطة اقوى والاضعف لا يعارض الاقوى
فان قلت فهذا تقوية غرض السوفسطائي فالجواب ما تقدم **اما الشبهة العاشرة**
وهي انكم اما ان تجيبوا عن هذه الشبهات او لا تجيبوا عنها فان اجبتم فقد اعترفتم بان علمكم
بصحة البديهيات متوقف على هذه الاجوبة النظرية والمتوقف على النظري اولى
ان يكون نظريًا فالضروري نظري هذا خلف وان لم تجيبوا عنها كان الشك قايمًا فيقوم
الشك كيف ثبت اليقين فالجواب انا علمنا بالبديهيات لا يتوقف على علمنا بهذه الاجوبة
الدافعة ولكنا لما علمنا ان البديهيات حقة علمنا ان هذه الوجوه التي ذكرتم نوع شبهة
لا ادلة وهي انما تكون شبهًا لو اشتملت على مقدمة فاسدة فتعيين تلك المقدمة الفاسدة
نظرية لا ضرورية وكان الغرض من الجواب تعيين تلك المقدمة الفاسدة لان القول
بصحة البديهيات متوقف على هذه الاجوبة **الفصل الثالث في الجواب عن شبهة منكري
النظر اما الشبهة الاولى** وهي توهم العلم بكون الاعتقاد الحاصل عقيب النظر اما
ان يكون ضروريًا او نظريًا قلنا بل ينتهي ذلك الى الضروري لان النظر عبارة عن
مقدمات معلومة الصحة بالبديهة مركبة تركيبًا معلوم الصحة بالبديهة على وجه
يكون لزوم النتيجة عنها معلومًا بالبديهة وعندنا علم بديهي بان اللازم عن البديهي بديهي
فبهذا الطريق نعلم ان الاعتقاد الحاصل عقيب النظر علم وبهذا الطريق ينقطع التسلسل **اما الشبهة الثانية**

وهي قولهم نرى اهل العالم مختلفين في مذاهبهم **قلنا** لا نسلم انه يمكن بقاء الاختلاف
بعد الاتيان بالنظر على الوجه الذي لخصناه **وقال** مصنف الكتاب حرسه الله ان كثيرا من
ارباب المذاهب والملل فرضتهم اذا اجتمعوا وانهوا النظر على هذا الوجه بما يتعذر وتعنت
المجادلة من بينهم واتفقت كلمتهم اما على مذهب واحد او على ان الامر مشكل في نفسه وذلك
يدل على ان المخالفة لا تبقى البتة مع الاتيان بمثل هذا النظر **اما الشبهة الثالثة** وهي
قولهم المنتج هو مجموع العلوم بمجموع المقدمات والعلوم الكثيرة لا يمكن حصولها في الذهن
دفعة **قلنا** لا نسلم انه لا يمكن اجتماع العلوم الكثيرة في الذهن اما في التصورين فلان
التصديق ممكن والتصديق مشروط بحضور التصورين واما في التصديقين فلان الشرطية
المتصلة ممكنة وهي مسبوقة بحضور الحكمين **اما الشبهة الرابعة** فهي انا لا نسلم وقوع التعارض
بحيث يعجز العقل عن الترجيح بل قد يكتفى بالمعارضة احترازا عن التطويل والتدقيق وذلك
لا يقدح في المقصود **الفصل الرابع في الجواب عن الاسولة المذكورة على البرهان**
المذكور اما السوال الاول وهو القدح في قولنا كل موجود اما واجب او ممكن **قلنا**
هذا التقسيم دائر بين النفي والاثبات فيكون العلم بصحته ضروريا **قوله** هذا التقسيم انما يصح
لو كان الوجود مشتركا بين الموجودات وزائدا عليها **قلنا** انه يجب جعل الضروري
قاضيا على النظري لا جعل النظري قاضيا على الضروري فههنا لما علمنا بالضرورة صحة

هذا التقسيم نظرنا فان علمنا انه يلزم منه قطعا القول بكون الوجود زائدا ومشتركا قضينا به
لان ما بين القضيتين نظريتان وتلك القسمة ضرورية والضروري قاض على النظري وان لم نلتزم
ذلك فيه فالسوال زائل ثم نقول لا نسلم ان صحة هذا التقسيم تتوقف على كون الوجود
مشتركا زائدا اما ما تقدم ان قولنا كل موجود اما واجب واما ممكن لا نعني به ان هناك
وجودا عاما هو مورد هذه القسمة بل نعني به ان وجود كل شيء في نفسه اما ان يكون واجبا
او ممكنا وقد تقدم بيان انه لا يلزم كون الوجود مشتركا زائدا على هذا التقدير سلمنا
انه يلزم ذلك لكن لا نسلم ان ذلك باطل والكلام فيه قد تقدم **السوال الثاني** قوله
لم قلت انه لا واسطة **قلنا** اثبات الحصر مسبوق بالتصور وكل ما له في نفسه تحقق وتعين
بوجه ما فهو موجود وكل ما لا تحقق له بوجه ما فهو معدوم واذا ثبت ذلك ظهر الحصر
لان تلك الواسطة ان لم يكن لها تحقق بوجه ما فهو المعدوم وان كان لها تحقق بوجه ما
فهو الموجود **فان قلت** اليس ان المذهب الحق هو ان تصور الموجود والمعدوم تصور
بديهي جلي فلم اشتغلت الان بتعريفهما **قلت** انا لم احاول تعريف ماهيتهما وانما حاولت
تعريف مرادي من هذين اللفظين وذلك لان المراد من لفظ الموجود والمعدوم لما لم يكن
ملخصا لا جرم ظن بعضهم الواسطة اما نحن لما لخصنا المراد من هذين اللفظين
لاح لكل عاقل نفي الواسطة فاما الوجوه التي عولوا عليها في اثبات الواسطة

فقد تقدم الكلام عليها في الفصل الثاني **السؤال الثالث** قوله لم قلت ان الممكن لا بد له
من مؤثر والجواب الحق ان هذه المقدمة بديهية وذلك لان من خطر بباله ان يقول
هذه الماهية للوجود كنسبتها للعدم وان لا امتياز بالنسبة اليها على السوية قطع بان الرجحان
لا بد وان يكون لمرجح ومن انكر ذلك فقد فارق مقتضى عقله لسانا ووجد اليه ضميرا او حاجة
بنا في هذا المقام الى ضرب الامثلة وذكر الشبهات فانا لما وجدنا العقل جازما بهذه المقدمة
جزما قاطعا خاليا عن التردد لم يكن في ضرب الامثال فايدة **اما** المعارضة الاولى
وهي قوله اذا عرضنا هذه المقدمة على العقل وعرضنا ايضا ان الواحد نصف الاثنين
وجدنا جزم العقل بالقضية الثانية اظهر من جزمه بالاولى **قلنا** هذا التفاوت ممنوع
وذلك لان من طرح عن نفسه تعود الجدال والمناظرة في كل شيء واستمر بطريقته الاصلية
وعقله السليم وجد جزمه باستناد الممكن المتساوي الى المؤثر مثل جزمه بان الواحد
نصف الاثنين ولا يجد البتة بينهما شيئا من التفاوت **اما** المعارضة الثانية وهي
قوله ان جمعا من العقلاء جوزوا ترجح الممكن من غير مرجح ولو كان ذلك بديهيا لما جوزوا
نقيضه **قلنا** لا نسلم انهم يلتزمون ترجح الممكن لا عن مرجح بل غايته انه يلزمهم ذلك لكن الفرق
بين الالزام والالتزام ظاهر **اما** المعارضة الثالثة وهي قولنا لو كانت هذه
القضية بديهية لكان العلم باستناد الممكن الى المؤثر بديهيا **قلنا** كل من تصور في الباقي

كونه ممكنا متساويا وما اضطر الى العلم باستناده الى المؤثر بل قد لا يحكم باستناده الى
المؤثر لاعتقاده انه لاجل كونه باقيا صار اولى بالوجود فاما اذا ازال عن قلبه هذه الشبهة
وعلم انه حال البقاء بقي متساوي الطرفين كما كان قبل ذلك اضطر الى العلم باستناده الى
المؤثر فهذا كله لبيان قولنا هذه المقدمة بديهية فان **قيل** هب انها بديهية
فهل يمكن الاستدلال عليها **قلت** لا لوجهين **الاول** المقدمة البديهية هي التي
يكون تصور طرفيها كافيا في استلزام التصديق والمقدمة النظرية هي التي يكون ثبوت
محمولها لموضوعها بواسطة فاذن كونها بديهية يقتضي عدم الواسطة وكونها
استدلالية يقتضي ثبوت الواسطة فاذن يمتنع الاستدلال على المقدمة الضرورية
الثاني ان الاستدلال على القضية مسبوق باستحضار تلك القضية في الذهن
واستحضارها في الذهن مسبوق باستحضار طرفيها في الذهن واستحضار طرفيها في الذهن
يوجب جزم الذهن بثبوت احدهما للآخر او انتفاء احدهما عن الآخر فاذن القضية الضرورية
كما حضرت في الذهن حضر معها الجزم فلو حاولنا الاستدلال عليها لكان ذلك تحصيلا
للحاصل وهو محال فثبت ان هذه المقدمة بديهية لا يمكن الاستدلال عليها ولنشرع
الآن في جواب المعارضات **اما** الشبهة الاولى وهي قوله لو كان الامكان محوجا
لكان الباقي مفتقرا لكن الباقي غير مفتقر فالامكان غير محوج **والجواب** لا نزاع

في المقدمة الاولى لكن لم قلتم ان الباقي غير مفتقر قوله ذلك المؤثر اما ان يكون
له اثر او لا يكون فان كان له اثر فاثره اما نفس الشيء الذي كان حاصلا او غيره
قلنا لم لا يجوز ان يكون اثره نفس الشيء الذي كان حاضرا قوله يلزم تحصيل الحاصل
قلنا ان عنيت به انه يلزم ان يحصل للحاصل حصول آخر فهذا غير لازم لان على هذا
التقدير يكون الحصول الثاني حصولا جديدا فيكون تاثير المؤثر في الحادث لا في الباقي
وكلامنا فيما اذا كان اثر المؤثر في نفس الباقي وذاته وان عنيت به تحصيل ذلك الحصول
الذي كان ثابتا من غير توهم حدوثه مرة اخرى فلم قلتم ان ذلك محال فان النزاع
ما وقع الا فيه اما الشبهة الثانية وهي قوله تاثير المؤثر فيه اما ان يكون
حال وجود الاثر او حال عدمه قلنا بل حال وجوده قوله فيكون هذا ايجاد للموجود
وهو محال قلنا ان عنيت بايجاد الموجود جعله موجودا مرة ثانية او يعني به صيرورته موجودا
لاجل تاثير ذلك المؤثر فيه فان اردت الاول فلم قلتم ان ذلك لازم وان عنيت الثاني
فلم قلت انه محال فان الحق عندنا ليس الا ذاك واما الشبهة الثالثة وهي قوله
كون الممكن مفتقرا الى المؤثر اما ان يكون ثبوتيا او عدميا فالجواب ما قيل ان المفتقرية
امر اعتباري لا وجود له في الخارج فان قلت علمك بالمفتقرية هل يطابق المعلوم او
لم يطابقه الى آخر التقدير قلنا هذا الكلام على تقدير الصحة يقتضي كون المعدوم امرا

موجودا او كون الامتناع امرا موجودا لان جميع ما ذكرته قائم فيه ولما كان ذلك باطلا
فكذا ها هنا اما الشبهة الرابعة وهي ان الحكم على الشيء بالافتقار يقتضي كون المحكوم
عليه بالافتقار متقدما على ذلك الافتقار ومتاخرا عنه فالجواب هب ان
الافتقار الى المؤثر صحيح عنده لكن حدوث الشيء بعد عدمه معلوم بالضرورة فنقول
المحكوم عليه بالحدوث يقتضي ان يكون حاصلا قبل ذلك الحدوث لان الموصوف
بالشيء متقدم في الرتبة على الصفة ويقتضي ان يكون متاخرا لانه وجد بعد ان لم يكن
ثم كما ان هذه الشبهة لم تمنع من الحدوث فكذا ينبغي ان لا تمنع من الافتقار اما
الشبهة الخامسة وهي ان المحكوم عليه بالافتقار اما ان يكون مفردا او مركبا فالجواب
لم لا يجوز ان يكون مفردا فان عندنا السواد انما صار سوادا بالفاعل والجوهر انما
صار جوهرا بالفاعل قوله علة الحاجة هي الامكان والامكان صفة نسبية والصفة
النسبية لا تعرض للمفردات فان قلت فذلك السواد يمكن تحققه ويمكن انتفا حكم
السواد بالتحقق تارة وبالانتفاء اخرى والمفهوم من السواد مغاير للمفهوم من التحقق
ومن الانتفاء فالامكان لم يعرض للمفرد البتة بل انما يعرض للماهية بالنسبة الى الثبوت
او الانتفاء قلت هذا المشكل محض الغلط والمراد من الامكان كون الشيء في نفسه
بحيث يصح ان يبقى هويته وان لا يبقى ولا شك ان المحكوم عليه هنا بالامكان مفرد

لا مركب اما الشبهة السادسة وهي ان ما به الشيء هو الشيء اما ان يكون وجوديا او
عدميا فالجواب انا قد دللنا ان مثل هذا التقسيم حاصل فيما علم حصوله بالضرورة
فيكون باطلا قوله فاذا سلمتم وجود كلام يعجز العقل عن القدح في مقدماته مع انه
شبهة باطلة فحينئذ لا يمكن الاستدلال بشيء من الدلايل على صحة شيء من المطالب قلنا
سبق الجواب عنه غير مرة اما الشبهة السابعة وهي قوله تاثير المؤثر اما ان يكون
في ماهية الاثر او في وجوده او في موصوفية ماهيته بوجوده فالجواب ان هذا
الاشكال وارد في الحدوث فانه يقال لو حدث شيء لكان الحادث اما الماهية
او الوجود او موصوفية الماهية بالوجود والكل باطل للوجوه التي ذكرتموها
في تقرير تلك الشبهة وهذا يقتضي ان لا يبقى المؤثر بعد ما كان معدوما وان لا يقوم الانسان
بعد ما كان جالسا وكما ان ذلك باطل فكذا ما ذكرتم هنا اما الشبهة الثامنة وهي
قوله لو كان الامكان علة الحاجة لافتقر المعدوم حال عدمه الى مؤثر فالجواب
لم لا يجوز ان يقال الامكان علة لاحتياج وجود الممكن الى المؤثر واذا كان كذلك لم يلزم
كون الامكان علة لحاجة عدم الممكن الى المؤثر سلمنا ان الامكان علة الحاجة مطلقا
فلم لا يجوز ان يقال علة العدم عدم العلة قوله العلية صفة ثبوتية قلنا لا نسلم
قوله نقيضها اللاعلية قلنا ينتقض بالممتنع فالذي يدل على انها ليست وصفا ثبوتيا

انها لو كانت صفة ثبوتية زايدة على الذات لكانت مفتقرة الى الذات وكانت ممكنة
وكانت مفتقرة فكانت عليتها العلة زايدة عليها ولزم التسلسل اما الشبهة التاسعة
وهي قوله لو افتقر الممكن الى المؤثر لما كان الانسان مختارا في فعله والجواب
لم لا يجوز ان يقال انه مضطر في ذلك الاختيار على معنى ان الله تعالى يخلق ذلك الاختيار
فيه ثم يكون ذلك الاختيار موجبا لذلك الفعل او جزءا للموجب او شرطا لموجبية الموجب
قوله على هذا التقدير يلزم الجبر ويلزم بطلان الامر والنهي والثواب والعقاب
قلنا لا نسلم انه يلزم ما ذكرتم فانه تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وايضا
وان لم نقل بافتقار الممكن الى المؤثر يلزم نفي الصانع ولا شك ان هذا اصعب واقطع
اما الشبهة العاشرة وهي قوله الهارب من السبع يختار احد الجانبين لا لمرجح فالجواب
لا نسلم ترجيح الممكن هنا لا لمرجح بيانه وهو انه حدث هناك امران احدهما حركته
في احد المكانين دون الثاني وثانيهما ارادته لاحدى الحركتين دون الثاني اما
الحركة فهي فعله وهي انما اوجدت بدلا عن الحركة الاخرى لانه حصل في قلبه اختيار هذه
الحركة دون اختيار الحركة الاخرى واما الاختيار فلم يقع ذلك الاختيار والا وقع
التسلسل بل ينتهي الى اختيار حصل لا باختيار ثم لكن ذلك الاختيار انما حدث لان
الخالق تعالى خلقه فيه ابتداء على ما هو قولنا اما الشبهة الحادية عشر وهي قوله

القول باقتران الممكن الى المؤثر يقدح في كونه ممكنا فالجواب عنه ان الكلام
الذي ذكرتموه يقدح في وجود الممكن سواء قلنا بافتقاره الى المؤثر او لم نقل بذلك
بيانه ان المحكوم عليه بالامكان اما ان يكون موجودا او معدوما فان كان
موجودا كان وجوده منافيا لعدمه وكان منافيا لامكان عدمه وكذا القول في
جانب العدم فكل ما يجاب عنه عن هذا اصلح عذرا عما ذكرتموه اما الشبهة
الثانية عشرة وهي انه يكون المؤثر مع جميع ما لا بد منه في مؤثريته اما ان يقال انه كان
حاصلا قبل حدوث هذا الحادث او ما كان حاصلا فالجواب لم لا يجوز ان يقال المؤثر
مع جميع ما لا بد منه في المؤثرية كان حاصلا قبل حدوث هذا الاثر الا ان حدوث هذا
الاثر كان موقوفا على انقضاء شيء كان متحققا قبله اما على انقضاء الازل على
ما هو قول المتكلم او على انقضاء حادث قبل حادث على ما هو قول الحكيم وتمام
هذا الجواب سياتي ان شاء الله تعالى اما الشبهة الثالثة عشرة وهي انه يلزم من عدم الاثر
عدم المؤثر فيلزم ان يكون المؤثر الاول ممكنا لذاته قلنا لم قلتم انه يلزم عدم المؤثر
عند عدم الاثر اما الذي تحقق انه يلزم عدم المؤثر من عدم الاثر بل الاثر لما عدم علمنا
ان المؤثر قد عدم او لا حتى لزم من عدمه عدم هذا الاثر قوله الاثر قد يعدم لا لعدم
المؤثر بل لحصول المانع قلنا حينئذ قد سلمتم انه لا يلزم من عدم الاثر عدم المؤثر وذلك

دفع اصل الشبهة اما الشبهة الرابعة عشرة وهي اختصاص النقطة المعينة
بالقطبية عند الحكيم واختصاص الوقت المعين بالحدوث عند المتكلم فالجواب
اما تعين النقطة المعينة بالقطبية فذلك لتعين الحركة وتعين الحركة يحتمل ان يكون
ذلك لان المادة الفلكية المعينة لا تقبل الا ذلك النوع من الحركة هذا على اصل
الحكيم اما على اصل المتكلم فلان الوقت عنده محدث فكيف يقول حدوث الوقت اختص
بوقت معين وهذا آخر الجواب عن هذه المعارضات وبه تم الكلام في هذا المقام
السؤال الرابع قوله لم لا يجوز ان يكون الماهية قابلة للوجود والعدم لكن
الوجود بها اولى قلنا هذا باطل لان الماهية مع جميع الامور التي معها يكون اولى
بالوجود اما ان يصح عليها العدم او لا يصح فان لم يصح العدم عليها فهي واجبة لذاتها
غير قابلة للعدم وهو المطلوب وان كانت قابلة للعدم فطريان العدم عليها مع تلك
الامور المعتبرة في الاولوية اما ان يتوقف على سبب زائد او لا يتوقف فان توقف
لم يتحقق الاولوية الا مع ذلك السبب فالحاصل قبل ذلك العدم لم يكن تمام سبب الاولوية
وقد فرضنا ان الامر كذلك هذا خلف وان لم يتوقف على سبب البتة فحينئذ تلك الاولوية
تحصل تارة مع الوجود واخرى مع العدم فنسبة تلك الاولوية الى الوقتين على
السواء فاختصاص احد هذين الوقتين بالوجود والآخر بالعدم يكون ترجيحا لاحد طرفي

الممكن المساوي من غير مرجح وهو محال ولنذكر الآن الجواب عن المعارضات
اما المعارضة الاولى وهي ان من الاعراض ما يمتنع بقاؤه فالجواب من الناس من زعم
ان كل عرض فانه يجوز بقاؤه وعلى هذا زال الاشكال ومن سلم ان من الاعراض ما يمتنع
بقاؤه فجوابه ان كونه باقيا كيفية حادثة فلو بقي العرض لحدثت فيه تلك الكيفية وحدوث
الكيفية فيه ممتنع لذاته والموقوف على الممتنع ممتنع فلاجرم امتنع بقاؤه لا لذاته بل لهذا
السبب اما المعارضة الثانية وهي ان العلة اذا كان تاثيرها في معلولها موقوفا
على شرط فقبل حصول ذلك الشرط يكون التاثير بها اولى وان لم ينته الى حد الوجوب فالجواب
لا نسلم ان التاثير بها اولى بل العلة مهما اختل شرط من شرائطها استحال عليها ان تكون
مؤثرة واما المعارضة الثالثة وهي ان الماهية تقتضي اما ان تكون موجودة او معدومة
قوله مقتضى الماهية اما مبهم او معين قلنا مقتضى الماهية عدم الخلو عن الوجود والعدم
وعدم الخلو عنهما امر معين السؤال الخامس قوله لا يجوز ان يكون افتقار الممكن الى المؤثر
بشرط ان يكون محدثا حدوثا زمانيا قلنا هذا باطل لوجهين الاول وهو انا بينا ان الممكن
هو الذي استوى الوجود والعدم بالنسبة اليه ومتى تصورنا هذا القدر قضى العقل بالحاجة
من غير اعتبار امر آخر لا نفيا ولا اثباتا فعلمنا ان هذا القدر كاف في تحقق الحاجة فيكون
قيد الحدوث محذوفا الثاني وهو ان الحدوث لا يجوز ان يكون علة الحاجة ولا جزءا من

العلة ولا شرطا لعلية العلة والدليل عليه ان الحدوث كيفية في الوجود فهي متوقفة
على الوجود المتوقف على تاثير المؤثر المتوقف على احتياج الاثر الى المؤثر المتوقف
على علة تلك الحاجة وعلى جزء العلة وعلى شرط العلة فلو كان الحدوث نفس العلة او جزءها
او شرطها لزم تاخر الشيء الواحد عن نفسه بمراتب وهذا محال فثبت بهذا ان الممكن
مفتقر الى المؤثر سواء كان حادثا او لم يكن ولنذكر الان الجواب عن المعارضات
اما المعارضة الاولى وهي قوله لو افتقر الباقي في حال بقائه الى المؤثر لزم ايجاد الموجود
فالجواب عنه قد تقدم وكذا قوله يلزم افتقار العدم الباقي الى المؤثر واما
المعارضة الثالثة وهي قوله يلزم افتقار البناء حال بقائه الى البناء فالجواب
ان انتقال تلك الاجسام الى الاحياز غير وثباتها فيها غير والمفتقر الى البناء هو انتقالها
اليها فلا جرم لم يبق ذلك الانتقال بعد مفارقة البناء اما استقرارها في تلك الاحياز
فليس معلول البناء بل معلول طبايع تلك الاجرام او يكون ذلك حاصلا بخلق الله تعالى ابتداء
وعلى التقديرين فلا يلزم حصول الاثر مع عدم المؤثر واما المعارضة الرابعة وهي ان
العلم بوجوده في الحال يوجب ظن وجوده في ثاني الحال وذلك يقتضي استغناء الباقي عن المؤثر
فالجواب لا نزاع في ان العلم بوجوده في الحال يقتضي ظن وجوده في ثاني الحال لكن لا نسلم
ان ذلك لا يحصل الا لاجل استغنائه عن المؤثر فما الدليل عليه السؤال السادس

لم لا يجوز ان يكون سبب وجود الممكن معدوما فالجواب ان لفظ العدم لما كان شيئا متميزا
فى نفسه اوهم ان المسمى كذلك وانه وهم باطل فان المراد من المعدوم انه ليس هناك شئ البتة ولا حق
ولا متميز ولا مشار اليه بوجه من الوجوه فالقول بانه وقع لمؤثر معدوم يرجع معناه الى انه
وقع من غير ان يكون هناك امر من الامور ولا مشار اليه بوجه من الوجوه ولا معنى لوقوعه
من غير سبب الا ذلك فظهر ان القول باستناده الى المؤثر المعدوم قول بانه غير مستند الى امر
ما وعند هذا التحقيق يسقط كل ما قرروه فى تقرير هذا المقام **السؤال الرابع** لم لا يجوز
ان يكون المؤثر لا موجودا ولا معدوما فالجواب لما بينا انه لا واسطة اما المعارضة
الاولى وهى ان ماهية الله تعالى علة لوجوده فالجواب انا اذا قلنا الوجود زائد على
ماهيته فلا بد من الاعتراف بذلك وحينئذ يصير علة الوجود امرا ليس بمعدوم ولا موجود
ولكن ليس لاحد ان يقول اذا جوزتم ذلك فلم لا يجوز ان يكون المؤثر فى كل الممكنات
كذلك لانا نقول صريح العقل فرق بينهما وذلك لان كون الماهية قابلة لوجود
نفسها ومقتضية لوجود نفسها لو توقف على وجود آخر لكان القول كالقول فى الثانى
فيلزم التسلسل وهو محال ثبت ان ذلك الاقتضاء لا يتوقف على الوجود اما كونها
مؤثرة فى وجود سائر الاشياء فصريح العقل يقضى ان ذلك التاثير يتوقف على كونها
موجودة فى نفسها فان الذى لا يكون موجودا فى نفسه استحال ان يكون مؤثرا فى وجود

غيره فظهر الفرق قوله فعلى هذا التقدير يكون المبدأ الاول للاشياء هو تلك الماهية
التى هى لا موجودة ولا معدومة قلنا هب ان الامر كذلك لكن تلك الماهية موصوفة
بالوجود فاى محال يلزم منه فاما من قال بان وجود كل شئ نفس ماهيته فهذا السؤال
ساقط عنه اما المعارضة الثانية وهو قوله كون الماهية مقتضية للامكان سابق على
وجودها وعدمها فالجواب ان الامكان ليس وصفا وجوديا على ما تقدم واذا كان
كذلك امتنع جعله معلول علة **السؤال الثامن** قوله المعنى بقولكم السبب لا بد وان يكون
موجودا مع السبب قلنا نعنى به المعية الزمانية اما المعارضة الاولى وهى قوله
المعية الزمانية لا تصدق الا على ما يكون زمانيا وكل زمانى متحرك وجسم وذلك على الله تعالى
محال قلنا هذا نزاع فى مجرد اللفظ فان الفلاسفة يسمون معية الله تعالى مع الحوادث
معية بالدهر ولا فائدة فى تبديل الالفاظ فانا نعلم بالضرورة ان الله تعالى موجود الآن
وانا موجود الآن فالمراد من المعية هذا المعنى فان قال الفلسفى يابى ان نقول انه تعالى
موجود الآن او فيما مضى او فيما سياتى بل نقول انه موجود فقط قلنا نحن نعلم بالضرورة
ان من لا يكون موجودا الآن ولا فيما مضى ولا فى المستقبل فانه لا يكون موجودا فالفلسفى
ان انكر ذلك بلسانه فيعترف به بعقله وضميره ولا عبرة باللسان وايضا فلان الفلاسفة
جوزوا الحوادث لا اول لها واستبعدوا ان علة لا اول لها وعولوا فى الفرق بين البابين

على ان العلة لا بد وان تكون موجودة مع المعلول فلو قلنا ما العلل التي لا نهاية لها
لكانت باسرها موجودة فحينئذ يمكن الحكم على تلك الجملة بانها ممكنة ومفتقرة الى السبب
وان ذلك السبب اما ان يكون هو الجملة او ما يكون داخلا فيها او ما يكون خارجا عنها واما
الحوادث الماضية فان جملتها لم تكن موجودة قط لا في الماضي ولا في المستقبل ولا في
الآن واذا لم تكن جملتها موجودة استحال الحكم عليها بالزيادة والنقصان والامكان
لان المعدوم المحض لا يجوز الحكم عليها بالاحكام الثبوتية فهذا هو الفرق الذي عولوا عليه
ومعلوم ان ذلك لا يتم الا بالقول بان العلة والمعلول معا في الزمان فقولهم بعد ذلك
ان المعية الزمانية لا تحصل الا فيما يكون جسما ومتحركا يكون مناقضه اما المعارضة
الثانية وهي قوله لو كانت العلة موجودة مع المعلول زمانا لزم ايجاد الموجود فالجواب
قد تقدم السؤال التاسع قوله لاي مقصود اعتبرت هذه المعية في برهان اثبات
واجب الوجود فالجواب انه لو لم يجب هذه لجاز ان يقال ان كل ممكن استند الى ممكن قبله
لا الى اول والتسلسل على هذا الوجه واقع عند الفلاسفة وعلى هذا التقدير لا يمكنهم
بيان انتهاء الممكنات الى واجب الوجود واما اذا اوجبنا حصول العلة عند حصول
معلولها علمنا لو استند كل ممكن الى ممكن آخر لا الى نهاية لحصلت تلك الاسباب
والمسببات دفعة واحدة والا لكان قد حصل معلول بعد عدم علته والمسببات التي

لا نهاية لها دفعة واحدة محال فحينئذ يمكن الفيلسوف من اثبات واجب الوجود فظهر انه
لولا هذه المقدمة لما قدر احد من الفلاسفة على اثبات واجب الوجود السؤال
العاشر قوله لم قلتم ان العلة لا بد من وجودها مع المعلول فالجواب الدليل عليه
وهو ان علية الشيء للشيء اما ان يكون نفس صدور المعلول عنه او امرا زائدا عليه وهذا
الثاني باطل لان ذلك الزائد لا بد وان يكون صفة لذات العلة ووصف الشيء مفتقر
اليه والمفتقر الى الغير ممكن ومعلول فيلزم ان يكون علية لتلك العلية زائدة
عليه ولزم التسلسل وهو محال فثبت انه لا معنى لكونه علة لذلك المعلول الا صدوره
عنه واذا ثبت هذا فنقول لو جاز ان يوجد العلة ثم يحصل المعلول حال عدم العلة
لكانت العلة اما ان تكون موصوفة بكونها علة حال وجودها او حال عدمها
والاول محال لانها حال وجودها لم يكن المعلول صادرا عنها واذا كان لا معنى
للعلية الا صدور المعلول عنها وحال وجودها لم يصدر المعلول عنها وجب ان
لا يوصف حال وجودها بكونها علة البتة والثاني محال لانه يرجع الكلام الى ان
علة وجود الممكن هو المعدوم وذلك رجوع الى السؤال المتقدم اما المعارضة
الاولى وهي قوله القادر لو اوجد مقدوره في الحال لزم منه ايجاد الموجود فجوابه
ما تقدم واما المعارضة الثانية وهي ان كل جزء متقدم من الحركة آخر كله التقدم علة

للحق المتأخر عنها فالجواب عنها ان التي اي يتغير في السّهم فوق ما فيه وهي الموجبة لتلك
الحركات الا انّ ايجابها الكل حق متأخر مشروط بانقضاء الحق المتقدّم وعلى هذا
التقدير يندفع السّوال وهذا هو الجواب عن زوال الثقل واما المعارضة الرابعة
وهي انّ المؤثر ما لم يوجد بتمامه استحال ان يصدر عنه الاثر فالجواب انه ان كان
المراد بقوله وجد بتمامه التقدّم الزماني فذلك عين المطلوب وان كان المراد التقدم
بالذات فهو مسلّم ولكنّه لا يقدح في غرضنا واما المعارضة الخامسة وهي قوله
حركات بني فيتحرك الكم اوتم تحرك الكم فالجواب انه تمسك في المضايق العقلية
بالالفاظ وهو ركيك ثم يتعذر الصحّة فانا نحمله على التقدّم بالذات والعلية **السّوال
الحادي عشر** قوله لم لا يجوز ان يكون كل واحد منهما علة للآخر على سبيل الدور فالجواب
انا لو ادعينا ان العلة لابدّ وان يكون متقدمة على المعلول بالزمان ظهر فساد الدور لكنه
يتعذر تقرير هذا البرهان على اصول الفلاسفة على ما قررناه وان ادعينا التقدّم
بالذات وهو راي جمهور الفلاسفة فهو ضعيف للمباحث المذكورة في جانب السّوال
فالاولى ان يقال لو افتقر كل واحد منهما الى صاحبه لكان كل واحد منهما مفتقرا الى
المفتقر الى نفسه والمفتقر الى المفتقر الى الشي مفتقر الى الشي فيلزم كون كل واحد منهما
مفتقرا الى نفسه وذلك باطل بالضرورة فالقول بالدور باطل وعلى هذا الوجه يستغني عن

التعرض للتقدّم الذاتي **السّوال الثاني عشر** قوله لم لا يجوز التسلسل قلنا لما ذكرنا
من الدلالة قوله ينتقض بامور منها الحركات على قول الفلاسفة فالجواب ان
كل واحد منهما مسبوق بآخر لا الى اوّل فلم يحصل مجموعها في وقت من الاوقات بل كان
ذلك المجموع معدوما ابدا والمعدوم يستحيل الحكم عليه بانه لابدّ له من مؤثر بخلاف هذه العلل
فانا بيّنا ان العلّة لابدّ وان يكون موجودة مع المعلول فلو تسلسلت لوجدت معا فيكون
المجموع موجودا وحينئذ يصحّ الحكم عليه بالافتقار والحاجة الى المؤثر فظهر الفرق واما
النفوس الناطقة فالجواب ان ذلك المجموع وان كان موجودا معا ولكن ليس شي منها
علة للاخرى بخلاف ما نحن فيه واما الحوادث التي لا آخر لها والمعلومات التي لا نهاية
لها على قول المتكلمين فذلك المجموع غير موجود فيكون الفرق ما مرّ وكذا الجواب
عن مراتب الاعداد وصحّة حدوث الحوادث واما مراتب العلم فمذهبنا انه لا آخر لها
لكنا انما ادعينا وجوب الاولية لا وجوب الآخرية قوله وصف تلك الاسباب
والمسببات بكونها مجموعا وجملة وكلا انما يصح لو ثبت كونها متناهية فالجواب
لا نسلم والدليل عليه انا حيث قلنا الاسباب والمسببات لا نهاية لها فقد جعلنا اللانهاية
محمولا وموضوع هذا المحمول ليس هو كل واحد من تلك الاسباب بل ليس الا المجموع
فثبت انه يمكن وصفه بكونه مجموعا وجملة سوا فرضناه متناهيا او غير متناه قوله

لم لا يجوز ان يكون وجوب الجملة معللاً بكون كل واحد من تلك الاستنادات او تدعى
كونها معللة بمجموع تلك الاستنادات والاول باطل لانه لا يلزم من تحقق الاستناد
الواحد تحقق الجملة والثاني ايضاً باطل لان مجموع الاستنادات لاحق من لواحق مجموع
الاحاد واللاحق مفتقر الى الملحوق فلو جعلناه علة الملحوق لزم الدور وهو محال
السؤال الثالث عشر المنقض بالحوادث اليومية فالجواب اما الفلاسفة فقد اجابوا بان
صدور هذا الحادث عن المبدا القديم كان مشروطاً بانقضاء الحادث الذي وجد قبله
وهلم جرا الى ما لا اول له قوله فعلى هذا التقدير لم يكن ما علام ضاراً فاعلاً فعاليته
يستدعي علة قلنا قد بينا ان الفاعلية ليست عبارة عن امر زائد على صدور الاثر
عنه واذا كان كذلك لم يكن الفاعلية امراً حادثاً ولا يستدعي مؤثراً واما
المتكلمون فقد اجابوا بان اختصاص حدوثها باوقاتها المعينة انما كان للارادة
القديمة فان قلت فقد وقع الجائز لا لمرجح قلت هذا انما يكون لو كان تعلق تلك
الارادة بوقوعه في وقت آخر ممكناً وذلك ممنوع **السؤال الرابع عشر** المعارضات
اما المعارضة الاولى وهي قوله لو وجد واجب الوجود لكان ح انه مشاركة لسائر
الذوات في الذاتية فالجواب معنى كونه ذاتاً انه امر مستقل بنفسه ومعنى الاستقلال
انه لا حاجة به الى الغير فهذا المفهوم مفهوم سلبي فلم لا يجوز ان يكون الامور المتساوية

في هذا القيد السلبي مختلفة في تمام حقايقها فان الماهيات المختلفة يجوز اشتراكها في
لازم واحد اما الاشياء المتساوية في الماهية فيستحيل ان يلحق بها لوازم مختلفة
اما المعارضة الثانية وهي قوله لو وجد الواجب لكان وجوبه اما ان يكون عدمياً
او وجودياً وهما باطلان قلنا لا شك في وجود شيء فهو ان كان واجباً فهو المطلوب
وان كان ممكناً فما ذكرتموه من الاشكال في الوجوب عايد في الامكان واذا كان وارداً
على الكل كان ساقطاً واما المعارضة الثالثة وهي قوله لو وجد واجب الوجود
لكان وجوده معلول ماهيته فيكون المعدوم علة للموجود قلنا سبق الجواب عنه
اما المعارضة الرابعة وهي قوله لو وجد الواجب لكان مركباً قلنا لا نسلم انه كذلك
لكن لم لا يجوز ان يكون معلول الآخر فاما قوله وجوده معلول ماهيته اما المعارضة
الخامسة وهي قوله لو وجد لكان مفتقراً الى الزمان قلنا لو افتقر الوجود الدائم
الى الزمان لكان ذلك الزمان لكونه دائماً مفتقراً الى زمان آخر وهو محال **السؤال
الخامس عشر** وهو قوله لم لا يجوز ان يكون هذه المحسوسات او شيء منها واجب الوجود
فالجواب ان الكلام فيه سياتي في باب مفرد وهذا آخر الكلام في هذه
الدلايل وبالله التوفيق **خاتمة** من الناس من قال لا شك في وجود شيء وكل شيء
فهو اما واجب او ممكن فان كان واجباً فهو المطلوب وان كان ممكناً فلا بد له من مؤثر

والمؤثر يمتنع ان يكون ممكنا ولابد وان يكون واجبا وهو المطلوب وانما قلنا انه يمتنع ان يكون
ممكنا لوجوه احدها ان الممكن هو الذي يكون قابلا للوجود والعدم وهو مقتضي لتلك القابلية
فلو كان مؤثرا في شي آخر لكان هو من حيث هو علة للقبول والتأثير فيكون قد صدر
عن الواحد اكثر من واحد وهو محال وثانيها ان كل ممكن مركب ولا شي من المركب
بمؤثر اما قلنا ان كل ممكن مركب لان الممكن هو الذي يصح ان يكون موجودا
وان يكون معدوما والذي يصح عليه الوجود والعدم يكون مغايرا لهما فالموجود الممكن
مركب اما قلنا ان المركب لا يكون مؤثرا لانه لو كان مؤثرا لكان اما ان يكون
كل واحد من جزئيه او احدهما مستقلا بالتأثير او لا يكون فان كان الاول كان الجزء
السابق على الكل اولى بالتأثير من الكل وحينئذ يمتنع استناد التأثير الى الكل
وان لم يكن واحد من اجزائه مستقلا فعند اجتماعها اما ان يبقى كما كان قبل الاجتماع او يحدث
هناك امر اما وجودي او عدمي فان كان الاول وجب ان يبقى الكل غير مؤثر كما كان
كل واحد من اجزائه غير مؤثر وان كان الثاني فالمقتضي لذلك المعتبر ان كان
كل واحد من اجزائه او احدها عاد المحذور الاول لان الجزء الواحد مستقل باقتضاء
الحالة المستقلة بالتأثير فيكون مستقلا بالتأثير هذا خلف وان لم يكن كل واحد من
اجزائه مستقلا باقتضاء تلك الحالة فعند اجتماعها اما ان يبقى كما كانت تجدد لا يكون

المجموع مؤثرا او لا يبقى كما كانت فيكون حدوث تلك الحالة مسبوقا بحدوث حالة اخرى
ويلزم التسلسل وهو محال وثالثها ان معنى الامكان محوج فاما ان يحوج الى شي معين
او يحوج الى شي غير معين فان كان الاول وكل ممكن محتاج الى ذلك المعين فلو كان ذلك
المعين ممكنا لاحتاج الى نفسه وهو محال وان كان الثاني فهو محال لان غير المعين
من حيث هو غير معين لا وجود له في الخارج لان كل ما وجد في الخارج كان معينا
وكل ما لا يكون موجودا في الخارج استحال تحقق الحاجة اليه في الخارج فان قلت
الامكان يحوج الى السبب من حيث انه سبب وهو من حيث انه سبب امر واحد
وان كان ذلك الامر مشتركا فيه من الماهيات المختلفة قلت كون الشي
سببا من الصفات فالسببية من اللواحق وكل لاحق معلول فالامكان لو احوج
الى السبب من حيث انه سبب وهذا الاعتبار ممكن في نفسه على ما بينا تحصيله لزم استناده
الى نفسه وهو محال سلمنا انه لا يمتنع ان يكون الممكن مؤثرا لكن لا يتم الدلالة على بطلان
التسلسل من وجه آخر سوى الوجه الذي ذكرناه احدها ان سلسلة الاسباب
والمسببات لا شك ان لكل واحد منهما مرتبة معينة لا يشاركه فيها غيره في كونه
تلك المرتبة فالموجود الاخير صفته انه معلول لما فوقه وليس علة لما تحته والموجود
الثاني وهو الذي فوقه هو المرتبة الاولى من العلة في الطرف السافل والموجود الثالث

هو المرتبة الثانية من العلل ثم لا يزال يكون لكل واحد من مراتب العلل خاصية
معينة ومرتبة معينة ثم لنفرض انه لم يوجد المعلول الاخير حينئذ يكون علته هو المعلول
الاخير ولنقدر المفروض الاول جملة والمفروض الثاني جملة اخرى ولا شك ان الاخير
من احدى الجملتين يساوي الاخير من الجملة الاخرى في كونه معلولا اخيرا والثاني من احديهما
يساوي الثاني من الاخرى في كونه في المرتبة الاولى من مراتب العلل في الطرف
الذي يلينا وكذا القول في الثالث والرابع وهلم جرا الى ما لا نهاية له ولا يخلو اما
ان يكون بحسب كل ما حصل في الجملة الزائدة من المراتب يحصل في الجملة الناقصة
ايضا او لا يحصل فان كان الاول لزم ان يكون الزائد مثلا للناقص فيكون الشيء مع
غيره كهو لا مع غيره وهو محال وان كان الثاني فالتفاوت لا يظهر من الجانب الذي
يلينا لان الانطباق من هذا الجانب واجب الحصول على الغرض المذكور فوجب ان يظهر
التفاوت من الجانب الآخر وذلك يوجب انتهاء الجملتين من ذلك الطرف الآخر وذلك
يوجب القطع بامتناع التسلسل وثانيها ان المعلول الاخير له علة ولعلته علة فالمعلول
الاخير خاصيته انه معلول وليس علة والعلة الاولى لو وجدت لكانت خاصيتها انها
علة وليست بمعلول واما المتوسطات فهي مشاركة في حكم واحد وهو كونها علة لما
تحتها معلولة لما فوقها واذا ثبت هذا فنقول لو فرضنا ذهاب العلل الى غير النهاية

لكان الكل في حكم شيء واحد وله خاصية الوسط فان استند الى شيء ليس له خاصية الوسط
فذلك هو المطلوب وان لم يستند الى شيء بهذه الصفات فالوسط غني عن الاستناد
فالوسط ليس بوسط بل هو طرف فعلة المعلول الاخير مستغني عن الاستناد الى ثالث
فهو واجب الوجود وهو المطلوب وثالثها السبب المعتمد لو تسلسلت اسبابها
وكذا الانسان حينئذ يحصل هناك جملتان كل واحدة منهما غير متناهية وذلك محال
لان مجموعهما اكثر من كل واحدة منهما وكل واحدة منهما وحدها انقص من المجموع
فكل واحدة وحدها متناهية والكل ضعف المتناهي وضعف المتناهي متناه وهذه
الحجة لا تستمر على اصول الفلاسفة لقولهم بالنفوس التي لا نهاية لها والحركات التي
لا نهاية لها **الباب الثالث في اقامة الدلالة على ان
الاجسام والجسمانيات باسرها ممكنة** اما المليون فقد احتجوا على حدوثها
ثم توسلوا بالحدوث الى امكانها واما العقليون فقد احتجوا على امكانها ابتداء بوجوه
خمسة الاول كل جسم مركب من الهيولى والصورة وكل مركب ممكن فكل جسم ممكن
بيان الصغرى ان كل جسم فهو اما واحد قابل للقسمة الانفكاكية او يكون مركبا
من اجزاء كل واحد منها كذلك ومتى كان كذلك وجب كون كل جسم مركبا من
الهيولى والصورة بيان المقام الاول ان كل جسم قابل للقسمة الوهمية الى غير النهاية

وكل ما تقبل القسمة الوهمية الى غير النهاية تقبل القسمة الانفكاكية الى غير النهاية ثم
ها هنا مقدمة اخرى وهي انه يمتنع وجود جسم مركب من اجزاء لا نهاية لها بالفعل ثم
نقول ان كان كل جسم قابلا لانقسامات غير متناهية فيمتنع ان يخرج جميعها بأسرها
الى الفعل لكان لا بد من وجود جسم لا يكون في نفسه منقسما ويكون قابلا للانقسام لكن
المقدم حق فالتالي مثله واعلم ان هذه الشرطية بينة عند التأمل لا حاجة بها الى
الدليل انما المحتاج الى الدلالة هي المقدمات المعتمد عليها فاما قولنا كل جسم قابل
للقسمة الوهمية الى غير النهاية فالدليل عليه ان كل متحيز يمكن ان يماسه متحيزان
من جهتين فيكون الوجه الذي منه يلاقي ما على يمينه غير الوجه الذي منه يلاقي ما على
يساره فيكون منقسما واما قولنا كل ما يقبل القسمة الوهمية الى غير النهاية يقبل القسمة
الانفكاكية فلا شك ان تلك الاجزاء متساوية في الجسمية وكل واحد من تلك الاجزاء
يكون احد نصفيه مساويا للنصف الآخر في الماهية ولكله ولكل واحد من انصاف سائر
الاجزاء ولكل واحد من سائر الاجزاء وكل ما صح على الشيء صح على مثله فاذا صح على
احد نصفي الجزء الواحد ان يتصل بنصفه الآخر اتصالا لا انفكاك للكثرة بالفعل صح على
ذلك النصف ايضا ان يتصل بنصف جزء آخر على هذا الوجه وكما صح على نصف ذلك
الجزء ان يتصل عن نصف جزء آخر ايضا لا انفكاكا وجب ان يصح على نصفه ان ينفصل

[illegible]

على هذا الوجه وهو المطلوب الثاني وهو ان كل واحد من تلك الاجزاء اذا كان
بسيطا والبسيط يجب شكله الكرة وتلك الاجزاء كرات مضموم بعضها الى بعض يحصل فيما بينها
فرج خالية وذلك محال فثبت بمجموع ما تقرر من هاتين المقدمتين ان كل جسم قابل للقسمة
الانفكاكية الى غير النهاية واما قولنا يمتنع وجود جسم مركب من اجزاء لا نهاية
لها بالفعل فهو ان كل جسم متناه في القدر فهذه الاجسام المتناهية في القدر
لو كانت مؤلفة من اجزاء غير متناهية في القدر لكان الجزء الواحد موجودا فيه لانه لا معنى
للكثرة الا اجتماع الوحدات فاذا اخذنا عددا متناهيا من تلك الاحاد الغير المتناهية
فاما ان يكون قدر ذلك المجموع اعظم من قدر الجزء الواحد او لا يكون والثاني باطل والا
لم يكن اجتماعها سببا لحصول القدر فتعين الاول وحينئذ نقول لا شك ان هذه الاجسام
المتناهية في القدر نسبة بعضها الى بعض نسبة متناهي القدر وذلك يوجب ان يكون
نسبة عدد احدهما الى عدد الآخر نسبة متناهي القدر الى متناهي القدر فيلزم ان يكون
كل واحد منهما من العدد متناهيا وهو المطلوب وثبت بما ذكرنا ان الانقسامات الحاصلة متناهية
لا محالة وكان قد ثبت ان الجسم يقبل انقسامات غير متناهية فذلك يوجب القول بانتهاء
الاجسام المركبة الى احاد قابلة للقسمة وغير منقسمة اذا ثبت ذلك فنقول هذا يقتضي
كون الجسم من حيث هو في نفسه غير قابل ومقبول والدليل عليه ان الجسمية مقتضية للاتصال

فانه لما ثبت ان الجسم قابل للانفصالات التي لا نهاية لها وثبت انه يمتنع خروجها
الى الفعل والى حد ينتهي القسمة كان الانفصال ممكنا بعد ذلك ثبت ان الجسمية بمعنى الاتصال
وثبت ايضا ان الجسم قابل للانفصال والشيء الواحد لا يكون معينا للشيء وقابلا لمقابله
فلا بد من امرين احدهما يكون معينا للاتصال والآخر يكون قابلا لنقيضه الذي هو
الانفصال فثبت ان الجسم مركب في ماهيته من جزئين معقولين وكل مركب فهو ممكن على
ما تقدم تقريره فثبت ان كل جسم ممكن فان قلت فلم لا يجوز ان يقال انه وان كان
ممكنا فانه يجب بوجوب جزئيه قلت انهم يقيمون الدلالة على امتناع خلو الهيولى عن
الصورة وامتناع خلو الصورة عن الهيولى وحينئذ ثبت كونهما متلازمين وليس تلازمهما في
الماهية والا لامتنع ان يعقل احدهما مع الذهول عن الآخر وكان يجب ان لا يفتقر في
تلازمهما الى برهان فهما اذن متلازمان في الوجود ثم يقولون يستحيل كون الهيولى
علة للصورة لان الهيولى من حيث هي هي قابلة للصورة فلو كانت مؤثرة فيها لكان الشيء
الواحد مبدا للقبول والتاثير ويكون قد صدر عن الواحد اكثر من واحد وهو محال ويستحيل
كون الصورة علة للهيولى من وجهين الاول ان تاثير الصورة في وجود الهيولى ان كان
بشركة من الهيولى لزم تقدم الهيولى على نفسها وهو محال وان لم يكن بشركة منها
ذلك كانت الصورة في فعلها غنية عن الهيولى وكل ما كان غنيا في فعله عن الشيء كان غنيا

في ذاته عن ذلك الشيء فالصورة غنية في ذاتها عن الهيولى فلا يكون للصورة حينئذ هنا
خلف الثاني ان الصورة حالة في الهيولى فهي مفتقرة اليها والمفتقر الى الشيء لا يكون علة
له فثبت بما ذكرنا انه لا الهيولى علة للصورة ولا الصورة علة للهيولى فقد ثبت كونهما متلازمين
وكل شيئين متلازمين في الوجود لا في الماهية فلا يكون واحد منهما علة للآخر فلا بد ان يكونا
معلولي علة واحدة اذ لو لم يكونا كذلك لكان كل واحد منهما غنيا عن صاحبه وعن كل
ما يفتقر اليه صاحبه وذلك يوجب عدم التلازم وهو محال فثبت ان الهيولى والصورة
معلولا علة منفصلة وكل ما كان كذلك فهو ممكن فثبت ان الجسم كما انه ممكن لاجزائه وكذا
اجزاؤه ممكنة لذواتها فهذا تمام القول في تقرير هذه الدلالة **الاعتراض**
لا نسلم ان كل جسم يقبل القسمة الوهمية الى غير النهاية ... واما في هذه المسألة رسالة
مفردة استقصينا الكلام فيها سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان كل ما يقبل القسمة الوهمية
الى غير النهاية يقبل القسمة الانفكاكية الى غير النهاية اما الوجه الاول مما ذكروه
في السؤال عليه انا لا نسلم كون كل واحد من الاخر متساويين في ماهيتهما ولم لا يجوز ان يكون
ماهية كل واحد منهما مخالفة لماهية الآخر وعلى هذا التقدير لا يلزم ان يصح على كل واحد منهما
ما يصح على الآخر ونعرف انه ليس يستبعد ان يكون تمام ماهية كل واحد منهما مخالفا لتمام ماهية
الآخر الا انها تكون مشتركة له في وجوب الحصول في الحيز وذلك حكم من احكامها ولازم من لوازمها

والاستواء في الاجسام لا بمعنى الاستواء في الملزومات بينهما تشابه وبهما في الماهية ولكنهما
مختلفة تعينا تاما فلم لا يجوز ان يكون مادة حالة الشكل واحد منها صاحبه ما لحال كل واحد
منها من انه يصح عليه ما يصح على غيره ونقرره ان بدن كل واحد من الناس شاذ كل
بدن غيره ثم لم يلزم منه ان يصح على بعض البدن الواحد ما يصح على البدن وثانيهما
البدنين عن التفاصل مع بقاء الشخص حيا اما الوجه الثاني فلا نسلم ان شكل
البسيط الكرة وان سلمنا ان البسيط له طبع واحد والطبع الواحد لا يفيد الا شيئا
متشابها قلت ينتقض هذا بالمتممات فانها مع تشابطها مختلفة الجوانب في الرقة والثخن
وكذا السطح الداخل من كل فلك يخالف السطح الخارج في الكثيف يعني والتقعير في الكمية
اعني الصغر والكبر سلمنا كريتها ولزوم الخلاء لكن لا نسلم ان الخلاء محال سلمنا ان
كل جسم يقبل القسمة الانفكاكية الى غير النهاية وانه لا بد من وجود جسم غير منقسم
قابل للقسمة فلم قلت انه يلزم تركبه من قابل ومقبول قوله الجسمية مقتضية الاتصال
وقابلة للانفصال والشيء الواحد لا يكون مقتضيا للشيء وقابلا لمقابله قلنا لم لا يجوز
ان يقال الاتصال معنى الجسمية بالطبع والانفصال امر واقع بالقسر فاذا خلا الجسم عن
القواسر كان متصلا واذا جاء القاسر قبل الانفصال ولا منع في الشيء الواحد ان يفيد
اثرين مختلفين في حالتي الطبع والقسر كما ان الطبيعة توجب السكون عند الكون في المكان

الطبيعي والحركة عند الخروج عنه وايضا فهذا الذي ذكرتم يوجب افتقار الهيولى الى
هيولى اخرى لان الهيولى مقتضية للجسمية المقتضية للاتصال ومقتضي المقتضي مقتض فالهيولى
مقتضية للاتصال وقابلة للانفصال فلو اوجب هذا القدر الجسم الى الهيولى لاوجب
ايضا افتقار الهيولى الى هيولى اخرى الى غير النهاية وهو محال سلمنا تركب الجسم
من القابل والمقبول ولكن لا نسلم تلازمهما وقد ذكرنا في كتبنا ادلتهم على هذا المقام
واعتراضنا عليها سلمنا التلازم فلم لا يجوز كون الهيولى علة للصورة قوله يلزم
ان يصدر عن المؤثر الواحد اثران قلنا قد استقصينا في الاعتراض على ادلتكم على
هذه المقدمة سلمنا ذلك فلم لا يجوز ان يكون الصورة علة للهيولى اما الوجه الاول
فقوله لم قلتم ان المستغني في مؤثريته في الشيء يكون مستغنيا في وجوده عن ذلك الشيء
الا ترى ان العرض بمعنى الحلول في المحل لذاته ولم يلزم من استقلاله باقتضاء هذا الحكم
استقلاله في الوجود واما الثاني فنقول ان كل حلول الصورة في الهيولى يمنع من
كونها علة للهيولى فليمنع من كونها شريكة للعلة ح اكم تقولون بذلك سلمنا انهما
متلازمان لا في الماهية بل في الوجود مع انه ليس واحد منهما علة للاخر فلم قلت ان ذلك
يقتضي كونهما معلولي علة منفصلة ولم لا يجوز ان يكون ذات كل واحد منهما علة لكونها
مع الثاني وعلى هذا التقدير لا يلزم الدور لان الذات غير ومعيتها مع الغير فاذا

جعلنا الذات علة للصفة لم يلزم الدور ثم نقول كونهما معلولي علة واحدة يقتضي
ان يكون قد صدر عن الواحد اكثر من الواحد وهو محال عندكم فثبت ان هذا الكلام
لا يستقيم على اصولهم **الطريق الثاني** للفلاسفة في اثبات امكان الاجسام قالوا
كل جسم فان وجوده زائد على ماهيته وكل ما وجوده زائد على ماهيته فهو ممكن لذاته
فكل جسم ممكن لذاته انما قلنا ان كل جسم فان وجوده زائد على ماهيته لثلاثة
اوجه الاول انه يصح ان يقال الجسم موجود ولا يصح ان يقال الجسم جسم فلو كان كونه
جسما هو كونه موجودا لما بقي الفرق بين القولين الثاني هو ان الاجسام والاعراض
مشاركة في الموجودية ومتباينة في الجسمية والعرضية وما به الاشتراك غير
ما به الامتياز فوجود الجسم زائد على كونه جسما الثالث هو انه يمكننا ان نعقل ماهية
الجسم مع الشك في كونه موجودا او اذا اخبرنا الصادق بان الله تعالى خلق شيئا علمنا وجوده
مع الشك في كونه جسما والمعلوم مغاير للمشكوك فاذن كونه جسما مغاير لكونه موجودا
انما قلنا ان كل ما وجوده زائد على ماهيته فهو ممكن لان الوجود لما كان صفة قائمة
بالماهية كان مفتقرا الى الماهية والمفتقر الى الغير ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فلا بد
له من سبب وسببه اما تلك الماهية او غيرها والاول محال لان كل مؤثر متقدم بالوجود
على اثره فيلزم تقدم الماهية بوجودها على وجودها وهو محال فثبت ان سبب ذلك

الوجود غير تلك الماهية فثبت بهذه الدلالة ان كل جسم ممكن مفتقر الى شيء منفصل
واعلم ان الكلام على تقدير هذه الدلالة قد مر في بعض ما سبق على سبيل الاستقصاء
ولا فائدة في الاعادة **الطريق الثالث** لهم قالوا الاجسام اما ان يكون باسرها
متماثلة او لا يكون كذلك فان تماثلت فهي باسرها ممكنة لانها باسرها واحدة في الماهية
ومتباينة في التعين وما به الاتحاد غير ما به التباين فتعين كل واحد منها زائد على ماهيته
فاما ان يكون التعين مقتضيا للجسمية وهو محال والا لكان كل متعين جسما واما ان يكون
الجسمية مقتضية لذلك التعين فكل جسم هو ذلك المعين ولا يكون الجسمية مشتركا بين ذلك
المعين وبين غيره هذا خلف واما ان لا يكون الجسمية مقتضية لذلك التعين ولا بالعكس
فيكون صيرورة الجسم ذلك الجسم معلول علة منفصلة وكل ما كان كذلك كان ممكنا لذاته
فكل جسم ممكن لذاته واما ان لم يكن الاجسام باسرها متماثلة في تمام الماهية فلا شك
انها متشاركة في الجسمية ومتخالفة في نوعياتها فيكون كل واحد منها مركبا مما به الاشتراك
ومما به الامتياز وكل مركب ممكن وكل جسم ممكن فان قيل لم لا يجوز ان يجب لوجوب
جزئه قلت لان واجب الوجود يستحيل ان يكون اكثر من واحد والدليل عليه انا
انا لو قدرنا شيئين واجبي الوجود لكانا مشتركين في مفهوم الوجوب ومتباينين
في التعين والا لكان كل واحد منهما عين الآخر ولا يكونان اثنين بل واحدا واذا اشتركا

في الوجوب وبايناني التعين و ما به الاشتراك غير ما به التباين فاما ان يكون الوجوب
مستلزما لذلك التعين وكل واجب فهو ذلك المعين فما ليس بذلك المعين فليس بواجب
ولا يكون الوجوب مشتركا بين الشيئين وقد فرض كذلك هذا خلف واما ان يكون
التعين لذلك الوجوب وهو محال لان الوجوب على هذا التقدير يكون ممكنا لذاته
واجبا لغيره والواجب بالغير يكون وجوده مسبوقا بوجوب ذلك الغير فالواجب له مثل
وجوبه وجوب آخر ثم ينقل الكلام اليه فيلزم التسلسل وهو محال وان لم يكن واحد منهما
مستلزما للثاني البتة فانضمام كل واحد منهما الى الآخر ان كان معلول علة منفصلة لزم
كون الواجب لذاته معلول علة منفصلة وذلك محال وان لم يكن معلول علة منفصلة كان
ذلك الانضمام ممكنا لذاته وهو بعد لم يجب بسبب البتة فيكون الواجب لذاته غير
واجب البتة هذا خلف واعلم ان في هذه الدلالة ابحاثا غامضة وهي مذكورة في شرح
الاشارات فلا فائدة في الاعادة ويمكن التمسك ايضا بهذا الوجه فيقال الاجسام
فيها كثرة وواجب الوجود لا يكون كذلك فالاجسام لا يكون واجب الوجود الطريق
الرابع لهم قالوا كل متحيز منقسم بالقوة او بالفعل وكل منقسم فان وجوده يتوقف على وجود
غيره وما يتوقف وجوده على وجود غيره فهو لذاته ممكن فكل جسم فهو لذاته ممكن
الطريق الخامس لهم قالوا كل جسم فانه يمتنع خلوه عن الاعراض وهو المقادير والاوضاع

والاشكال والمقتضي لتلك الاعراض ليس هو الجسمية والا لزم تساوي الاجسام فيها
وهو محال فالمقتضي لها شيء غير الجسمية فالجسم ممتنع الخلو عما يفتقر الى شيء منفصل وما كان كذلك
كان مفتقرا الى شيء منفصل وما كان مفتقرا الى غيره كان ممكنا لذاته فكل جسم ممكن
لذاته فهذا مجموع الوجوه التي عليها تعويل الفلاسفة في ان الاجسام ممكنة الوجود
لذواتها ثم هاهنا مقام آخر وهو ان نقال ان دلت هذه الوجوه على ان الاجسام
ممكنة فهاهنا ما يدل على انها ليست ممكنة وذلك من وجوه احدها ان المحكوم عليه
بالامكان اما ان يكون مفردا او مركبا والاول محال لان الامكان من باب النسب
والنسب لا تعرض للمفرد البتة والثاني محال لان المركب ليس الا مجموع تلك المفردات
فاذا امتنع عروض الامكان لشيء من تلك الآحاد استحال عروضه لذلك المجموع
فان قلتم لا يجوز عروضه لذلك الاجتماع قلت لان ذلك الاجتماع ان لم يكن
امرا زائدا فقد زال السؤال وان كان زائدا فهو اما ان يكون مفردا او مركبا
وعلى التقديرين فانه جزء من ماهية الممكن فيعود التقسيم المذكور فيه وثانيها انه لو حكم
على شيء بالامكان لكان ذلك الامكان اما ان يكون عدميا او وجوديا والقسمان باطلان
كما تقدم في فصل الاعتراض على قولنا الشيء اما ان يكون او لا يكون فالقول بكون الشيء
ممكنا باطل وثالثها ان وجود الشيء نفس ماهيته واذا كان كذلك امتنع كونه ممكنا اما

ان وجوده نفس ماهيته ولانه لو كان زائدا عليها لزم اما ان يكون ما ليس بموجود محلا
للصفة الموجودة وهو محال واما انه لما كان وجوده نفس ماهيته امتنع كونه ممكنا فلان
قولنا ممكن ان يكون يقتضي نسبة الشيء الى نفسه وقولنا يمكن ان لا يكون يقتضي اجتماع المتنافيين
وهو محال وقد تقدم هذه البيانات وزادها ان تقدير ان يكون الوجود زائدا
على الماهية فلان المحكوم عليه بالامكان اما موجود واما معدوم وحينئذ يعود ما ذكرنا
من نسبة الشيء الى نفسه ومن امكان حمل النقيض على النقيض وهو محال واعلم ان
ما فيه الجواب عن امثال هذه الشكوك قد تقدم فلا نعيده مرة اخرى فهذا اخر الكلام
في الاستدلال على واجب الوجود بامكان الذوات

الباب الرابع

في اثبات واجب الوجود بامكان الصفات نقول الاجسام متساوية في الجسمية ومختلفة
في المقادير والصفات والاشكال والاوضاع فاختصاص كل واحد منها بما اختص به
اما ان يكون لامر او لا لامر والاول محال لان وقوع الجائز من غير مؤثر يثبت انه يكون
لامر وذلك الامر اما الجسمية او ما يكون حالا فيها او ما يكون محلا لها او ما لا يكون حالا
فيها ولا محلا لها ثم هذا القسم على ثلثة اقسام اما ان يكون ذلك المباين جسما او جسمانيا
او لا جسما ولا جسمانيا والكل باطل سوى القسم الاخير وهو وجود مفارق غير
جسم ولا جسماني ثم هو اما ان يكون موجبا او مختارا والموجب باطل فتعين القول بالمختار

هذه المحسوسات الى مباين ليس بجسم ولا جسماني ويكون فاعلا بالاختيار لا موجبا بالذات
وهذه دلالة جيدة وافية باثبات كثير من المطالب الشريفة انما قلنا انه لا يجوز ان يكون
ذلك لنفس الجسمية لان الاجسام متساوية في الجسمية بدليل انه يصح تقسيم الجسم الى اللطيف
والكثيف والحار والبارد والفلكي والعنصري ومورد القسمة مشترك بين الاقسام
فيلزم ان يكون كونه جسما مفهوما واحدا في الكل ولانا اذا اعتقدنا وجود جسم فسواء
اعتقدنا بعد ذلك كونه لطيفا او كثيفا او سماء او ارضا فان اعتقاد كونه جسما يكون
باقيا ولولا ان الجسمية امر واحد في الكل والا لما كان الامر كذلك واذا ثبت ان
الجسمية امر واحد في الكل فلو اقتضت الجسمية صفة معينة او وصفا معينا للزم
اشتراك الاجسام باسرها في تلك الصفة وتلك الحالة لوجوب الاشتراك في المعلول
عند الاشتراك في العلة ولما كان ذلك باطلا علمنا انه لا يمكن تعليل هذه الاحوال
المختلفة بالجسمية وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون لامر حال في الجسمية وذلك لان ذلك
الحال اما ان لا يكون لازما للجسمية واما ان يكون لازما لها فلزومه لها اما ان يكون
لنفس الجسمية فيعود المحذور المذكور او لامر آخر فيفضي اما الى التسلسل وهو محال او
ينتهي الى نفس الجسمية ويعود المحال المذكور وان لم يكن لازما لها امتنع ان يكون علة
للصفات اللازمة لان الوصف المفارق يمتنع ان يكون علة للوصف اللازم ولقائل

انه لا يجوز ان يكون ذلك لامر يحل الجسم فيه وذلك لان محل الجسم ان كان مختصا بالحيز
كان جسما فيلزم تداخل الاجسام ويكون الكلام في ذلك الجسم كما في الاول وان لم يكن
مختصا بالحيز استحال حلول الجسم فيه لان ذلك الشيء حكم العقل عليه بانه ليس في شيء
من الاحياز البتة والجسم محكوم عليه بانه يكون في حيز معين والشيء الذي يكون في الحيز
المعين استحال ان يكون حالا في الشيء الذي لا يكون في شيء من الاحياز والعلم بذلك
ضروري وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون ذلك لمباين يكون جسما او جسمانيا لان ذلك
الجسم الذي فرضناه موثرا يكون قد اختص بتلك المؤثرية فيعود التقسيم الاول في علة ذلك
الاختصاص فثبت انه لا بد من اسناد ذلك الاختصاص الى مباين ليس بجسم ولا جسماني ولا يجوز
ان يكون موجبا لان الاجسام لما كانت متساوية في الماهية كانت متساوية في قبول كل
واحد من الصفات واذا كان المؤثر مباينا مجردا كان نسبته الى جميع القوابل
على السواء فحينئذ يكون اختصاص بعض تلك الاجسام بقبول بعض تلك الصفات عن ذلك
المباين المجرد دون بعض ترجيحا لاحد طرفي الممكن من غير مرجح وهو باطل ولما بطل
الموجب ثبت الفاعل المختار فثبت ان لهذه الاجسام مدبرا منزها عن ان يكون جسما
وجسمانيا ويكون مع ذلك فاعلا مختارا ثم هذه الدلالة لا تفيد القطع بكون ذلك المدبر
واجب الوجود لذاته فان اردنا نفي ذلك تمسكنا بالوجوه المذكورة فيما سلف

فان قيل لم لا يجوز ان يكون اختصاص الجسم بالامر المعين لا لامر قوله لان ذلك
الاختصاص امر جائز والجائز لا بد له من موثر قلنا اختصاص الشيء بالصفة عبارة عن
كونه موصوفا بها وموصوفية الشيء بالشيء لا يمكن ان يكون صفة ثابتة اما اولا فلانها
لو كانت ثابتة لكانت موصوفية الشيء بتلك الصفة صفة اخرى فيلزم التسلسل وهو محال
واما ثانيا فلانه يلزم قيام العرض بالعرض وهو محال فثبت ان موصوفية الشيء بالشيء لا يمكن
ان يكون امرا ثبوتيا واذا كان كذلك استحال تعليله لان العدم نفي محض وتعليل النفي
المحض محال سلمنا ان ما ذكرتموه يدل على كون ذلك الاختصاص ممكنا ولكن الوجوه المذكورة
في آخر الباب الثالث في نفي الامكان معارضة لذلك سلمنا ان ذلك الاختصاص ممكن
لكن لا نسلم افتقار الممكن الى المؤثر او نقول الممكن انما يفتقر الى المؤثر بشرط الحدوث
لو لم يكن اولى بالوجود ولا نسلم عدم الاولوية او نقول انما يفتقر الممكن الى المؤثر
بشرط الحدوث ولا نسلم حصول الحدوث او ان كان لا بد من موثر لكن لم لا يجوز
المؤثر عدميا فان التقسيم الذي ذكرتموه لا يستقيم الا في الموجودات وكل هذه
المقامات قد سبق تقريرها على الاستقصاء في الطريقة الاولى سلمنا ذلك فلم لا يجوز
ان يكون المقتضي لتلك الاحوال ذات الجسم قوله الاجسام متساوية في الجسمية قلنا
المعقول عندنا من الجسم ماهية يلزمها الحصول في الحيز والامتداد في الجهات وانه مع

مثله من ان يحصل بحيث هو ولا شك ان هذه اللوازم من باب الاحكام والصفات
والاشتراك في الاحكام لا يقتضي الاشتراك في الموصوفات واذا ثبت هذا فقول
قولكم الاجسام متساوية في الجسمية ان عنيتم به انها متساوية في انها ماهيات مقتضية
لهذه الاحكام فهذا مسلم ولكن ذلك لا يقتضي وقوع التساوي في تلك الحقائق التي
هي موصوفة بهذه الاحكام وان عنيتم به وقوع التساوي في تلك الحقائق فذلك ممنوع
وعلى هذا التقدير يخرج الوجهان اللذان عولتم عليهما وذلك ان مورد التقسيم لا بد
وان يكون مشتركا ولكن مورد التقسيم عندنا هو انه ماهية يلزمها هذه الاحكام
ولا نزاع في وقوع الاشتراك في هذا القدر انما النزاع في امر وراء ذلك سلمنا
ان ما ذكرتموه يدل على استواء الاجسام في الجسمية ولكن ها هنا ما يمنع منه وهو ان
المفهوم من الجسم لو كان امرا واحدا في كل الاجسام لكان تعين كل واحد منها امرا زائدا
عليه وذلك محال فالقول بان المفهوم من الجسم امر واحد محال بيان الشرطية هو
ان المفهوم من الجسم لما كان امرا واحدا في الكل والمفهوم من كون هذا غير مشترك بينه وبين
ذلك والا لكان هذا عين ذلك فيكونان واحدا لا اثنين وذلك محال واذا حصل الاتحاد في
الجسمية والتباين في التعين وما فيه الاتحاد غير ما فيه التباين فيلزم ان يكون تعين كل
واحد من الاجسام زائدا على كونه جسما وانما قلنا ان ذلك محال لوجهين الاول انه لو كان

تعين كل شيء زائدا على ماهيته لكانت هذه التعينات متساوية في المفهوم من التعين ومتباينة
في كون كل واحد منها ذلك التعين فيلزم ان يكون للتعين تعين آخر الى غير النهاية وهو
محال الثاني انه لو كان تعين كل شيء زائدا عليه فانضياف ذلك الزائد اليه
مسبوق بتعينه في نفسه لان الشيء ما لم يتعين في نفسه استحال ان يختص بصفة معينة فاذا
كان انضياف الزائد اليه مشروطا بتعينه ثم ان تعينه عبارة عن انضياف الزائد اليه
فحينئذ يلزم ان يكون الشيء مشروطا بنفسه او بما كان مشروطا به وانه محال واعلم
ان هذا الوجه يقتضي ان يكون كل شخص فانه يكون نوعه في شخصه ولا يكون ذلك
مختصا بالجسم بل هو مطرد في جميع الماهيات سلمنا ان المفهوم من الجسم امر واحد في
الكل فلم قلت انه يلزم من حصول المقتضي في الكل حصول الاثر في الكل اليس ان المتكلمين
زعموا ان نسبة القادر المختار الى جميع الاوقات نسبة واحدة ثم يحصل الاثر في وقت
خاص من غير مخصص فلم لا يجوز ان يكون نسبة المقتضي الى جميع الاجسام واحدة ثم يحصل
الاثر في جسم واحد من غير مخصص سلمنا انه لا يجوز ان يكون ذلك لنفس الجسمية فلم لا يجوز
ان يكون ذلك لامر حال في الجسمية قوله يلزم التسلسل قلنا لم لا يجوز ان يكون المقتضي
لحصول هذه الصفة صفة اخرى كانت موجودة قبل هذه الصفة وهذا الاحتمال لا يندفع
الا باقامة الدليل على بطلان حوادث لا اول لها واتم ما ذكرتموه سلمنا ذلك فلم لا يجوز

ان يكون لمحل الجسمية وذلك لان من مذهب الفلاسفة ان لكل فلك هيولى مخالفة
في الماهية لهيولى الفلك الآخر فالمقتضي لما اختص به كل فلك من الصفات والاحوال
هيولاه فاما الذي ذكره من الدلالة على نفي الهيولى فهو معارض بما تقدم
في الباب الثالث من ان الجسم المتصل يقبل الانفصال وذلك يقتضي ان يكون للجسم
هيولى سلمنا انه لا بد من الاعتراف بمباين غير جسم ولا جسماني فلم لا يجوز ان يكون
موجبا قوله لو كان كذلك لكان اختصاص بعض الاجسام بقبول بعض الآثار ترجيحا
للممكن من غير مرجح قلنا وهذا ايضا لازم عليكم في القادر فان قلت انما اختص
فعل القادر بالوقت المعين لتعلق ارادته بايقاعه في ذلك الوقت قلت تعلق
ارادته بايقاعه في ذلك الوقت اما ان يكون جائزا او واجبا فان كان جائزا فاما ان يكون
لمخصص آخر فيلزم التسلسل واما ان كان لا لمخصص فحينئذ قد وقع الممكن لا عن مرجح
واذا جاز هناك فلم لا يجوز مثله في الموجب واما ان كان واجبا فاما ان يكون
ذلك الوقت متميزا عن ساير الاوقات فيما لاجله استحق ذلك التعلق الخاص او لم يكن
كذلك فان حصل التميز فلم لا يجوز حصول مثله في الموجب وان لم يحصل مع ان الارادة
توجب تعلقها بايقاع ذلك الفعل في ذلك الوقت دون ساير الاوقات فلم لا يجوز ايضا
ان يقال ان الموجب موجب لذاته ايقاع الفعل في ذلك المحل لا لمخصص السند الجواب

قوله الموصوفية ليست امرا ثبوتيا والا لم يكن تخلله قلنا سواء كانت الموصوفية
امرا ثابتا او لم يكن لكنا نبد بفطرة العقل ندرك التفرقة بين ما اذا كان العرض
في هذا المحل وبين ما اذا كان في محل آخر فيصح ان نطلب علة هذا الاختصاص واما
بيان ان الممكن لا بد له من مؤثر وان القول بالاولى باطل وامتناع الحدوث بلا
واستناد الاثر الموجود الى المعدوم باطل وكل ذلك فقد تقدم في الابواب
المتقدمة قوله الاجسام متشابهة في الاحكام ام في الذوات فاما في الاحكام
فغير مسموع واما في الذوات فلانا لم نعقل الذات لكنا نعقل ثبوت هذه
الاحكام لها وليس الذات الا كونه حجما وحيزا وذلك امر مشترك بين كل
الاجسام فعلمنا ان ذوات الاجسام متماثلة اما المعارضة فجوابها ان تعين
كل شيء عبارة عن انه ليس غيره وذلك قيد عدمي وعلى هذا التقدير يندفع الاشكال
قوله لم قلتم انه يلزم من الاشتراك في المقتضي الاشتراك في الحكم قلنا لان ذلك
المقتضي لو استعقب الحكم تارة ولم يستعقبه اخرى لكان تخصيص وقت مستعقبا لذلك
الحكم ان توقف على انضمام قيد آخر اليه فحينئذ يكون المقتضي هو المجموع الحاصل منه
ومن غيره فلا يكون هو وحده مقتضيا وقد فرضنا كذلك هذا خلف وان لم يتوقف
فحينئذ صيرورته مستعقبا للحكم في وقت دون وقت يكون ترجيحا للممكن من غير مرجح

وهو محال هذا اذا كان المؤثر موجبا اما اذا كان مختارا فالسؤال زايل لان
القادر يمكنه ان يرجح احد مقدوريه على الآخر لا لمرجح قوله القول بانه لا يجوز
ان يكون كل لازم لاجل ملزوم آخر الى غير النهاية انما يظهر اذا ابطلنا حوادث
لا اول لها قلنا لا حاجة بنا الى هذا الاصل في هذا المقام بل نقول المؤثر
في الشيء لا بد وان يكون موجودا معه فلو كان كل لازم لاجل لازم آخر لزم وجود
لوازم لا نهاية لها دفعة وذلك محال وهذا الكلام مع جميع مقدماته مذكور
في الطرف الاول قوله لم لا يجوز ان يكون ذلك الاختلاف لاجل الهيولى قلنا قد
اقمنا الدليل على بطلان الهيولى وشبهتهم في اثبات الهيولى قد اجبنا عنها في الباب
الثالث قوله بتسليم وجود هيولى محدث لم لا يجوز ان يكون موجبا قلنا لما ذكرنا
ان اختصاص كل جسم بشكله الخاص عنه يكون ترجيحا للممكن من غير مرجح واما
المعارضة بالقادر فقد سبق الجواب عنه

الباب الخامس في اثبات واجب الوجود بحدوث الذوات

اعلم ان جمهور المتكلمين عولوا
على هذه الطريقة وقالوا العالم محدث وكل محدث فله محدث فالعالم له محدث
فليعتقد في هاتين المقدمتين فلنبين

الفصل الاول في ان العالم محدث

والخوض في الدليل مسبوق بامور الاول في تفسير العالم وهو كل موجود سوى الله

تعالى وهو اما ان يكون متحيزا او حالا في المتحيز او لا متحيزا ولا حالا فيه والمتكلمون
استدلوا على حدوث المتحيز وحدوث ما يكون حالا فيه لكن ذلك انما يكون دليلا على حدوث
العالم ان لو اقاموا الدلالة على نفي القسم الثالث وقد عولوا في ذلك على وجهين
الاول وهو انا لو فرضنا موجودا ليس بمتحيز ولا حالا فيه سوى الله تعالى لكان مشاركا
لله تعالى في هذا الحكم ولو كان كذلك لكان مثلا لله تعالى وهو محال وجوابه ان
الاشتراك في الاحكام الثبوتية لا يقتضي الاشتراك في الموصوفات فكيف في المفهومات
السلبية ولو كان الاشتراك في السلوب يقتضي التماثل لكانت المختلفات باسرها متماثلة
فان كل مختلفين ولا بد وان يشتركا في سلب ما عداهما عنهما الثاني قالوا
ان عنوا انهم لم يعرفوا عليه دليلا فذاك حق لكن هذا القدر لا يوجب نفي الشيء وان
عنوا انه لا دليل عليه في نفس الامر فذاك ممنوع **البحث الثاني** في تفسير الحادث
وفيه قولان احدهما انه المسبوق بالعدم والثاني انه المسبوق بالغير اما الاول
فقد اعترضوا عليه من وجوه احدها ان كون الشيء سابقا على غيره مفهوم ثبوتي
يستحيل جعله وصفا للعدم وثانيها ان تقدم العدم ان كان يعني به كون العدم سابقا كونه
معدوما في زمان مضى فهذا المعنى لا يتحقق الا عند ثبوت الزمان فاذا كان تقدم
العدم على الوجود ذاتيا يلزم كون الزمان ازليا وان كان يعني به شيئا آخر فلا بد

من بيانه وثالثها انك تعني بتقدم العدم انه كان معدوما ثم صار موجودا فهذا
يقتضي كون المعدوم شيئا لان قولك انه كان معدوما وصف له بالعدم ووصفه بالعدم
لا يعقل الا عند تقرره مع العدم لكن القول بان المعدوم شيء باطل وان كنت تعني به شيئا
آخر فلا بد من بيانه واما المعتبر الثاني في السؤال الاول والثاني فما وطالب
عنه في الثاني وجوابه انه لا شك ان بعض اجزاء الزمان متقدم على البعض وان ذلك
التقدم ليس بزمان آخر والا وقع التسلسل واذا كان كذلك لم يلزم من كون الشيء
سابقا على غيره وجود الزمان فزال السؤال البحث الثالث في مذاهب الناس
في هذا الباب والوجوه الممكنة في هذه المسألة لا تزيد على خمسة لان العالم اما
ان يكون محدث الذات والصفات او قديم الذات والصفات او قديم الذات
محدث الصفات او بالعكس او يتوقف في كل هذه الاقسام اما الاول فهو قول جمهور
ارباب الملل والنحل من المسلمين والنصارى واليهود والمجوس واما القسم الثاني فهو
قول ارسطاطاليس واصحابه مثل ثاوفرسطس وثامسطيوس والاسكندر الافروديسي
وبرقلس وفرفوريوس ومن المتاخرين ابي نصر الفارابي وابي علي بن سينا وذكر يحيى
النحوي على برقلس ان ارسطاطاليس اول من قال بهذا القول واما القسم الثالث
وهو ان العالم قديم في ذاته محدث في صفاته فهذا القول يحتمل وجهين فالاول

ان الاجسام قديمة ولكنها ما كانت مركبة على الشكل الذي عليه العالم ثم تركبت
فحدث هذا العالم بسماواته وكواكبه وهو قول جميع الفلاسفة الذين تقدموا ارسطاطاليس
كثاليس وانكساغورس وانكسيمانس وانبذقلس وفيثاغورس وسقراط ومذهب جميع
الثنوية كالمانوية والديصانية والمرقونية والماهانية والمردقية ثم
اختلف هؤلاء في موضعين احدهما ان الجسم الذي تركب عنه العالم اي جسم هو
فزعم ثاليس الملطي انه الماء لانه قابل كل الصور وزعم انه اذا انجمد صار ارضا
واذا لطف صار هواء ومن صفوة الهواء تكون النار ومن الدخان تكون
السماوات ويقال انه اخذ ذلك من التوراة لانه جاء في السفر الاول منها ان
الله تعالى خلق جوهرا ثم نظر اليه نظر الهيبة فذابت اجزاؤه فصارت ماء ثم
ثار من الماء بخار كالدخان فخلق منه السماوات وظهر على وجه الماء مثل زبد البحر
فخلق منه الارض ثم ارساها بالجبال وزعم انكسيمانس انه الهواء وكون
النار من لطافته والماء والارض من كثافته وزعم ايرقليطس انه النار وكون
الاشياء عنها بالتكاثف وزعم آخرون انه الارض وكون الاشياء عنها بالتلطف
وزعم انقدرس انه البخار وكون الهواء ثم النار عنه بالتلطيف والماء
والارض بالتكاثف وحكى ارسطاطاليس عن انكساغورس ان اصل الاشياء هو الخليط

التي لا نهاية لها وهو اجسام غير متناهية فيه من كل نوع اجزاء صغيرة طبيعة
واحدة مثلا فيه اجزاء على طبيعة واجزاء على طبيعة الخبز فاذا اجتمع من تلك الاجزاء
شي كثير وصار بحيث يحس به ربما ظن انه حدث وبنى على هذا القول انكار
المزاج والاستحالة وقال بالكمون والظهور وحكى ابلوطرخس عن انكساغورس
انه زعم ان ذلك الخليط كان ساكنا في الازل ثم ان الله تعالى حركه فكون منه هذا
العالم وزعم ديمقراطيس انها اجزاء صغيرة كرية الشكل قابلة للقسمة
الوهمية غير قابلة للقسمة الانفكاكية متحركة لذواتها حركات دائمة ثم اتفق
في تلك الاجزاء ان تصادمت على وجه خاص فحصل من تصادمها على ذلك الوجه هذا
الشكل للعالم فحدثت هذه السموات والارضون ومن الناس من قال بهذا القول
الا انه جعل تلك الاجزاء غير كرية لكن مثلثة او مربعة لئلا يلزمهم الخلاء واما
الثنوية فزعموا ان العالم انما حدث من تركيب النور والظلمة وزعموا ان تلك
الانوار والظلم اجسام ازلية البحث الثاني عن انه لم حدث هذا العالم عن تلك
الاجسام الازلية حين حدث لا قبل ولا بعد فاما ديمقراطيس فانه جعل اتفاقيا
لانه جعل تلك الاجزاء متحركة لذواتها وانما اتفقت مصادمتها على هذا
الوجه المخصوص في ذلك الوقت لا قبل ولا بعد ثم انه لما تركبت السموات وكانت

تلك الاجزاء متحركة اعتمد البعض على البعض فحصلت الحركة المستديرة كما تحصل
للسبيكة المذابة واما سائر الفلاسفة فلعلهم اثبتوا فاعلا مختارا الا انه لا يصح
منهم ان يقولوا انه حركها بعد ان لم يكن كذلك اما الحرنانيون فقد جعلوا السبب
التفات النفس الى الهيولى على سبيل الاتفاق الاحتمال الثاني من الاحتمالين اللذين
يمكن ان يقول به من ذهب الى ان العالم قديم الذات محدث الصفات هو ان الجسم
مركب من الهيولى والصورة والصورة هي الجسمية والتحيز والهيولى محل هذه الجسمية
فاثبتوا حدوث الجسمية وقدم الهيولى وهو قول الحرنانيين ومحمد بن زكريا وزعم
انه قول جل الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطاطاليس وحكى عن فيثاغورس
مقالة لا يمكن تعقلها الا بالحاقها بهذا الوجه فانه زعم ان المبادي هي الاعداد
المتولدة من الوحدات وزعم ان ما فوق العشرة انما يتولد اما عن العشرة او عنها
وعن اجزائها والعشرة انما تولدت من الواحد والاثنين والثلثة والاربعة فالاربعة
اصل الاعداد ثم ان الوحدة ان كانت مجردة عن الوضع فهي الوحدة وان صارت
فهي النقطة والاثنان اذا صار ذا وضع فهو الخط والثلثة اذا صار ذا وضع فهي
السطح والاربعة اذا صارت ذات وضع فهي الجسم فالحاصل انه جعل الكم المنفصل هيولى
الكم المتصل ولا يكثر استبعاد قوله لانه يقول ان قوام المركبات بالبسائط والبسائط

امور كل واحد منها في نفسه واحد ثم تلك الامور اما ان يكون لها ماهيات وراء
كونها وحدات او لا يكون فان كان الاول كانت مركبات لان هناك تلك الماهية
وتلك الوحدة وان كان الثاني كانت مجردة وحدات وقد عرفت انها لابد وان يكون
مستقلة بنفسها لانها بسايط والبسايط قبل المركبات واذا كان كذلك فالوحدات
امور قائمة بانفسها فان عرض الوضع لها صارت نقطة وخطا وسطحا وجسما على
التفصيل المذكور والا بقيت وحدات مجردة ولا استبعاد في ان يكون الشي مجردا
ثم تعرض له الوضع فيصير ذا وضع كما ان الهيولى عند ارسطاطاليس مجردة عن الوضع
في حد ذاتها ثم انها تصير ذات وضع بسبب الصورة الحالة فيها فهذا ما امكننا ان نقوله
في تقرير فيثاغورس والله العالم بغرضه واذا فرغنا عن هذه المباحث الثلثة
فلنشرع فيما يدل على حدوث الاجسام **المسلك الاول** لو كان الجسم ازليا لكان
في الازل اما ان يكون متحركا او ساكنا والقسمان باطلان فالقول بازليته باطل بيان
الشرطية ان كل جسم فلابد وان يكون حاصلا في الحيز ثم ان كان حصوله في ذلك الحيز مسبوقا
بحصوله في حيز آخر فهو المتحرك وان لم يكن كذلك فهو الساكن فقد ثبت الحصر بيان
انه يمتنع ان يكون في الازل متحركا لثلثة اوجه الاول ان ماهية الحركة تستدعي المسبوقية بالغير
لانها عبارة عن الحصول في الحيز بعد ان كان في حيز آخر وماهية الازلية تستدعي نفي

المسبوقية فالجمع بين الحركة والازلية جمع بين المسبوقية ونفيها وهو
محال **الثاني** هو ان كل الحركات ممكنة لذاتها وكل ممكن محدث فله موثر فلكل الحركات موثر
والموثر اما ان يكون موجبا او مختارا لا جايز ان يكون موجبا والا لزم ان يستمر اثره باستمراره
ولو استمر اثره باستمراره لما حصلت الحركة لان ماهية الحركة تنافي الاستمرار ولما
بطل الموجب تعين المختار فاذن جميع الحركات فعل فاعل مختار فكل ما كان كذلك كان
محدثا لان المختار انما يفعل بواسطة القصد الى التكوين والقصد الى التكوين لا يتحقق
الا حال الحدوث او قبله على اختلاف المذهبين فثبت ان الحركات باسرها محدثة ذات
بداية يستحيل تحققها في الازل **الثالث** ان كل واحد من الحوادث سبقه عدم مستمر ازلا
فاذا سبق كل واحد من الحوادث عدم ازلي كان مجموع عدمها ازليا واذا كان مجموع
عدمها ازليا امتنع في الازل ان يكون للحوادث وجود فانا لو قدرنا قدما لكان
ذلك القدم غير منفك من مجموع عدمها في الازل ولو لم يكن للحوادث في ذلك العدم
غير منفك عن وجودها فحينئذ يصدق على ذلك القدم انه قد انفك عن عدمها ولم ينفك
عن عدمها وذلك محال فثبت بهذه الوجوه الثلثة انه يمتنع كون الاجسام متحركة في الازل
وبيان انه يمتنع ان يكون في الازل ساكنة ان ذلك السكون اما ان يكون قابلا للعدم
او لا يكون فان لم يقبل العدم استحال زواله وكان يبقى ان لا يتحرك الجسم في وقت من الاوقات

هذا خلف وان كان قابلاً للعدم ولا شك انه قابل للوجود كان ممكناً ولا بد له من سبب
وذلك السبب اما ان يكون موجباً او مختاراً لا جائز ان يكون موجباً لان ذلك الموجب
اما ان يكون واجباً لذاته او منتهياً الى الواجب لذاته قطعاً للتسلسل وهو في الحالتين اما
ان يكون غنياً عن الشرط او مفتقراً اليه فان كان الشرط يكون واجباً لذاته او منتهياً الى
الواجب لذاته واذا كان للموجب وشرط الايجاب واجباً لذاته امتنع زوال الاثر ولزم
امتناع خروج الجسم عن حيزه هذا خلف وان كان المؤثر قادراً كان السكون محدثاً لما
بينا ان كل ما كان فعلاً للفاعل المختار كان محدثاً واذا كان كل سكون محدثاً
استحال كون الجسم في الازل ساكناً كما ثبت بما ذكرنا ان الجسم لو كان ازلياً لكان اما ان يكون
متحركاً او ساكناً وثبت فساد القسمين فيلزم ان لا يكون الجسم ازلياً فان قيل لم قلت
ان الجسم لو كان ازلياً لكان اما ان يكون متحركاً او ساكناً قوله لان كل جسم فلا بد وان
يكون حاصلاً في الحيز قلنا التصديق مسبوق بالتصور فما ماهية الحيز الذي تدعي حصول
الجسم فيه فان الحيز اما ان كان معدوماً او موجوداً فان كان معدوماً فما المراد من
حصول الجسم فيه وكيف يعقل حصول الموجود في المعدوم وان كان موجوداً فاما ان يكون
متحيزاً او مشاراً اليها في التحيز او لا متحيزاً ولا مشاراً اليها في التحيز فان كان متحيزاً فهو الجسم فقولكم
الجسم حاصل في الحيز معناه الجسم حاصل في الجسم فان اردت به الغيبة النفوذ والسريان

فذلك ظاهر البطلان لامتناع تداخل الاجسام وان اردت بها المماسة فيكون حاصل
كلامك ان كل جسم فانه لا بد وان يماسه جسم آخر وذلك ممنوع ثم انه منقوض بكلية العالم
فانه جسم ولا يماسه جسم آخر وان كان الحيز موجوداً او مشاراً اليه كان الحيز عرضاً فرجع
ذلك كل جسم فهو في الحيز الى ان كل جسم فهو حاصل في العرض فما المراد من كون الجسم حاصلاً
في العرض بل هذا الكلام الى البطلان اقرب لان العرض لما كان حاصلاً في الجسم فلو كان
الجسم حاصلاً فيه لكان كل واحد منهما حاصلاً في الآخر وهو محال وايضاً فعندكم الجسم
قد ينتقل عن حيزه فلو كان الحيز عبارة عن العرض القائم بالجسم لكان الجسم المنتقل عن
حيزه منتقلاً عن العرض القائم به وهو محال واما ان قيل الحيز موجود ليس بمتحيز
ولا مشاراً اليه فنقول ما المراد من كون الجسم حاصلاً في هذا الموجود وما المعقول من
هذه الغيبة بل كان فساد هذه اقرب الى العقل لان الذي لا يكون متحيزاً ولا مشاراً اليه
فانه لم يكن مشاراً اليه البتة والجسم مشار اليه وحلول المشار اليه فيما لا اشارة اليه
البتة غير معقول فهذا هو البحث عن ماهية الحيز لا يقال المراد من الحيز ابعاد
مجردة قائمة بانفسها ويكون الاجسام مستقرة فيها حال سكونها ويكون منتقلة من بعضها
الى بعض حال حركتها ويدل عليه امران الاول انا لو قدرنا خروج الماء من الكوز من غير
ان يدخل فيه شيء آخر البتة لا هواء ولا غيره فانا نعقل من طرفي الكوز بعداً وامتداداً

وذلك هو الفراغ الموجود بين احد جانبي الكوز الى الجانب الآخر الثاني هو ان المعقول من
المكان اما السطح الحاوي او البعد الخالي والاول باطل والا لكانت الحركة هي انتقال عن مفارقة
سطح متوجها الى سطح آخر ولو كان كذلك لكان الطاير الواقف في الهواء والحجر الواقف
في الماء عند جريان الهواء او الماء عليهما يجب ان يكونا متحركين لان الذي فرض مكانا
لهما قد تبدل عليهما وانما كانا ساكنين علمنا ان مكانهما غير السطوح المحيطة بهما ولما
بطل ذلك ثبت ان المكان هو البعد لانا نقول القول بالبعد باطل من وجهين اولهما
ان البعد الذي يفرض مكانا للجسم اما ان تصح عليه الحركة او لا يصح فان كان الاول فمن
المعلوم ان الحركة انتقال من جهة الى جهة فاذا كان للمكان حركة كان للبعد
الذي هو المكان مكان آخر وان كان ذلك المكان الآخر بعدا افتقر الى بعد آخر فيلزم
ان يكون هناك ابعاد متداخلة الى غير النهاية وذلك محال ومع تسليمه فالمقصود حاصل
لانها باسرها قابلة للحركة فاذا تحركت باسرها فقد انتقلت من جهة الى جهة فتلك الجهة
التي انتقل اليها كل الابعاد لا محالة ليس بعدا فالمكان ليس بعدا وان كان الثاني فامتناع الحركة
عن ذلك البعد اما ان يكون لماهيته او لامر لازم لها يوجب امتناع الحركة على الاجسام
حصول البعد فيها وان كان لامر غير لازم لها فيفتقر الى زوال ذلك الامر كان البعد
قابلا للحركة وحينئذ يرجع الكلام الى القسم الاول الذي بينا انه محال وثانيهما انه لو كان

المكان بعدا لزم اجتماع البعدين وهو محال بيان الشرطية ان المتمكن اذا حصل في المكان
فلو لم يتداخل بعداهما لكان اما ان يحل بهما معا فيكون المعدوم متمكنا في المعدوم وهو محال
او احدهما فيكون المعدوم متمكنا في الموجود او بالعكس او يصيرا متحدين وهو محال لان القول
باتحاد الاثنين محال بيان امتناع التالي ان البعدين لو تداخلا لارتفع المعاينة لانهما
متساويان في تمام الماهية وكل ما يمكن عروضه لاحدهما يمكن عروضه للآخر
فاذا تداخلا وكل ما يعرض عارضا لاحدهما كانت نسبته كنسبته الى الآخر فلم يكن بان يكون
عارضا لاحدهما اولى بان يكون عارضا للآخر فيكون عارضا لهما فيكون مشتركا بينهما
ولا تميز لاحدهما عن الآخر واذا لم يتميز احدهما عن الآخر بوجه من الوجوه ارتفعت
المغايرة بالكلية ثم نقول لم لا يجوز ان يكون الجسم في الازل متحركا واما الوجوه الثلثة
التي ذكرتموها فهي معارضة بالصحة فانها لا اول لها والا لزم ان يكون الشيء ممتنعا
لعينه من غير سبب وذلك يقتضي نفي الصانع وهو محال واذا كانت الصحة ازلية كان
حدوث حوادث لا اول لها صحيحا واذا كان صحيحا استحال الحكم عليه بالامتناع لما بينهما
من التعاند بتمامه فلم لا يجوز ان يكون ساكنا قوله سكونه اما ان يكون قابلا للعدم او لا يكون
قلنا هذا بناء على ان السكون امر وجودي وذلك ممنوع فلم لا يجوز ان يقال السكون عبارة
عن عدم الحركة حال سكونه ليس له صفة ثبوتية البتة لا يقال هاهنا مقامان الاول

ان يدل على كونه امرًا ثبوتيًا وهو من وجوه الاول ان الجسم حال سكونه حاصل في
الحيز والمعقول من كونه جسمًا غير المعقول من كونه حاصلًا في الحيز فاذن كونه حاصلًا في
الحيز مفهوم زائد على ذاته فهذا المفهوم الزائد اما ان يكون عدميًا او ثبوتيًا والاول
محال لان كونه غير حاصل في الحيز نقيض لقولنا انه حاصل في الحيز وقولنا انه غير حاصل في
الحيز اشارة الى العدم والعلم بذلك ضروري ولا نعتمد في ذلك على مجرد اللفظ لان اللفظ
قد يكون عدميًا والمعنى ثبوتيًا كقولنا هذا الشيء ليس بمعدوم لان العقل يشير الى ان هذا
اللفظ العدمي معنى ثبوتيًا فاما قولنا ليس في الحيز فالعقل لا يشير الا الى هذا العدم فيكون
هذا المفهوم عدميًا واذا كان ذلك عدميًا كان قولنا انه حاصل في الحيز ثبوتيًا ضرورة
ان احد النقيضين لما كان عدميًا كان الآخر ثبوتيًا وثانيها ان الجسم لم يكن متحركًا ثم صار
متحركًا فقد تبدلت المتحركية بالساكنية مع بقاء الذات فهاتان الحالتان لا بد وان يكونا
متغايرين ومغايرين للذات فاما ان يكونا وجوديين او عدميين او احدهما وجودية
والاخرى عدمية فان كان الاول فهو المطلوب وان كان الثاني فهو محال اما اولًا
فلان كل واحد منهما مناقضة للاخرى واذا كان كل واحد منهما عدمًا كان كل
واحد منهما مناقضًا للعدم ومناقض المعدوم موجود فكل واحد منهما موجود وقد فرضناهما
معدومين هذا خلف واما ثانيًا فلانهما لما كانا عدميين كان تبدل احدهما بالآخر

تبدل عدم بعدم وتبدل عدم بعدم مستند الى امتياز احد العدمين عن الآخر وامتياز احد
العدمين عن الآخر يستند الى كون كل واحد منهما متعينًا في نفسه ولا معنى للموجود الا
ذلك فاذن كل واحد منهما موجود وقد فرضنا ان الامر ليس كذلك هذا خلف واما
ثالثًا فلانا ندرك كونه متحركًا بالحس فانا ندرك بالبصر التفرقة بين الجسم حال كونه متحركًا
وحال كونه ساكنًا والمدرك بالبصر يستحيل ان يكون عدميًا فالمتحركية ليست عدمية فبطل
القول بان المتحركية والساكنية عدميتان واما القسم الثالث وهو ان يكون
احدهما ثبوتيًا والآخر عدميًا فهو ايضًا باطل لوجهين احدهما انه لا معنى للحركة الا حصولات
متعاقبة في احياز متعاقبة ولا معنى للسكون الا حصول واحد في حيز واحد فاذن لا فرق
بين الحركة والسكون الا في كون الحركة مسبوقة بشيء آخر وكون السكون غير مسبوق
بشيء آخر وهذه المسبوقية صفة عرضية فاما في الحقيقة فليس الا الحصول في الحيز فهذه
الماهية ان كانت عدمية كانت في الصورتين عدمية وان كانت وجودية كانت
في الصورتين كذلك ضرورة ان الماهية وذاتياتها لا تنقلب البتة بسبب العوارض الطارية
ولما ثبت بالدلالة ان احد الحالتين ثبوتية وجب القطع بكونهما ثبوتيين معًا وثانيهما
الكلام المشهور للمتكلمين وهو انه ليس القول بكون السكون عدمًا للحركة اولى من الحركة
فاما ان يكونا عدميين وهو محال او وجوديين وهو المطلوب المقام الثاني

هب ان السكون عدمي لكن ذلك العدم اما ان يكون واجبا او جائزا فان كان واجبا
امتنع زواله وان كان جائزا استند الى القادر والمستند الى القادر ليس بازلي فذلك
العدم المسمى بالسكون ليس بازلي وحينئذ تتم الحجة لانا نقول اما الوجه الاول
فلانا لا نسلم ان الحصول في الحيز زايد قوله لان المعقول من كونه جسما غير المعقول
من كونه حاصلا في هذا الحيز قلنا هذا معارض بامور احدها ان المعقول من كونه
سوادا غير المعقول من كونه حاصلا في هذا الحيز فيلزم ان يكون كونه حاصلا في هذا
الحيز زايدا عليه فيلزم قيام العرض بالعرض ثم ان الكلام في ذلك الزايد كما في الاول
ويلزم التسلسل وثانيها ان المعقول من كون الشيء واجبا او ممكنا غير المعقول من ماهيته
فيلزم من هذه المفهومات ان تكون زايدة على الذات ولزم التسلسل وثالثها ان هذه
الساعة قبل دخولها في الوجود تكون مستقبلة وعند دخولها في الوجود تكون حاضرة
وبعد زوالها تصير ماضية والمفهوم من كونها مستقبلة وحاضرة وماضية غير المفهوم
من ذاتها فيلزم ان تكون هذه المفهومات اعراضا قائمة بها وذلك محال لادائه الى
التسلسل ولانه يلزم قيام الصفة الموجودة بالموصوف المعدوم وهو محال ورابعها
ان المعقول من كون الشيء حالا او محلا او لازما او ملزوما وكليا وجزئيا غير المعقول من
ماهيته فيلزم منها ان تكون زايدة ولزم التسلسل واما الوجه الثاني فهو ايضا

منقوض فان الحادث بشرط كونه مسبوقا بالعدم يستحيل ان يكون ازليا فممتنع الوجود في الازل
لامتناع الجمع بين النقيضين ثم صار ممكن الوجود فيما لا يزال ولا لما وجد فقد انقلب
هناك الامتناع بالامكان مع انه يستحيل في الامتناع ان يكون وجوديا وفي الامكان ان يكون
وجوديا على ما مر تقريره ثم كل ذلك فقد وجد التبدل في هذه الصفة مع ان كل واحد من
المتبدلين عدمي وثانيها ان الله تعالى كان عند عدم هذا الحادث لم يكن موجودا
مع هذا الحادث ثم صار موجودا معه مع ان هذه المعية يستحيل ان تكون امرا ثبوتيا
والا لزم التسلسل وثالثها ان الله تعالى لم يكن سامعا للاصوات ولا مبصرا للموجودات
في الازل ثم صار سامعا مبصرا لها فيما لا يزال فلو اقتضى ذلك تبدل العدم بالوجود لزم
ان يحدث في ذات الله تعالى شيء وهو محال ورابعها انه في الازل لم يكن عالما بوجود
العالم ثم فيما لا يزال صار عالما بوجود العالم فقد وقع التبدل من غير تجدد صفة
والا لكان القول في العلم بحدوث ذلك العلم كالقول في ذلك العلم فيلزم حدوث علوم
لا نهاية لها دفعة واحدة وهو محال سلمنا انه لا بد من كون احد المتبدلين امرا
ثبوتيا فلم لا يجوز ان يكون السكون عدم قوله الحركة عبارة عن الحصول في حيز بعد
ان كان في حيز آخر والسكون عبارة عن الحصول في حيز بعد ان كان في عين ذلك الحيز قلنا
لا نسلم ان الحركة عبارة عن الحصول في الحيز بعد ان كان في غيره بل الحركة عبارة عن الانتقال

من احد الحيزين الى الحيز الآخر بقرينة ان المتحرك ما دام يكون حاصلا في الحيز المنتقل
اليه فقد انقطعت الحركة فعلمنا ان الحركة حالة لا تحصل الا فيما بين هذين الحالين ثم ثبت
ان الحركة لا يمكن ان يكون عبارة عن الحصول في الحيز واذا بطل ذلك بطل قولكم
انه لا فرق بين الحركة والسكون الا في الامور العرضية قوله ثانيا ليس القول
بان السكون عدم الحركة اولى من القول بان الحركة عدم السكون قلنا هذا من المقدمات
القاسية فانه بعد ان كان المراد من قولك ليس هذا اولى من ذاك في ذهني وخاطري
فهذا مسلم ولكن ذلك لا يفيد الا الشك في الشيء لا القطع بكونهما وجوديين او عدميين وان اردت
انه ليس هذا اولى من ذاك في نفس الامر فما الدليل فان النزاع ما وقع الا فيه قوله
ثالثا هب ان السكون عدمي لكن ذلك العدم اما ان يكون واجبا او جائزا قلنا العدم
نفي محض فلا يمكن وصفه بالوجوب والجواز وايضا فهذا الكلام ان صح قدح في حدوث
العالم لانه يقال لو كان العالم معدوما في الازل لكان ذلك العدم اما ان يكون واجبا
او جائزا فان كان واجبا لزم ان لا يزول فكان يلزم ان لا يوجد العالم البتة وان كان
جائزا وجب استناده الى القادر فيكون ذلك العدم اولى فيقبل ذلك الاول يلزم
ان يكون موجودا فيكون العالم ازليا فثبت ان الكلام الذي ذكرتموه لو صح لقدح في
حدوث العالم سلمنا ان ما ذكرتم يدل على ان الحصول امر ثبوتي لكنه معارض بوجه

آخر وهو ان الحصول في الحيز نسبة مكيفة والنسبة يمتنع ان يكون ثبوتيا فالنسبة
المكيفة يمتنع ان يكون امرا ثبوتيا اما قولنا الحصول في الحيز نسبة مكيفة فهو معلوم
واما قلنا ان النسبة يمتنع ان يكون امرا ثبوتيا فلانها لو كانت امرا ثبوتيا لكان اينما
حصل مسمى النسبة كان ثبوتيا فكان انتساب ذلك المسمى الى محله زائدا عليه ولزم التسلسل
واما قلنا ان النسبة لما لم يكن ثبوتيا لم يكن النسبة المكيفة امرا ثبوتيا لان كيفية النسبة
صفة للنسبة فاذا كانت النسبة عدمية وكانت كيفيتها ثبوتية لزم قيام الموجود بالمعدوم
وهو محال سلمنا ان السكون امر ثبوتي فلم قلت انه لا بد وان يكون محدثا قوله
ذلك السكون اما ان كان واجبا او جائزا واجبا استحال زواله فكان يلزم ان لا يخرج
الجسم عن حيزه البتة قلنا هذه الدلالة لو صحت فانما تصح في الاجسام التي رأيناها خرجت
عن احيازها اما القسم الآخر الا ان يقال الاجسام متساوية فيصح على كل واحد منها ما صح على
الآخر لكن الكلام في تساوي الاجسام قد سبق في الباب الرابع سلمنا ان السكون
جائز فلم قلت لا بد له من المقتضي ولم لا يجوز ان يكون افتقار الممكن الى المقتضي مشروطا
بحدوثه وعلى هذا التقدير لا نعلم حاجته الى المقتضي الا اذا علمنا حدوثه فاذا استفدنا
العلم بحدوثه من تلك المقدمة وقع الدور سلمنا انه لا بد من المقتضي فلم قلت ان المقتضي
لا بد وان يكون مختارا والكلام في هذا المقام قد سبق في الباب الرابع سلمنا استنادها

الى المختار فلم قلت ان كل ما كان فعلا للفاعل المختار وجب ان يكون محدثا بيانه هو ان
دليلكم لا يتم الا اذا حكمتم بان الممكن مفتقر الى المؤثر سواء كان حال حدوثه او حال
بقائه فانه لو لم يكن كذلك بل كان شرط افتقاره الى الفاعل حدوثه فحينئذ لا تعلمون افتقار
هذا السكون الجائز الى المؤثر الا اذا علمتم حدوثه وحينئذ يقع الدور على ما تقدم تقريره
فثبت ان هذا الدليل لا يتم الا اذا حكمتم بافتقار الممكن الى المؤثر حالتي حدوثه وبقائه
واذا اعترفتم بوجود استناد الممكن حال بقائه الى الفاعل لزمكم ان تقولوا انه ليس من شرط
استناده الى الفاعل المختار كونه حادثا واذا اعترفتم بذلك سقط قولكم يلزم من استناد
هذا السكون الى الفاعل المختار كونه حادثا سلمنا ان ما ذكرتم يدل على ان المستند
الى المختار لا بد وان يكون محدثا لكن هاهنا ما يوهم نقيض ذلك وهو من وجهين
احدهما هو ان الباقي حال بقائه ممكن وكل ممكن محتاج فالباقي حال بقائه محتاج الى المؤثر
مستند اليه فلم يكن الاستناد الى المؤثر مشروطا بالحدوث وثانيهما ان الحدوث عبارة
عن وجود سبقه عدم والعدم مناف للتأثير والاثر ومنافي الشيء يستحيل ان يكون شرطا
فالعدم ليس بشرط في الاستناد واذا اسقط العدم عن درجة الاعتبار سقط الحدوث ايضا
عن درجة الاعتبار الجواب قوله ما الحيز قلنا لا حاجة الى تفسيره فانا نعلم
بالضرورة ان كل متحيز فلا بد وان يكون بحيث يشار اليه انه هاهنا او هناك وهذا هو المراد

من حصوله في الحيز ونعلم بالضرورة ايضا انه اما ان يكون مستقرا على ذلك الموضع
فيكون ساكنا او غير مستقر عليه فيكون متحركا فكان البحث عن ماهية الحيز ساقطا قوله
لم لا يجوز ان يكون الجسم متحركا قلنا للوجوه الثلثة المذكورة وايضا فمعارضتها بالشبهة
ساقطة وذلك لان الحوادث قبل حدوثها لم تكن ذوات وحقائق بل هي نفي محض وعدم
صرف واذا كان كذلك استحال الحكم عليه بانه ممكن او ممتنع واذا كان كذلك بطل قولهم
انها لو لم تكن ممكنة لكانت ممتنعة قوله لم قلت ان السكون امر ثبوتي قلنا المعتمد هو انا
نحس ان الجسم قد يصير متحركا بعد كونه ساكنا والتبدل المحسوس يقتضي كون احد المتبدلين
وجوديا والا لكان العدم الصرف مبصرا وهو محال لا يقال لا نسلم بان الحركة
محسوسة فان السفينة قد يكون في غاية الحركة مع انها نظنها ساكنة بل المحسوس انما هو
التبدل في المسامتات لانا نقول هب ان الامر كذلك الا ان تبدل المسامتات
المحسوسة لا بد وان يكون امرا وجوديا والا لكان العدم مبصرا وهو محال واذا ثبت
ان المتحركية امر ثبوتي وجب كون السكون امرا ثبوتيا لما بينا انه لا تفاوت بينهما
في الماهية قوله لا نسلم ان الحركة عبارة عن الحصول في الحيز بل هي عبارة عن الانتقال
من حيز الى حيز قلنا ما ذكرتموه انما يتم على القول بنفي الجوهر الفرد اما على القول
باثبات الجوهر الفرد فالاشكال زائل لانه لو لم يكن الخروج عن الاول دخولا في الثاني

لكان سببه المنوي شرط فيلزم الانقسام واما سائر الاسولة فقد سبق الجواب عنها في
الباب الرابع قوله دليلكم لا يتم الا اذا اعترفتم باستناد الممكن الى المؤثر وذلك يوجب
الاعتراف بان الاستناد الى القادر لا يقتضي حدوث المستند قلنا نحن نعترف بان الباقي
حال بقائه لا بد له من مبق ولكنه حال بقائه لا يستند الى المكون والا لزم تكوين الكائن
وهو محال فلما ثبت وجود استناد السكون الى المكون وجب الحكم بحدوثه وهو المطلوب
وهذا هو الجواب عن الوجهين اللذين ذكروهما في المعارضة **المسلك الثاني**
ان نقول لو كان الجسم ازليا لكان حصوله في الحيز ازليا فيستحيل ان يكون الجسم ازليا انما
الشرطية فضرورية لان الجسم لا يعقل وجوده الا اذا كان بحيث يمكن ان يشار اليه
وذلك هو المعقول من حصوله في الحيز واما قلنا انه يستحيل ان يكون حصوله في الحيز
ازليا لان حصوله في الحيز اما ان يكون واجبا لذاته او جائزا لذاته والاول باطل والا
لامتنع خروجه عن حيزه والثاني يقتضي استناد حصوله في الحيز الى الفاعل المختار وكل
ما استند الى الفاعل المختار كان محدثا فحصوله في الحيز محدث فلا يكون ازليا ومقدمات
هذه الدلالة صارت مبرهنة في المسلك الاول وهذه الطريقة ترجع حاصلها الى الاكتفا
ببعض مقدمات المسلك الاول **المسلك الثالث** الجسم لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو
عن الحوادث فهو حادث فالجسم حادث انما قلنا انه لا يخلو عن الحوادث لانه لا يخلو

عن المتحركية والساكنية وهما حادثان ويفتقر هاهنا الى امور ثلثة احدها ان المتحركية
والساكنية امران زائدان على الجسم وثانيها ان الجسم لا ينفك عنهما وثالثها انهما حادثان
وحينئذ يحصل ان الجسم لا يخلو عن الحوادث واما قولنا وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث
فان تلك الحوادث اما ان يكون لها بداية او لا يكون والثاني باطل للوجوه الثلثة المذكورة
في المسلك الاول فثبت ان لها بداية واذا ثبت امتناع خلو الجسم عنها وثبت ان لها اولا وجب
ان يكون للجسم اول ومقدمات هذه الدلالة هي التي صارت مبرهنة في المسلك الاول ثم
المتمسكون بهذه الطريقة فريقان احدهما الذين يقولون لا معنى للحركة والسكون
الا نفس كون الجسم حاصلا في الحيز وثانيهما الذين يقولون الحركة والسكون عبارة
عن معنى يوجب كون الجسم حاصلا في الحيز وكلام هؤلاء ضعيف جدا الا ان يتعدى
الثبوت فان نتيجة الدليل لا يختلف فان كل ما يقوله الفريق الاول في نفس الحصول
في الحيز يقوله الفريق الثاني في علة الحصول في الحيز **المسلك الرابع** في حدوث
الاجسام كل جسم متناهي القدر وكل متناهي القدر محدث فكل جسم محدث انما قلنا
ان كل جسم متناهي القدر لوجهين الاول لو وجد بعد لا نهاية له من جانب واحد
او من الجانبين كليهما فانه يمكننا ان نفرض فيه نقطة فيكون الخط متناهيا من هذا الجانب
فاذا ضممنا الى هذا الجانب شبرا آخر فقد زدناه خطا آخر ثم اطبقنا في الوهم طرف

هذا الخط الاول وابتدأنا فاما ان يظهر التفاوت بينهما او لا يظهر فان ظهر فاما ان يظهر من
هذا الجانب وهو محال لانا فرضناهما منطبقين من هذا الجانب او من الجانب الآخر فيلزم
ان يتناهى الناقص والا لم يظهر التفاوت والزائد زاد عليه بشيء واحد والمتناهي
مع المتناهي متناه فالكل متناه **فان قيل** تطبيق البعد الناقص على البعد الزائد يستدعي
جر الناقص او دفع الزائد وذلك لا يعقل الا في المتناهي فالقول بامكان هذا التطبيق
لا يعقل الا بعد القول بالنهاية فبناء النهاية عليه دور **الجواب** من وجهين الاول انا نقيم
البرهان القاطع على ان جر الطرف الناقص الى طرف الزائد ممكن من غير حاجة في
ذلك البرهان الى بيان ان المجرور متناه او غير متناه ثم بعد ذلك ان لزم من امكان
الجر كونه متناهيا من الطرفين صار ذلك حجة اخرى في تناهي الابعاد ولا يصير قادحا
في الحجة المذكورة والدليل على امكان الجر ان ذلك الخط لا بد وان يكون مشتملا على
اشبار كثيرة سواء كانت متناهية او غير متناهية وطبيعة واحد منها مساوية
لطبيعة الآخر وكل ما صح على احد المثلين صح على الآخر فصح على كل واحد من تلك الاشبار
ان يحصل في موضع الشبر الآخر سواء تناهت تلك الاشبار او تناهت وحينئذ يثبت
امكان جر الناقص الى طرف الزائد وهو المقصود الثاني هب انه يتعذر التطبيق
ولكن البرهان بعد قائم لان احدهما اذا زاد على الآخر بقدر شبر واحد فاذا ابتدأنا من

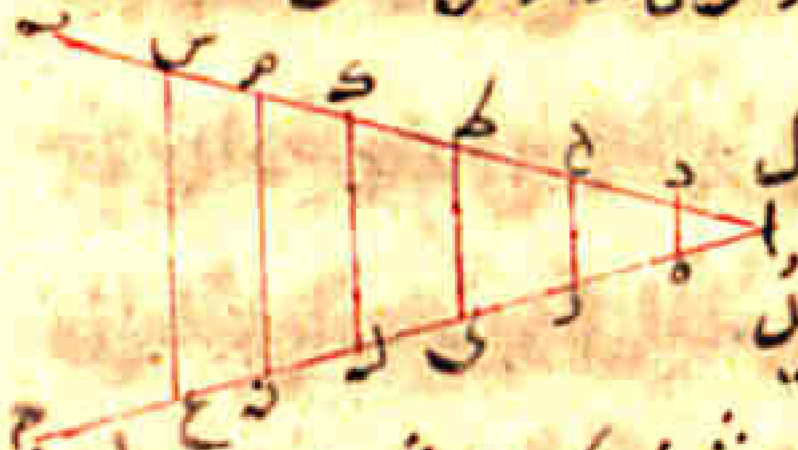
لم يتناه

82

طرف الخط الزائد فقد حصل فيه الشبر الاول ويليه الثاني ثم الثالث وهلم جرا وكذا
اذا ابتدأنا من طرف الخط الناقص فانه يعرض فيه الشبر الاول ثم الثاني ثم الثالث وهلم جرا
ثم لا يخلو اما ان يوجد بحسب كل مرتبة من مراتب الاعداد الموجودة في احدهما مرتبة
مثلها في الخط الآخر او لا يوجد فان كان الاول صار الزائد مثلا للناقص وهو محال وان كان
الثاني فقد وجد في احد الخطين مرتبة في العدد غير موجودة في الثاني فيكون الناقص
والزائد متناهيين **البرهان الثاني** اذا فرضنا خطا غير متناه وفرضنا كرة خرج
من مركزها خط متناه مواز للخط الاول ثم فرضنا ان الكرة تحركت حتى صار الخط الخارج
من مركزها مسامتا للخط الاول بعد ان كان موازيا فلما صار مسامتا للخط الاول بعد
ان لم يكن مسامتا له فقد حدثت تلك المسامتة بعد ان لم يكن فهناك نقطة هي اول نقط المسامتة
لكن الخط الذي لا نهاية له لا يمكن ان يحصل فيه نقطة هي اول نقط المسامتة لان كل نقطة
فرضناها اول نقط المسامتة فالمسامتة وقعت مع ما فوقها اولا فاذن يمتنع في ذلك الخط
نقطة هي اول نقط المسامتة وقد كان في ذلك الخط واجبا هذا خلف **فان قيل** حركة الخط لا تتعلق
بهذه المسامتة وانما يتعلق باسبابها فاذا وقعت اسبابها تحركت سواء حصلت المسامتة او لم تحصل
وايضا فهذه التقديرات انما توجد اذا كان الخطان الموصوفان موجودين لكنا لا نسلم
وجودهما اقصى ما في الباب ان وجودهما ممكن لكن المحذور انما يلزم من وجودهما لا من امكانهما

والجواب عن الاول انا بينا انه يلزم من فرض خط غير متناه ان يحصل فيه نقطة هي اول
نقط المسامتة وان لا يحصل فيه ذلك ولما كان ذلك محالا وكان المودي اليه هو فرضنا
ان ذلك الخط غير متناه علمنا ان ذلك الفرض محال وعن الثاني هب ان هذين الخطين غير
موجودين لكن لو فرضناهما غير متناهيين لكان وجودهما غير محال ولو لم يكونا محالين لما كان
اللازم عنه محالا لان الممكن الغير المحال لا يلزم منه محال لكنا بينا انه يلزم المحال فيلزم ان يكون
المحال لازما منه وان لا يكون وذلك محال وقد احتج ابو علي بن سينا في كتاب الاشارات
على تناهي الابعاد بحجة اخرى ولخصها بعض المتاخرين وقال هذا البرهان مركب من
ثلث مقدمات شرطية متصلة وتكون جهات المقدمات والتوالي الامكان فالاولى انها
ان امكن ان يمتد بعد في خلاء او ملاء غير متناه لامكن في ذلك البعد امتدادان غير متناهيين
مبدؤهما واحد لا يزال البعد بينهما يتزايد بقدر واحد فهذه مقدمة بينة وثانيها
قوله ان امكن امتدادان غير متناهيين مبدؤهما واحد لا يزال البعد بينهما يتزايد بقدر
واحد لامكن ان ينفرج بين الخطين ابعاد متزايدة من بعد واحد عدتها غير متناهية وتلك
الابعاد الغير المتناهية متزايدة بقدر واحد وليكن ذلك القدر الواحد مقدار البعد
الذي يبتدي منه الابعاد ولزوم التالي في هذه القضية للمقدم ايضا ظاهر وهو لزوم عدم
التناهي في الابعاد المتزايدة لعدم التناهي في الامتدادين لانه لو وقف الابعاد على

حد ليس للزايد عليه امكان توقف الامتدادان ايضا على حد ليس للزايد عليه امكان
وثالثها قولنا ان امكن ان ينفرج بين الخطين ابعاد متزايدة من بعد واحد عدتها غير متناهية
ويكون تلك الابعاد الغير المتناهية متزايدة بقدر البعد التي يبتدي منه الابعاد لامكن ان يجتمع
امثال للبعد الاول عدتها غير متناهية في بعد واحد متناهي الطرفين ولا شبهة في
امتناع هذا التالي انما الشان في لزومه للمقدم وتقريره انا اذا فرضنا في الابعاد الغير



المتناهية خطي اب اج بعدا اولا وليكن ذلك
ه د وقررنا ان كل بعد يفرض بعد الاول فانه يزيد
مقدارا على ما قبله بمقدار ه د ولا شك ان في البعد الثاني وليكن ح ز مثلين للبعد الاول
الذي هو ه د وفي البعد الثالث الذي هو ي ط ثلثة امثال التي هو ه د وهو بعد متناهي
الطرفين وفي البعد الرابع الذي هو ك ل اربعة امثال البعد الاول الذي هو ه د وعلى
هذا بالغا ما بلغ واذا كان كل بعد وسط بين الخطين المفروضين فيه مثل للبعد الاول
في خط واحد متناهي الطرفين بعينها عدة الابعاد بعينها فلو كان احد منهما متناهيا او غير
متناه يستلزم كون الاخر كذلك فثبت انه ان امكن ان يكون الابعاد المذكورة غير
متناهية فلازم ان يكون الامثال المجتمعة في بعد واحد متناهي الطرفين غير متناهية
فقد ظهر ثبات المقدمات الشرطية الثلث ولما كان امتناع التالي ظاهرا كان امتناع

المقدمة مثله فثبت ان القول بوجود ابعاد غير متناهية محال وايضا صح في الهندسة
ان خطوط د ه ح ز ط ي ك ل م ن س ع خطوط متوازية فيكون نسبة ح د بعد
الجزئين الى ه د بعد الجزء الواحد كنسبة الجزئين اللذين مجموعهما آ ز الى جزء واحد
الذي هو آ ه ومعلوم ان الجزئين مثلين لجزء واحد فيكون في بعديهما ايضا مثلان للبعد
الاول وكذا القول في سائر الابعاد فعلم كل ذلك من تشابه المثلثات فيكون بكل
جزء يزداد فيه زاد في بعد الطرفين مثل البعد الاول وحينئذ يعود الفرض المذكور
هذا حاصل ما ذكره ذلك المتاخر في تقرير هذه الحجة فيقال له لا نزاع في
شيء من القضايا الا في الثالثة فان لزوم تاليها المقدمها غير بين قوله بكل بعد يوجد
بين الخطين المفروضين وجد مثل البعد الاول في خط واحد فيتناهى الطرفين قلنا قولك
وجد مثل البعد الاول في خط واحد كلام مشتمل على القيد الاول ولا نزاع فيه ولنا
القيد الثاني ففيه كل النزاع فلم قلت انه لما وجدت امثال البعد الاول لا نهاية لها
فانها باسرها لا بد وان توجد في خط فان قلت لان الابعاد متى كانت متناهية كان
الحكم المذكور واجبا فكذا اذا كانت غير متناهية قلت وما الجامع بين الصورتين فان محض
التمثيل فاسد ثم الفرق ان الابعاد متى كانت متناهية فيعرض هناك بعد آخر يحصل
فيه مجموع امثال البعد الاول واما اذا فرضناها غير متناهية استحال فرض تحدد

مشتمل على كل تلك الزيادات لان كل بعد يفرض فانه يوجد بعد آخر اعظم منه فلا يكون
هو مشتملا على ما فيه من الزيادة الحاصلة ان الابعاد اذا كانت متناهية كان البعد
الاخير مشتملا على جميع الزيادات التي تحته وانما وجب ذلك لكون ذلك البعد بعدا اخيرا
وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه في الابعاد الغير المتناهية فيظهر الفرق وبهذا الكلام
الضابط يظهر سقوط الوجه الهندسي لان ذلك لا يتمشى الا في خط ذي طرفين وذلك
لا يتم الا بالمصادرة على المطلوب فهذا هو الكلام في قولنا كل جسم فهو متناهي المقدار
واما قولنا وكل متناهي المقدار محدث فقد احتج المتكلمون عليه بانه لما كان
متناهيا ولا شك انه كان يمكن ان يوجد اعظم من ذلك او اصغر منه فاختصاصه بذلك
القدر لا بد وان يكون للفاعل المختار اذ لو كان موجبا لم يكن ايجاب بعض المقادير
اولى من ايجاب سائرها واذا ثبت استناد ذلك المقادير الى الفاعل المختار وكل
ما استند الى الفاعل المختار كان محدثا فلذلك المقادير محدثة ثم ان مقدار الجسم نفس ذاته
لانه لو كان عرضا حالا فيه لكان ذلك المحل اما ان يكون متحيزا او لا يكون فان كان
متحيزا او كان متقدرا فيفتقر الى محل آخر لا الى نهاية وهو محال وان لم يكن متقدرا لم يكن
متحيزا البتة والمقدار مختص بالحيز وحلول ما يكون في هذا الحيز في شيء لا يحصل
في حيز البتة محال فثبت ان مقدار الجسم نفس ذاته وكما قد بينا ان مقداره محدث

قبله ان يكون في الله محدثة هذا فما امكن ان يقال في تقرير هذه الطريقة **المسلك الخامس**
لو كان الجسم ازليا لكان في الازل قابلا للحوادث وهو محال فذلك محال بيان الشرطية
انا نرى الجسم الان قابلا للحوادث فانا نراه يسخن بعد ان كان باردا او يضيء بعد ان كان
مظلما ويسود بعد ان كان ابيض فهذه القابلية اما ان يكون من لوازمه او لا يكون
فان لم يكن من لوازمه كانت صفة منفصلة عن الذات فيكون في الذات قابلية لتلك
الصفة والكلام فيها كما في الاول ولا بد من الانتهاء الى قابلية تثبت للذات
لا بشرط شيء آخر وكل ما ثبت بالذات لا بشرط شيء آخر كان دائم الثبوت بدوام
الذات فاذا كان الجسم موجودا في الازل وجب ان تثبت له تلك القابلية فيثبت
ان الجسم لو كان ازليا لكان قابلا للحوادث في الازل وانما قلنا ان ذلك محال لان
قابلية الحوادث نسبة بينه وبين الحوادث وتحقق النسبة يتوقف على تحقق
المنتسبين فقابلية الحوادث اولا يكون موقوفة على امكان وجود الحوادث ازلا
لكن وجود الحوادث ازلا محال لان الحادث هو الذي له اول والازلي ما لا اول له
والجمع بينهما محال فثبت ان الجسم لو كان ازليا لكان في الازل قابلا للحوادث
وهذا محال فذاك محال **المسلك السادس** الجسم ممكن وكل ممكن محدث فالجسم محدث
وانما قلنا ان كل جسم ممكن للوجوه الصحيحة المذكورة في الباب الثاني وانما قلنا ان

كل ممكن محدث لان كل ممكن فلا بد له من مؤثر والمؤثر اما ان يكون موجبا او مختارا
والاول باطل والا لم يكن بعض الاجسام والهيئات والاعراض اولى من بعض
فلا بد وان يكون المؤثر مختارا والمستند الى المختار محدث فالجسم محدث
المسلك السابع لو كان الجسم قديما لكان قدمه اما ان يكون عدميا او ثبوتيا
والقسمان باطلان فالقول بقدمه باطل انما قلنا انه لا يجوز ان يكون قدمه عدميا
لان القدم نقيض الحدوث فلو كان القدم عدميا لكان الحدوث وجوديا وذلك
محال لانه لو كان وجوديا لكان اما ان يكون ذات الحادث او زائدا عليه والاول
باطل والا لبطل عند بطلان وصف الحدوث فيلزم ان لا يبقى شيء من المحدثات
والثاني باطل والا لكان ذلك الزائد ايضا حادثا فيكون حدوثه زائدا عليه ولزم
التسلسل وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون ثبوتيا لانه لو كان ثبوتيا لكان قدم الجسم
اما ان يكون نفس كونه جسما او زائدا عليه والاول باطل والا لكان العلم بكونه
جسما نفس العلم بكونه قديما ولو كان كذلك لكان العلم بقدمه ضروريا كما
ان العلم بكونه جسما ضروري وذلك ظاهر البطلان والثاني ايضا باطل لانه لو كان
قدمه زائدا عليه لكان ذلك الزائد اما ان يكون قديما او حادثا فان كان قديما
كان قدمه ايضا زائدا عليه فلزم التسلسل وان كان حادثا كان قدم القديم حادثا

وهو محال فهذه مجموع الوجوه الدالة على حدوث الاجسام اما القائلون بالقدم فقد
تمسكوا بامور اولها ان جميع الامور المعتبرة في كون الله تعالى موثرا في العالم لا يخلو اما ان
يقال انه كان حاصلا في الازل او ما كان حاصلا فان كان الاول لزم حصول الاثر معه
ابدا اذ لو قلنا ان الاثر ما كان حاصلا معه ثم صار حاصلا لحصول ذلك الاثر حين
حصل اما ان يقال انه كان موقوفا على تغير امر ما بالوجود او بالعدم او ليس كذلك فان كان
الاول كان الحاصل قبل ذلك التغير ليس تمام الموثر وقد فرضناه كذلك هذا خلف وان كان
الثاني كان اختصاص احد الوقتين بحدوث ذلك الاثر دون ما قبله او ما بعده ترجيحا للممكن
من غير مرجح وهو محال واما القسم الثاني وهو ان يقال جميع الامور المعتبرة في كون
الله تعالى موثرا في العالم ما كان حاصلا في الازل ثم حدث فحينئذ يكون الكلام في حدوث
ذلك الشيء كالكلام في حدوث العالم فيلزم التسلسل لا يقال لم لا يجوز ان يقال ان الفاعل
المختار اراد في الازل احداثه في الوقت المعين دون ما قبله او ما بعده اما لان تلك
الارادة تقتضي لذاتها ذلك التعلق الخاص او لاشتمال ذلك الوقت على مصلحة
لا نعلمها او يقال انما اختص بذلك الوقت لان القادر يمكنه ترجيح احد مقدوريه
على الآخر لا لمرجح لانا نجيب عن الاول من ثلثة اوجه اولها ان ارادة الله تعالى
لما اقتضت حدوث العالم في ذلك الوقت كان في ذلك الوقت احد الامور المعتبرة

في موثرية الله تعالى في وجود العالم فذلك الوقت ان كان حاضرا في الازل كان الموثر
وشرط التاثير حاضرا في الازل فيلزم حصول الاثر في الازل وان لم يكن جميع الامور
المعتبرة في الموثرية حاصلة فيكون الكلام في حدوثه كالكلام في حدوث العالم وهكذا
القول في قولهم انما حدث العالم في ذلك الوقت لاختصاص ذلك الوقت بمصلحة خفية
لا نعلمها الا الله لان الكلام في طلب حدوث تلك المصلحة في ذلك الوقت عائد بعينه بهذا
التقدير ان هذا السؤال غير وارد على التقسيم المذكور لان ذلك الوقت ان كان حاضرا
في الازل كان نفس القسم الاول من التقسيم كانت الارادة الازلية متعلقة في الازل
بان يوجد العالم في وقت كذا فعند حضور ذلك الوقت لا يكون تلك الارادة الازلية
كافية بل لا بد من حدوث ارادة اخرى وتقريره اني اذا اردت اليوم ان اخرج بكرة
غد الى السوق لم يكن هذه الارادة نفس القصد الى الخروج عند حضور الغد والدليل
عليه اني لو حبست في بيت مظلم لا اميز فيه بين النهار والليل وبقيت فيه حتى جاء الغد
مع اني لا اعلم مجيء الغد لم اجد في هذه الحالة تجدد الخروج الى السوق ولو كانت ارادة ان
افعل الشيء في الزمان المستقبل عين ارادة ايجاده عند حضور ذلك الزمان لحصلت في هذا
الوقت مني ارادة الخروج الى السوق وان كنت لا اعلم مجيء الغد فلما لم يكن كذلك
علمنا ان الارادة ان نفعل في المستقبل ليست هي بعينها الارادة ان نفعل عند حضور ذلك

المستقبل بل المراد به عند المعلم حضور ذلك الوقت بوجدان ارادة حادثة وهذا
معنى قولهم ان ارادة الفعل في المستقبل عزم وارادة الفعل في الحاضر قصد واحدهما
غير الآخر وهنا امر آخر وهو ان ارادة الفعل في المستقبل كيفية عارضة بالنسبة
الى الزمان واحديهما مغاير فظهر ان تلك الارادة الازلية غير كافية فان قلت
المعتبر هو تعلق الارادة لا نفسها قلنا هذا التعلق ان كان عدميا كان العدم علة
الوجود او جزء علة او شرط العلة وذلك محال وان كان موجودا كان التغير واقعا
في الصفة الوجودية وثالثها هو ان الارادة لما تعلقت بايجاد العالم في ذلك الوقت
فذلك التعلق المخصوص اما ان يكون واجبا نظرا الى تلك الارادة او لا يكون والمعنى بالوجوب
هو ان ماهية تلك الارادة بعينها لذاتها تقتضي ذلك التعلق المخصوص فنقول اما
الاول فباطل اما اولا فلان على هذا التقدير لا يكون الله تعالى فاعلا مختارا بمعنى
انه يصح منه الفعل والترك ولا انه يصح منه التقدم والتأخير بل يكون صدور الاثر
عنه على الوجه الخاص في الوقت الخاص واجب الوقوع ممتنع العدم وهذا هو القول
بالايجاب بالطبع الذي تنكرونه واما ثانيا فلانكم اذا جوزتم ان يقال الارادة
لماهيتها تقتضي حصول الاثر في الوقت المعين فلم لا يجوز ان يقال المؤثر في حدوث العالم
في الوقت المعين هو نفس ذاته بمعنى ان ذاته لذاته وجب حدوث العالم في ذلك

الوقت لا قبل ولا بعد وعلى هذا التقدير لا يمكنكم الاستدلال بحدوث العالم على كون
المؤثر قادرا لما مر سابقا واما ثالثا فلانه اذا دخل العالم في الوجود استحال
ان يبقى تعلق الارادة باحداث العالم في الوجود لان ادخال الموجود في الوجود محال
ولما لم يبق ذلك التعلق لم يمتنع ان يكون واجبا لذاته فاذن ذلك التعلق جائز لذاته فلابد
له من مؤثر والمؤثر اما ان يكون هو الارادة من غير اعتبار شرط او مع اعتبار
شرط فان كان الاول لزم دوام التعلق المقتضي لوجود العالم بسبب دوام تلك
الارادة وان كان مع اعتبار شرط فذلك الشرط ان كان واجبا لزم الدوام ايضا
وان كان جائزا كان الكلام فيه كما في الاول ولزم اما التسلسل او الانتهاء الى الواجب
وذلك يقتضي الدوام ورابعها هو ان تعلق الارادة بحدوث العالم في وقت مخصوص
دون وقت انما يكون لو تميز احد الوقتين عن الآخر والوقت عبارة اما عن الحركة
او عن مقدار الحركة وعلى التقديرين فلا وقت في العدم الصرف البتة فاستحال تعلق
الارادة بتخصيص حدوث العالم بوقت معين وايضا فالوقت يمتنع وقوعه في وقت
آخر والا لزم التسلسل واذا امتنع حصول الوقت في وقت آخر استحال ان يقال الارادة
تعلقت باحداث الوقت في وقت آخر واذا استحال ذلك كانت الارادة متعلقة بوجود
الوقت من غير تخصيص ذلك الوجود بوقت آخر فيلزم حضور الوقت في الازل واذا حضر

الوقت في الازل كان الترك لصدور الاثر عن الارادة في ذلك الوقت فحينئذ يكون
المؤثر وشرط التاثير ازليا فيلزم حصول الاثر في الازل واما السؤال الثاني
وهو قوله القادر يرجح احد مقدوريه من غير مرجح كما في ترجيح احد الطريقين المتساويين
والرغيفين فالجواب نقول القايل انما وجد هذا الاثر لان القادر رجحه تعليل
لوقوع ذلك الاثر بذلك الترجيح فنقول هل لقولك القادر رجحه مفهوم سوى كونه
قادرا ام لا فان كان له مفهوم زايد فنقول سلمنا ان ذلك المفهوم اما حصل وحدث
لحدوث ذلك المفهوم وذلك يقتضي ان احد الممكنين لا يترجح من غير مرجح وان لم يكن له
مفهوم زايد كان هذا قولا بان المؤثر كان موصوفا بالقادرية وبقي موصوفا بها بعد ذلك
ثم انه بقي على هذه الصفة مدة غير متناهية مع عدم العالم ثم حدث العالم من غير ان تغير
ذلك المؤثر قصد الى تكوينه او اراد احداثه فيكون هذا نصا على ان الحدوث قد اختص
بذلك الوقت من غير مخصص البتة وهذا يفضي الى انسداد باب الاستدلال بالحدوث والامكان
على وجود المؤثر وانه باطل فهذا تمام القول في تقرير هذه الشبهة **وثانيها**
هو ان المفهوم من كون الباري تعالى مؤثرا في العالم غير المفهوم من ذات الباري تعالى
ومن ذات العالم لانه يصح تعقلهما مع الجهل بهذه المؤثرية والمعلوم غير ما هو غير معلوم
وهذه المؤثرية ليست امرا عدميا لانا نعلم بالضرورة ان قولنا في الشيء انه غير مؤثر

المشار اليه العدم فيكون قولنا انه مؤثر رفعا لذلك العدم ورفع العدم ثبوت
فالمؤثرية صفة ثبوتية فلو لم يكن الباري تعالى مؤثرا في الازل ثم صار مؤثرا فيما
لا يزال لصارت ذاته محل الحوادث وهو محال ولان الكلام في حدوث تلك
المؤثرية كالكلام في حدوث العالم فيلزم التسلسل وثالثها ان المؤثر موجب بالذات
واذا كان كذلك لزم من قدمه قدم الاثر بيان المقام الاول من وجوه احدها ان المؤثر
ان استجمع كل ما لا بد منه في المؤثرية كان اولى او واجبا امتنع الترك وان اختل قيد من القيود
المعتبرة في المؤثرية امتنع الفعل الا اذا قيل الشيء الواحد يكون تارة مصدرا للفعل
واخرى للترك من غير تغير البتة لكنه محال على ما قررناه في الشبهة الاولى وثانيها
ان القادر هو المتمكن من الفعل والترك فنقول التمكن من الطرفين اما ان يثبت
حال حصول احدهما او قبل ذلك والاول باطل لان حال حصول احدهما فذلك
الحاصل واجب ونقيضه محال واعني بهما الوجوب بشرط المحمول وامكان التردد
بين الواجب والمحال محال والثاني كذلك ايضا لان من شرط الحصول في الاستقبال
حصول الاستقبال الممتنع الحصول في الحال والموقوف على المحال محال فحصوله بعيد
كونه في الاستقبال ممتنع في الحال والممتنع في الحال لا تمكن منه في الحال فاذن يستحيل
حصول التمكن من الموجد في العدم وثالثها ان كونه مترددا بين الفعل والترك

انما يصح لو كان الفعل والترك مقدورين له لكن الترك محال ان يكون مقدورا لان
الترك عدم والعدم نفي محض والنفي المحض يستحيل ان يكون اثر المؤثر فيستحيل كون القادر قادرا
عليه فان قلت الترك هو ضد الفعل فالقادر متردد بين فعل الشيء وفعل ضده
قلت فيلزم منه ان لا يخلو القادر عن فعل احد الضدين فيلزمكم اما قدم الاجسام
او قدم ضدها وثالثها لو كان المؤثر قادرا لكانت قادريته اما ان يكون ازلية
او لا يكون والاول محال لان التمكن من التاثير يستدعي صحة الاثر لكن لا صحة في الازل
لان الازل عبارة عن نفي الاولية والحادث ما يكون مسبوقا بالاول والجمع بينهما
متناقض والثاني محال لان قادريته اذا لم تكن ازلية كانت حادثة فافتقرت
الى المؤثر فان كان المؤثر قادرا عاد البحث كما كان وان كان موجبا كان
المبدأ الاول موجبا فان قلت انه في الازل يمكنه الايجاد فيما لا يزال قلت
المانع ان كان ممكن الزوال فليفرض ارتفاعه وحينئذ يصح الفعل الازلي
هذا خلف وان كان ممتنع الزوال لذاته وجب ان يكون كذلك ابدا ولو جاز
انقلاب الجائز ان يقال العالم كان ممتنعا ثم انقلب واجبا وخامسها ان مقدور
القادر لا بد وان يتميز عن غيره لان اقتدار القادر عليه نسبة بين القادر وبينه
وما لم يتميز المنسوب اليه عن غيره استحال اختصاصه بتلك النسبة دون لان تمكن القادر

من الجمع بين الحركة والسكون بدلا عن الجمع بين البياض والسواد يستدعي امتياز
كل واحد منهما عن الآخر فان التردد بين الشيئين يتوقف على امتيازهما لا فتقار
كونه مقدورا الى توقف على امتيازه عن غيره وكل متميز ثابت فاذن تعلق القدرة
به يتوقف على ثبوته في نفسه فلو كان ثبوته لاجل القدرة لزم الدور ولزم
اثبات الثابت وهو محال فان قلت شرط التعلق هو الماهية والحاصل من
التعلق هو الوجود قلت اذا كانت الماهية متقررة قبل التعلق لم تكن مقدورة
لان اثبات الثابت محال فالمتعلق هو الذي ليس بثابت وهو اما الوجود او موصوفية
الماهية بالوجود وكل متعلق ثابت على ما قررناه فهذا الامر ثابت قبل
التعلق ووافقنا ان هذا التعلق ملزم المحال المذكور وسادسها لو كان قادرا
من الازل الى الابد ثم اذا وجد بعد ذلك التعلق فقد بقي وعدم القدم محال لان كل
ما يقبل العدم فهو ممكن لذاته مستند الى الفاعل المختار والمستند الى الفاعل المختار
محدث على ما قررتم هذه المقدمات في دليلكم في حدوث الاجسام فاذن كل ما صح العدم
عليه فهو محدث وسابعها انا اذا قلنا القادر يمكنه ان يوجد فالموجدية لم تثبت
عينها نفس الاثر والمؤثر لما تقدم ولان الموجدية لو كانت عين نفس الاثر
لكان قولنا الاثر انما وجد لان الموجد اوجده نازلا منزلة قولنا الاثر انما وجد بنفسه

بنفسه وذلك مما يغنيه عن المؤثر وهو محال وظهر ان الموجبية صفة الموجد فهي
ان كانت ممكنة الوجود واقعة بالقادر المختار اذ التقسيم فيه ان كانت واجبة
لزم كون المؤثر مؤثرا الا بالاختيار لان ذات المؤثر مستلزمة لتلك الموجبية والاختيار
له في وجود تلك الموجبية والموجبية مستلزمة لوجود الاثر ولا اختيار للمؤثر فيها
واذا كان كذلك لم يكن للمؤثر مختارا في وجود تلك الاثر اما المقام الثاني فهو
ان المؤثر لما كان موجبا لذاته استحال تخلف الاثر عنه لانه لما كان موجبا لذاته
كانت ذاته كافية في ذلك الاثر واذا كانت كافية فيه لزم من دوامه دوام الاثر
لما عرفت في الشبهة الاولى وثانيها ان العالم صحيح الوجود في الازل وكل
ما صح وجوده في الازل وجب وجوده في الازل اما قلنا انه صح وجوده في الازل
لانه لو لم يكن صحيحا لذاته لكان ممتنعا لذاته ولو كان ممتنعا لذاته لاستحال ان ينقلب
ممكنا لذاته لانه لو انقلب لكان ذلك الانقلاب اما لا لسبب فيكون حدث من غير
مؤثر او لسبب لكن كل ما ثبت لسبب فهو مسبوق بالامكان الذاتي فيلزم حصول
كون الامكان الذاتي مسبوقا بالامكان الذاتي وهو محال واما قلنا انه لما صح وجوده
في الازل وجب وجوده في الازل لانا لو فرضنا عدمه في الازل استحال ان يوجد في
وقت من الاوقات بحيث يكون وجوده ازليا لان الذي يحدث في وقت معين لا يكون

حدوثه في ذلك الوقت موجب حصوله في الاوقات الماضية لان الشئ يستحيل ان يتجدد
له حصول في الزمان الماضي ثبت انه لو لم يكن ازليا لاستحال ان يكون ازليا لكنه لا يستحيل
ان كون ازليا فيجب ان يكون ازليا وخامسها ان كل محدث فانه مسبوق بامكان
والامكان مسبوقا اما بالوجوب فحينئذ لا يكون محدثا او بالامتناع فحينئذ لا يوجد
وذلك الامكان ليس عائدا الى القادر لان القادر على الممكن دون الممتنع فلولا امر الممكن
في نفسه عن الممتنع والا لم يكن كون القادر قادرا على احدهما اولى من كونه قادرا على الثاني
ثبت ان الامكان امر عائد الى الممكن وليس هو امرا عدميا لانه مناف للامتناع وهو عدمي
ومنافي العدم ثبوت فالامكان امر ثبوتي وليس جوهرا قائما بنفسه والا لم يكن نفيا للغير
فهو اذن عرض ولا بد له من محل فذلك المحل ان كان محدثا عاد التقسيم فيه ولزم التسلسل
وان لم يكن محدثا لكان قديما ثبت ان الهيولى قديمة ولما ثبت ان الهيولى لا تنفك عن الجسمية
لزم كون الجسم قديما وسادسها لو كان العالم محدثا لكان عدمه قبل وجوده فلك القبلية
والبعدية اما ان يكون نفس العدم والوجود او امرا زائدا عليهما والاول محال لان العدم قبل
كالعدم بعد وليس القبل بعد فاذن القبلية والبعدية صفتان وجوديتان والصفة الوجودية
تستدعي موصوفا موجودا فاذن لا بد قبل حدوث الحادث من شئ وجودي يكون موصوفا
لذاته بالقبلية حتى يكون العدم الحاصل فيه موصوفا بكونه قبل الحادث والشئ الذي يكون

قبلاً لا انه هو الزمان فاذن قبل حدوث كل حادث زمان لكن الزمان شيء غير مستغن
بل هو على التقضي والحدوث فاذن قبل كل زمان زمان لا الى اول ويلزم من قدم الزمان قدم
الحركة والجسم وما يتبعهما لو كان العالم محدثاً لكان محدثه اما ان يقال انه كان قادراً
على ان يحدث العالم قبل الوقت الذي احدثه فيه بمقدار عشرة ايام او ما كان قادراً عليه والثاني
محال لانه يلزم اما انتقال الخالق من العجز الى القدرة او انتقال المخلوق من الامتناع الى الامكان
وهما محالان فتعين الاول وهكذا ثبت انه قادر على ان يخلق حوادث تنتهي الى اول العالم
قبله بعشرين يوماً واذا ثبت ذلك فنقول اما ان يقال انه يمكن احداث ما ينتهي الى اول
العالم بعشرين يوماً مع احداث ما ينتهي اليه ايضاً بعشرة ايام حتى يكون ابتداؤهما معاً وانتهاؤهما
معاً او لا يكون ذلك ممكناً والاول ظاهر البطلان والثاني يقتضي وجود زمان قبل حدوث
العالم لان هناك امتداداً يتسع لعشرة ايام ولا يتسع لعشرين يوماً وهناك ما يتسع لعشرين يوماً
ولا يقتصر على العشرة ايام وكل ما كان في نفسه قابلاً للزيادة والنقصان والتقدير فانه
لا بد وان يكون امراً وجودياً ممتداً وذلك هو الزمان فقد ثبت وجود الزمان قبل
حدوث العالم لا يقال التقدير الذي ذكرتموه يكشف عن امكان وجود زمانين قبل حدوث
العالم لا عن وجودهما لانا نقول الامر التقديري هو الذي يتغير عند تغير الفرض فما ذكرناه
فقد كان قبل حدوث العالم امتداد ولا يتسع الا لعشرة ايام سواء وجد فرض فارض او لم يوجد

فعلمنا ان المقدار الذي ذكرناه غير وجود هذه الامكانات المتقررة بالمقادير المحدودة قبل حدوث
العالم وثانيها لا شك ان الله تعالى قديم فلو كان العالم محدثاً لكان الباري تعالى متقدماً على
العالم بقدر ما لا بداية له وذلك التقدم ليس عبارة عن وجود الباري وعدم العالم فقط لان
الله تعالى اذا اعدم العالم فقد حصل هناك وجود الباري وعدم العالم مع انه تعالى لا يكون
بهذا الاعتبار قبل العالم فعلمنا ان كونه متقدماً على العالم كيفية ثبوتية زائدة على
وجود الباري تعالى وعدم العالم ولا بد لتلك الكيفية الثبوتية من موصوف وهي تتصف بالقبلية
والبعدية لذاتها فهو الزمان فاذن تقدم الباري تعالى على العالم بالزمان فاذا تقدم
الله تعالى على العالم بما لا بداية له لم يكن لوجود الزمان بداية وثالثها لو كان العالم محدثاً لـ
يصدق قولنا انه لم يكن في الازل موجوداً وهذه الكيفية مستمرة من الازل الى
الابد فلا يخلو اما ان يكون المفهوم من ذلك ان العالم ما كان حاصلاً في زمان وجودي او المفهوم
انه ما كان حاصلاً في مجرد العدم والثاني باطل لان قولنا انه غير حاصل في العدم صادق على
الباري تعالى مع انه لا يصدق عليه انه ما كان موجوداً في الازل فثبت ان مفهومه انه
لم يكن حاصلاً في زمان كان موجوداً واذا كان مفهوم قولنا لم يكن العالم موجوداً في الازل مستمراً
من الازل الى الابد لزم ان يكون مستمراً من الازل الى الابد ورابعها لو لم يكن الزمان
قديماً لما تميز وقت عدم العالم عن وقت وجوده ولولا تميز ذلك لاستحال القصد الى تكوينه لانه

لما كان الجمع بين العدم والوجود محالا كانت صحة وجوده موقوفة على امتياز احد الوقتين
عن الثاني وامتياز احدهما عن الثاني يستدعي وجودهما فاذن الزمان موجود قبل خلق
العالم وحادث بعده تقريرها انه لو كان العالم محدثا لكان المؤثر عالما بالجزئيات وهذا التالي
محال بيان الشرطية ان المؤثر يستحيل ان يقصد الى الايجاد والاحداث الا اذا كان
عالما بان الشيء يتجدد بايجاده فانه لابد وان يعلم وجوده بيان امتناع التالي من وجوه
احدها انه لو علم شيئا لكان علمه بذلك الشيء اما ان يكون عين ذاته او زائدا عليه والاول
محال اما اولا فلانه لو كان كذلك لكان قولنا ذاته عالمة بالاشياء يجري مجرى قولنا
ذاته ذاته واما ثانيا فلانا بعد العلم بوجوده نشك في كونه عالما والمعلوم غير ما هو غير
معلوم واما ثالثا فلان كونه عالما بالاشياء نسبة بين ذاته وبين الاشياء والنسبة بين
الاشياء وبينه متاخرة عن ذاته وعن الاشياء والمتاخر عن ذاته مغاير لذاته وانما قلنا
ان علمه لا يجوز ان يكون مغايرا لذاته لان ذلك المغاير اما ان يكون عدميا او ثبوتيا
والاول محال لان صريح العقل يشهد بان قولنا في الشيء انه لا يعلم شيئا اشارة الى مفهوم عدمي
وقولنا يعلم رافع لقولنا لا يعلم ورافع العدم ثبوت فاذن كونه عالما يجب ان يكون وصفا
ثبوتيا وذلك محال اما اولا فلان ذلك العلم اما ان يكون كمالا واما ان لا يكون فان كان
كمالا كانت ذات الله تعالى مستكملة به والمستكمل بغيره ناقص لذاته وذلك على الله تعالى محال

ذاته لم يكن كمالا وجب تنزيه الله تعالى عنه واما ثانيا وهو ان تلك الصفة الثبوتية اما ان
تكون واجبة لذاتها او ممكنة لذاتها والاول محال لان واجب الوجود لا يكون اكثر
من واحد ولان العلم صفة لا يمكن تقومها بنفسها بل لابد من ذات تكون موصوفة به والمفتقر
الى الغير ممكن لذاته وكل ممكن لذاته فله سبب وسببه ليس الا تلك الماهية فيلزم ان تكون
تلك الماهية مؤثرة في ذلك العلم وقابلة له فتكون الماهية البسيطة مصدرا للفعل والقبول
وذلك محال وثانيها وهو الشبهة المذكورة في نفي العلم بالجزئيات خاصة تقريره من وجوه
اما اولا فهو ان العلم بالجزئيات تبع لتحقق تلك الجزئيات وذلك لان علمي بكون زيد جالسا هنا تبع
لكونه جالسا هنا لا ان علمه جالسا هنا لانه جالس هنا ولا يمكن ان يقال انما كان زيد جالسا هنا
لاني علمته جالسا هنا وذلك لان علمي بكونه جالسا هنا حكم ذهني بان الامر في الوجود الخارجي
كذلك وحكم ذهني بان الامر في الوجود الخارجي كذلك لا يكون صادقا الا اذا كان الامر في
الوجود الخارجي كذلك فظهر ان العلم بالجزئيات تبع لتحقق تلك الجزئيات في نفسها اذا ثبت هذا
فنقول لو كان الله تعالى عالما بالجزئيات لكان علمه بها اما ان يكون مقوما لذاته واما ان يكون
عارضا لذاته والاول باطل لانها لما كانت ذاته متقومة بذلك العلم وذلك العلم مفتقر الى
المعلوم الخارجي والمفتقر الى المفتقر الى الشيء مفتقر الى الشيء فيلزم ان تكون ذاته مفتقرة الى
الغير والمفتقر الى الغير ممكن لذاته فيكون الواجب لذاته ممكنا لذاته هذا خلف والقسم الثاني

ايضا باطل لان المعروض اذا امتنع خلوه عن العارض وكان ذلك العارض مما لا يستقل بايجاد
ذلك المعروض بل لا بد فيه من شيء اخر لزم ان يكون المعروض ممكنا لذاته لانه يلزم من فرض عدم
ذلك الآخر عدم ذلك العارض ومن عدم العارض عدم المعروض فاذن يلزم من عدم ذلك الاخر
عدم ذلك المعروض وذلك المعروض شيء يلزم من عدم غيره عدمه وكل ما كان كذلك فهو ممكن
فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا لذاته هذا خلف الوجه الثاني انه تعالى لو علم ان
زيدا جالس الآن في الدار فاذا خرج عن الدار فاما ان يبقى علمه بانه جالس فيها او لا يبقى فان بقي
لزم الجهل والتغير وانه ما كان في الزمان الاول علما ايضا اما الجهل فلانه لا معنى للجهل الا الاعتقاد
المخالف فاذا اعتقد ان زيدا جالس في الدار مع انه لا يكون جالسا فيها كان ذلك جهلا واما
التغير فلان هذا الاعتقاد كان علما والان قد صار جهلا وهذا تغير واما انه ما كان
في الزمان الاول علما فلانه لما كانت نسبة هذا الاعتقاد الى وجود المعتقد وعدمه على السوا
لم يكشف بسبب حصول حقيقة المعلوم على ما هو عليه فوجب ان لا يكون علما واما ان قلنا
ان هذا الاعتقاد يزول ويحدث علما اخر كان ذلك تغيرا في صفات ذات الله تعالى وهو غير
جائز لان ذاته ان كانت كافية في ثبوت تلك الصفات او انتفائها كانت تلك الصفات دائمة
الثبوت او الانتفاء وان لم تكن كافية فلا بد في تحققها من غير ذاته وذاته ممتنعة الخلو
عن ثبوت تلك الصفات وانتفائها وهما متوقفان على الغير وكل ما امتنع انفكاكه عما افتقر الى

الغير كان مفتقرا الى الغير والمفتقر الى الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا
خلف ولان العلم بان العالم سيوجد كان ثابتا في الازل فلو زال لكان ذلك عدما للقديم وانه
محال لا يقال لم لا يجوز ان يقال العلم بان الشيء سيوجد عين العلم بوجوده اذا وجد لانا نقول
لوجوه الاول ان العلم بان الشيء سيوجد مشروط بعدم المعلوم والعلم بانه موجود مشروط
به فوجب التغاير بين العلمين والا لكان الشيء الواحد مشروطا به وغير مشروط وهو محال الثاني
اذا كان العلم بان الشيء سيوجد عين العلم بوجوده والعلم بان الشيء سيوجد حاصل قبل وجوده لزم
ان يكون العلم بانه موجود حاصلا قبل وجوده ولما حصل احدهما دون الاخر علمنا تحقق التغاير
الثالث ان العلم صورة مطابقة للمعلوم ومطابق ان الشيء سيوجد غير مطابق لانه موجود
الرابع يمتنع اقامة احد العلمين مقام الآخر واقل درجات الوجهين ان لا يكون ماهية احدهما
عين ماهية الآخر الخامس يصح ان يعلم كونه موضوعا لاحد العلمين مع الذهول عن كونه
موضوعا للآخر وذلك يقتضي التغاير السادس اذا علمنا ان زيدا سيدخل الدار غدا ثم جلسنا
في بيت مظلم الى ان دخل الغد ونحن لا نعلم دخوله لم يحصل لنا العلم بدخول زيد في الدار عند دخوله
فيها فعلمنا التغاير بين هذين العلمين الثالث لو كان عالما بهذه المتشكلات لكانت تلك
الاشكال متميزة في ذاته وهذا محال وانما قلنا بيان الشرطية ان هذه المتشكلات
لو كانت معلومة له سبحانه لكان بعضها متميزا عن البعض في علمه فان افراد المعلوم المتميز

فكل ما كان متميزا في نفسه عن غيره فله في نفسه خاصية وتعين باعتباره يتميز عن غيره
وكل ما كان كذلك فهو موجود وهي اما ان تكون موجودة خارج ذات الله تعالى او في
ذاته والاول باطل لان وجودها في الخارج بايجاد الله تعالى وايجاده لها مشروط بعلمه
بها فلو كان علمه بها مشروطا بوجودها في الخارج لزم الدور وهو محال فاذن تلك المتمثلات
موجودة في ذات الله تعالى ومرتسمة فيها فثبت انه تعالى لو كان عالما بها لكانت مرتسمة في
ذاته تعالى واما قلنا ان ذلك محال لوجوه احدها انا لو فرضنا مربعا متحاذيا مربعين
متساويين فعلم الله تعالى بذلك يقتضي ارتسام ذلك المربعين الحاصلين في ذاته وذاته بسيطة
مطلقا فالمربعان المتساويان في الماهية متى حصلا في محل واحد فيلزم جمع المثلين وهو محال
وثانيها ان العقل يحكم بان حلول الشيء في غيره سريانه فيه وذلك لا يعقل الا عند انطباق
اجزاء الحال على اجزاء المحل فاذا كانت ذات الله تعالى منزهة عن السريان في الجهات والحصول
في الاماكن استحال حلول هذه المقادير والامتدادات فيه وثالثها وهو ان علم الله تعالى
بالمستدير يقتضي حصول الاستدارة في ذاته وعلمه بالاستقامة يقتضي حصول الاستقامة في ذاته
اذ لا معنى للمستدير الا الموصوف بالاستدارة فيلزم كون الشيء الواحد مستديرا مستقيما
وهو محال الوجه الرابع وهو ان العلم بالشيء نسبة بين العالم والمعلوم والنسبة بين الشيئين
تعتمد تحقق كل واحد منهما فاذن العلم بالاشخاص المعينة يتوقف على تعينها في انفسها لكنها قبل

وجودها عدم محض والمنكرين للحق اثبتوها امورا متعينة حتى يتعلق العلم بها كالاعيان قبل حدوثها
وهذا تمام القول في الشبهة الماخوذة عن العلم وثاني عشرها لو كان العالم محدثا لكان
المؤثر فيه مريدا وهذا ممتنع فذاك مثله والشرطية ظاهرة واما قلنا انه يمتنع كونه مريدا
لان تلك الارادة اما ان تكون لغرض او لا لغرض والاول باطل اما اولا فلانه يلزم ان يكون
وجود ذلك الغرض اولى له من عدمه والا لم يكن غرضا واذا كان كذلك كان البارى تعالى
مستكملا بخلق العالم لا يقال ان هذا الكلام انما يلزم اذا كانت فاعليته لغرض يعود اليه
اما اذا كانت لغرض يعود الى غيره وكان الداعي هو الاحسان الى الغير زال الاشكال
لانا نقول الاحسان الى الغير اما ان يكون بالنسبة الى ذاته اولى من ترك الاحسان او لا يكون
فان كان مساويا فقد عاد الاشكال واما ثانيا فلان كل من يفعل فعلا لغرض كان
ذلك الفاعل اخس من المفعول له بدليل الخادم والمخدوم ولما استحال ان يكون غير الله اشرف
منه استحال ان يكون فعله لغرض واما ثالثا فلانه اذا فعل فعلا لغرض فاما ان يكون قادرا
على تحصيل ذلك الغرض بدون تلك الواسطة او لا يكون فان كان الاول لم يكن الغرض
من خلقه تحصيل ذلك المقصود وان كان الثاني لزم العجز ولان كل ما يعرض غرضا عائدا
الى الغير انما هو اللذة وما يكون مفضيا اليها والله تعالى قادر على خلق اللذات وتحصيلها ابتداء
فلا يمكن ان يكون فعله لشيء من الاشياء معللا بالغرض واما ان قيل الله تعالى فعل العالم لا لغرض

[illegible]

محضه فيلزم ان يكون عبثا وهو على الحكيم محال ولانه يكون ترجيحا من غير مرجح
وثالث عشرها علة وجود العالم وجود الباري ووجوده قديم فالعالم يجب ان يكون
كذلك ورابع عشرها ان الايجاد احسان والاحسان افضل من تركه فلو كان العالم
محدثا لكان الباري تاركا للاحسان الذي هو افضل الامور مدة غير متناهية وترك
الافضل نقص وهو على الله تعالى محال وخامس عشرها ان بديهة العقل شاهدة بان كل
ما لم يكن ثم كان فان وقت عدمه قبل وقت وجوده وهذا يقتضي ان يكون قبل كل وقت آخر لا الى
اول وان جاز القدح في حكم العقل في هذه الصورة جاز القدح في حكمه في سائر البديهيات
وذلك يفضي الى السفسطة والجواب عن الاول ان المؤثر مع
كل ما لا بد في مؤثريته ازلي ولكنه لم يوجب الاثر ازلا لامتناعه في نفسه فان المحدث هو
الذي له اول والازلي ما لا اول له والجمع بينهما متناقض ولاجل هذا المعنى لم يوجد الاثر ازلا
ثم يعارض ما ذكروه بالحادث اليومي فان المؤثر مع كل ما لا بد منه في مؤثريته في
هذا الحادث ان كان موجودا ازلا لزم كون هذا الحادث ازليا هذا خلف وان لم يكن
موجودا ازلا لزم افتقاره الى آخر ولزم التسلسل وهو محال وكل ما تقولونه في هذا
الحادث فهو جوابنا عن كل حادث والجواب عن الثاني ما بينا ان مؤثرية الشيء في الشيء
لو كانت صفة زائدة على ذات المؤثر لزم التسلسل والجواب عن الثالث قولهم المؤثر موجب

بالذات قلنا لا نسلم وما ذكروه من الوجوه المذكورة في نفي القدرة فقد مر ما يوجب
اسقاط التفرقة بين الموجب والمختار لكن التفرقة الضرورية حاصلة بينهما لان كل احد يدرك
التفرقة الضرورية بين كون الانسان فاعلا للافعال الاختيارية من القيام والقعود والفعل
والترك وغيرها من الافعال وبين كون الحجر هابطا بالطبع والنار صاعدة بالطبع وتوقف
صدور الفعل على المرجح في حق القادر المختار وجميع ما ذكروه من الوجوه يقتضي ان لا فرق
بين الموجب والمختار فرق البتة وكل نظري افضى الى انسداد الضروري كان باطلا والجواب
عن الرابع قوله العالم صحيح الوجود في الازل فيجب ان يكون واجب الوجود في
الازل قلنا قولنا في كلية العالم كقولكم في الحادث المعين فان حكمتم في الحادث المعين
انه كان ممتنعا في الازل ثم انقلب ممكنا نحن نقول في كل العالم كذلك وان حكمتم انه كان
ممكنا في الازل مع انه لم يجب حصوله في الازل فكذلك نقول هاهنا والجواب عن الخامس
قد بينا فيما سبق ان الامكان ليس وصفا ثبوتيا حتى يستدعي محلا سلمناه ولكن لم قلتم
بان المحل الذي تسمونه بالهيولى يمتنع خلوه عن الجسمية وتمام تقرير هذا الكلام مذكور في
رسالة مفردة صنفناها في بيان نفي الهيولى فليطلب ثمة والجواب عن السادس
لا نسلم ان التقدم امر ثبوتي والذي يدل عليه ان المضافين معا فلو كان التقدم والتاخر
ثبوتيين لوجب كون المتقدم والمتاخر ثابتين معا وذلك محال والذي يحقق ذلك

ان التقدم والتأخر محمول على العدم والمحمول على العدم يمتنع ان يكون وجوديا
والجواب عن السابع ان تعالى الله ما المعنى بقولكم ان هناك امكانا يتسع لعشرة اشياء
وامكانا يتسع لعشرين يوما ان عنيتم به انه وجد قبل حدوث العالم اجسامه واعراضه من
يتسع لعشرة ولم يتسع للعشرين فهذا مصادرة على المطلوب الاول وان عنيتم به ان الايام
العشرة اذا وجدت كانت اقل من العشرين فهذا مسلم ولكن ذلك لا يقتضي وجود زمان
قبل حدوث العالم والجواب عن الثامن قولكم البارى متقدم على العالم بالزمان
قلنا لم لا يجوز ان يكون تقدم البارى على العالم كتقدم الامس على اليوم فان هذا
التقدم ليس بالزمان والا لزم ان يكون الزمان زمانيا ويلزم ايضا وجود ازمنة
لا نهاية لها دفعة واحدة وذلك محال والجواب عن التاسع قولكم لو كان العالم
محدثا لصدق قولنا انه لم يكن في الازل موجودا وهذه الكيفية كيفية مستمرة من الازل الى
الابد فيكون الزمان وجوديا قلنا المفهوم منه ما هو المفهوم من قولنا هذا الزمان كان
الان وانه كان فيما مضى فان ذلك لا يدل على زمان حصل فيه الزمان وكذا ها هنا والجواب
عن العاشر قوله لا بد من تميز وقت الحدوث عن وقت اللاحدوث قلنا وكذلك
يلزم تميز الوقت الذي حدث فيه اليوم عن الوقت الذي حدث فيه الامس والا يكون الامس
حاصلا مع اليوم وانه محال ولما كان هذا باطلا كان ما ذكرتموه كذلك والجواب

عن الحادي عشر قولهم لو كان العالم محدثا لكان محدثه عالما بالجزئيات قلنا بلى
ولكنه عالم بالجزئيات وما ذكروه من الوجوه المذكورة في نفي العلم بالجزئيات
فجوابه مذكور في نهاية العقول في الاصل السادس فليطلب منه والذي نذكره ها هنا
انا وان اختلفنا في حدوث الاجسام لكنا توافقنا على حدوث الاعراض والصفات
واحوال عالم الكون والفساد وبما ذكرتموه من الشبهة يوهم قدم ذلك كله
فعلمنا انه باطل والجواب عن الوجه الثاني عشر قولهم لو كان محدثا لكان محدثه
مريدا قلنا وانه كذلك قولهم انه لما ان يريده لغرض او لا لغرض قلنا لم لا يجوز
ان يكون لا لغرض قولهم يلزم منه العبث قلنا لا نسلم او نقول ان عنيتم بالعبث ما يعني
به الفعل الخالي عن الغرض او يعني به شيئا آخر فان عنيتم الاول كان مصادرة على
المطلوب الاول لانه يصير تقدير الكلام لا يجوز ان يفعل لا لغرض لانه يكون لا لغرض
ولا خفاء انه ليس فيه الا اعادة الدعوى وان عنيتم به شيئا آخر فلا بد من بيانه
والجواب عن الثالث عشر والرابع عشر وهما قوله علة وجود العالم جود وان
الايجاد احسان قلنا هو منقوض بايجاد الحوادث اليومية فان ايجادها
احسان وان علة ايجادها جود ومع ذلك لا يلزم منه قدمها على انا نقول طريقة
الجود والاحسان اقناعية ولا تبنى عليها المسائل القطعية والجواب

يعني ان الامس حيث هو قولهم اول اليوم مشاهد بان كل ما لم يكن ثم كان فان وقت
عدمه قبل وجوده يلزم ان يكون قبله وكل زمان زمان قلنا لا نسلم ان
التقدم امر وجودي ثم لا نسلم ان كل ما كان بعد وما ثم صار موجودا فان عدمه
يكون سابقا على وجوده بالوقت وهذا لان الامس متقدم على اليوم وليس هذا التقدم
بالوقت والا يلزم منه التسلسل فلم لا يجوز ان يكون تقدم عدم العالم على وجوده كتقدم
الامس على اليوم والله اعلم بالصواب

الفصل الثاني في تقرير قولنا كل محدث فله فاعل

اعلم ان للمتكلمين في هذا الباب مذهبان الاول مذهب وهو قول ابي علي
وابي هاشم واتباعهما فانا نعلم ان حدوث العالم يحوجه الى الفاعل بالقياس الى
افعالنا والثاني وهو قول الكعبي ان العلم بحدوث العالم يفيد العلم الضروري
باستناده الى الفاعل من غير حاجة في ذلك الباب الى القياس ونحن نذكر في تقرير
كل واحد من هذين الوجهين اقصى ما يمكن ان تعالى بعون الله وتوفيقه اما اصحاب ابي علي
وابي هاشم فقالوا العالم محدث فيفتقر الى الفاعل قياسا على تصرفنا وهذا الاستدلال
يحتاج الى فرع واصل وحكم وعلة اما الاصل فهو تصرفنا والفرع فهو العالم والحكم هو الحاجة
الى الفاعل والعلة هي الحدوث اما الاصل فلا بد فيه من بيان امرين احدهما اثبات
الاعراض وقد مر بيانه عند ذكر ادلة حدوث الاجسام وثانيهما وقوع تصرفاتنا

اصل

واحتجوا ثم ان هذه الافعال يجب وقوعها عند دواعينا لان الصائم في
الصيف الصايف اذا اشتدت شهوته الى شرب الماء والشرع ياذن له في الشرب والطبيب
ياذن له فيه وعلم انه لا مضرة عليه في الشرب لا في الحال ولا في المال بوجه من الوجوه فانه
يستحيل ان لا يشرب الماء والعلم بذلك ضروري وانما قلنا انه يجب ابقاؤها عند صوارفنا
لان من علم ما في دخول النار من الضرر العظيم وعلم انه لا منفعة له في دخولها في الحال
ولا في المال ولا يتوسل به الى دفع ضرر اشد فانه والحال هذه يستحيل ان يدخلها والعلم
بذلك ضروري وانما قلنا انه لما وجب وقوعه بنا وذلك لانه لو لم يكن وقوعه بنا
لكان وقوعه اما لموثر او لا لموثر هو غيرنا وعلى التقديرين يمكن ان يقع وان كرهنا
وقوعه وان لا يقع وان اردنا وقوعه كما ان فعل زيد لما لم يكن الينا فربما يقع وان كرهنا
وربما لا يقع وان اردنا وذلك يقدح فيما ثبت من وجوب وقوعه عند ارادتنا وامتناع
وقوعه عند كراهتنا فثبت بهذه الدلالة وقوع افعالنا بنا واما العلة فيدعي
ان احتياج افعالنا الينا لحدوثها والدليل عليه ان افعالنا لما احتاجت الينا فاما ان تحتاج
الينا لعدمها او لحدوثها او لبقائها وليس يجوز ان تحتاج الينا لعدمها لان العدم كان
حاصلا قبل الفاعل ولا يجوز ان تحتاج الينا لبقائها لان الفاعل قد يهلك ويبقى كالكتابة
والبناء فانهما يبقيان بعد موت الكاتب والباني فعلمنا انها انما احتاجت الينا للحدوث

واذا ثبت هذا ظهر ان الحدوث علة للحاجة الى الفاعل والحدوث حاصلة في الجسم فيلزم
من ثبوت العلة ثبوت الحكم فيلزم احتياج الجسم الى المؤثر فهذا تمام تقرير هذه الادلة
الاعتراض لا نسلم وقوع افعالنا بنا قوله يجب وقوع افعالنا بحسب دواعينا
وعدم وقوعها عند صوارفنا وذلك يقتضي وقوعها بنا علمنا بهذا الا يستقيم على
مذهبكم لان الفعل لو كان واجب الوقوع عند دواعينا وممتنع الوقوع عند كراهتنا فتلك
فتلك الدواعي والكراهات اما ان يكون منا او لا يكون منا فان كانت تتوقف تلك الدواعي
والكراهات على دواعي وكراهات اخر ويلزم التسلسل وهو محال وان لم يكن منا
فحينئذ يكون فعلنا واجب الدوران نفيا واثباتا مع ما لا يكون لنا فيما ثبت بتة وذلك
في كوننا مضطرين غير متمكنين من الفعل والترك وهو محض الجبر وانتم لا تقولون به
فان قلت لا اقول انه يجب وقوع الفعل عند الدواعي وامتناعه عند الصوارف لكني
اقول اولى وقوعه عند حصول الدواعي وامتناعه عند الصوارف وان لم ينته الى
حد الوجوب او اقول اقطع بانه يقع عند الدواعي ويمتنع عند الصوارف ولا ادعي
الوجوب قلت اما اثبات واسطة بين التساوي وبين الوجوب فقد تقدم
ابطاله واما القطع بالوقوع مع تسليم انه يجوز ان لا يقع فذلك اذا باطل لانا سلمنا
انه مع حصول الداعي يجوز ان لا يقع فاما ان يقال وجود الفعل نسبة ولعدمه في

هذه الحالة او لم يكن كذلك فان تحقق التساوي كان وجود الفعل عند وجود هذا
الداعي كعدمه واذا تحقق الاستواء فالكلام يتوقف الرجحان على مرجح او لا يتوقف
فان توقف لم يقع الفعل مع ذلك الداعي الا اذا انضم اليه هذا المرجح واذا كان
وقوع الفعل عند ذلك الداعي ممتنعا كيف يمكن القطع بانه لابد وان يقع عند
وجوده وان لم يتوقف على المرجح فقد جوزتم حدوث الحادث من غير مرجح البتة
واذا جوزتم ذلك فقد بطل اصل الكلام فانه يجوز ان يقع فعلنا عند وجود دواعينا
لا لمؤثر اصلا واما ان نسلم ان الفعل مع وجود الداعي لا يكون وجوده مساويا
لعدمه بل يكون راجحا عليه فهذا عود الى القول بالاولوية وقد ابطلناه سلمنا
وجوب وقوع تصرفاتنا عند دواعينا وامتناعه عند صوارفنا فلم قلتم ان ذلك
يدل على وقوعه بنا قوله لو لم يكن وقوعه بنا لجاز ان يقع وان كرهناه وان لا يقع
وان اردناه قلنا لم لا يجوز ان يجب وقوع الفعل عند ارادتنا لا لمؤثر اصلا ويمتنع
وقوعه عند كراهتنا لا لمؤثر فان قلت اذا كان وقوعه لا لمؤثر اصلا كان وقوعه
اتفاقيا والاتفاقي لا يطرد على وجه واحد بل يختلف حاله فكان يلزم ان يتفق
حدوثه عند كراهتنا وان لا يتفق حدوثه عند ارادتنا قلت حدوث الحادث لا لمؤثر
اصلا اما ان يكون معلوم البطلان بالضرورة او لا يكون فان كان الاول لم يكن

الى هذا الدليل الطويل حاجة بل كما علمنا حدوث احتياجه الى المؤثر وهو قول الكعبي
وان كان الثاني فنقول لا يمتنع في بديهة العقل ان يحدث الشيء لا لمؤثر اصلا واذا لم يمتنع
ذلك فاي امتناع في ان يقال ان ذلك الوقوع الاتفاقي مختص بالوقت المعين وهو وقت
ارادتنا وقوعه والذي يقرر ذلك على مذهب ابي علي وابي هاشم واصحابهما ان
وغيره من الاعراض التي لا تبقى مختص بوقت معين حتى يكون ممتنع الحصول في وقت آخر
قبله وبعده واختصاص امكانه بذلك الوقت ليس شيئا بل هو غير معلل بشيء اصلا ثم
انا متى اردنا فعل الصوت حضر ذلك الوقت فاردنا الفعل الصوت مع حضور ذلك
الوقت فلا جرم ان يقع اثباتا مع انه ليس لنا اثر في ذلك الامكان وفي ذلك الوقت
بل ذلك التلازم لزم اتفاقي واذا جاز ذلك في هذه الصورة فلم لا يجوز مثله في
سائر الصور سلمنا انه لا بد من امر مؤثر في فعلنا فلم لا يجوز ان يكون ذلك المؤثر
غيرنا وان يكون ذلك الغير مع قدرتنا وارادتنا فلا جرم ان اثر على ما تقوله الفلاسفة
من ان المبدأ الفياض هو العقل الفعال الا ان فيضه مشروط بقدرتنا وارادتنا فمتى
حصل هذا الشرط فاض الاثر عن العقل الفعال واما الان خلق القدرة والارادة
حالة سلامة الاعضاء مشروط بحصول الفعل فاذا خلق الله مع القدرة والارادة وجب
خلق الفعل ايضا كما انه متى خلق الجوهر وجب خلق العرض واعلم ان دليل القياس لو صح لانه

به حاجة الى اثبات ان تصرفنا واقع بنا وذلك لانا متى علمنا افتقار تصرفنا الى مؤثر ما
اي مؤثر كان فنقول افتقاره الى ذلك المؤثر لا بد وان يكون لحدوثه والحدوث قائم
في العالم فوجب افتقاره الى الفاعل فثبت ان هذه الدلالة يمكن تقريرها سواء
قلنا العبد موجد لافعاله او لم نقل بذلك سلمنا احتياج افعالنا الينا فلم قلت ان
احتياجها الينا لحدوثها قوله لما امكن ان يحتاج الينا افعالنا لعدمها او لحدوثها او
لبقائها قلنا نفرق بين ما فيه الحاجة وبين ما لاجله الحاجة والذي ذكرتم اشارة
الى بيان ما فيه الحاجة بمعنى ان الحاجة الى الفاعل لاجل ان يخرجه من العدم الى الوجود
ولا يدل على ان المؤثر في تحقق هذه الحاجة هو الحدوث لاحتمال ان يكون المؤثر في
الحاجة هو الامكان وحده او الامكان بشرط الحدوث ثم نقول ندعي انه يستحيل
ان يكون الواقع بالفاعل هو الحدوث او ندعي انه يستحيل ان يكون علة الحاجة الى الفاعل
هي اما الاول فيدل عليه ان الحدوث عبارة عن كون الوجود مسبوقا بالعدم امر
واجب له لذاته فانه يستحيل عقلا تحقق هذا الوجود الا مع وصف كونه مسبوقا
بالعدم واذا كانت هذه الصفة واجبة استحال وقوعها بالفاعل لان الواقع بالفاعل
هو الذي لولا الفاعل لما وقع فلما كانت هذه الصفة واجبة استحال استنادها الى
الفاعل فان قلت لو كان الحدوث واجبا لذاته لكان المحدث موجودا ابدا

قلت الحادث ان كان معدوما فالمراد انه الآن موجود اوله ان وجوده مسبوق بالعدم وفرق
بين وجوده وبين كون وجوده مسبوقا بالعدم فان وجوده جائز ولكن كون وجوده موصوفا
بتلك الصفة واجب فيكون المستند الى الفاعل هو وجوده لا وصف كونه مسبوقا بالعدم
واما الثاني وهو ان الحدوث يمتنع ان يكون منشا الحاجة فيدل عليه امور الاول
هو ان الحدوث عبارة عن كونه مسبوقا بالعدم وكونه مسبوقا بالعدم كيفية في وجوده
وكيفية في وجوده متاخرة عن وجوده المتاخر عن تاثير المؤثر فيه المتاخر عن احتياجه الى
المؤثر المتاخر عن علة الحاجة الى المؤثر فلو كان الحدوث علة الحاجة لزم تاخره
عن نفسه بمراتب وهو محال الثاني هو ان مذهب ابي علي وابي هاشم ان حاجة الفعل
الى الفاعل لا يتحقق الا عند عدم الفعل فلو كانت علة الحاجة هي الحدوث لزم تقدم
الحكم على العلة وهو محال الثالث هو ان الحاصل في الخارج ليس الا العدم او الوجود
وكل واحد منهما لا يصلح ان يكون علة للحاجة فاما كون الوجود بعد العدم [illegible]
لا تحقق لها في الخارج اذ لو كان لها تحقق في الخارج لكان هو اما ان يكون مسبوقا بالعدم
او لا يكون فان كان الاول لزم التسلسل وان كان الثاني لزم قدم الصفة النسبية
مع حدوث الموصوف وهو محال واذا كان الحدوث مما لا تحقق له في الخارج استحال
ان يكون علة للحاجة المتحققة في الخارج الرابع ان الحدوث لا ينفك عن الامكان

مستقل بالحاجة واذا كان كذلك امتنع ان يكون للحدوث دخل في التاثير انما قلنا ان
الحدوث لا ينفك عن الامكان لان كل محدث فهو مما وجد بعد ان لم يكن واذا كان
كذلك كانت ماهيته من حيث هي قابلة للوجود والعدم ولا معنى للامكان الا ذلك
فثبت انه اينما حصل الحدوث كان الامكان حاصلا وانما قلنا ان الامكان مستقل
بالحاجة فلانه لما كانت الماهية قابلة للوجود والعدم وكانت نسبتها اليهما على السوية
على ما تقدم من بطلان الاولوية ومتى كانت النسبة على السوية قضى العقل بالحاجة الى
المؤثر فعلمنا ان الامكان مستقل بالتاثير وانما قلنا انه متى كان الامر كذلك لم يكن للحدوث
دخل في التاثير لانه لو كان له دخل في التاثير لكان اما ان يكون مستقلا باقتضاء الحاجة او لم يكن
مستقلا به فان كان الاول فقد اجتمع على الاثر الواحد مؤثران مستقلان وهو محال
وان كان الثاني فحينئذ يكون المجموع الحاصل من الحدوث ومن ذلك البعض الاخر
علة مستقلة مع كون الامكان علة مستقلة فيعود ما ذكرنا من اجتماع المؤثرين على
الاثر الواحد وهو محال سلمنا ان علة احتياج افعالنا الى المؤثر حدوثها فلم قلت
انه يلزم احتياج العالم الى المؤثر قوله لان العالم محدث فعلة الحاجة حاصلة فيه فيلزم
من حصول العلة حصول الحكم قلنا حدوث افعالنا كيفية مغايرة لحدوث العالم واذا كان كذلك
فلم لا يجوز ان يقال ما به امتازت احدى الكيفيتين عن الاخرى شرط للعلية في الاصل او مانع

منها في الفرع وهذا السؤال واقع على جميع الاقيسة فان الفرع لا بد وان يكون مغايرا للاصل
والا لامتنع كونه اصلا وفرعا واذا حصلت المغايرة توجه هذا السؤال فان ما به المغايرة
مغاير لما به المشاركة واذا كان كذلك جاز ان يكون المقتضي للحكم ليس هذا القدر الذي
به وقعت المشاركة بين الاصل والفرع بل المجموع الحاصل مما به المشاركة ومما به المباينة
مثلا يكون المحوج الى المؤثر لا الحدوث بل حدوث افعالنا والحدوث بهذا القيد غير
حاصل في العالم فان قلت اعلم بالضرورة ان افتقار افعالنا الينا ليس الا لكونها
محدثة لاني مهما استحضرت في ذهني مسمى الحدوث قضى عقلي بالحاجة فعلمت ان منشا الحاجة
هو الحدوث لا حدوث فعلي فيثبت انه ايضا يقضي عقلك بان الحدوث من حيث هو حدوث علة للحاجة
فمتى علمت ان العالم محدث علمت افتقاره الى الفاعل من غير حاجة الى القياس الذي
ذكرته وهذا هو طريقة الكعبي حيث قال العلم بافتقار المحدث الى المؤثر ضروري
ولم يلتفت الى هذا القياس وعلى هذا الوجه يصير طريقة القياس ضايعة بالكلية سلمنا
ان الحدوث علة الحاجة فلم قلت بانه يلزم افتقار العالم الى المؤثر قوله لان الحدوث
حاصل فيه قلنا سلمنا ان الحدوث حاصل فيه وان الحدوث علة للحاجة في الاصل فلم يلزم
ان يكون علة للحاجة في الفرع فان قلت لانه لو حصل مسمى الحدوث في الاصل مؤثرا في
الحاجة وحصل في الفرع غير مؤثر فيها لكان بعض جزئه مؤثرا في الحاجة اما ان يتوقف على

انضمام قيد اليه او لا يتوقف فان توقف كانت الحاجة معللة لا بالحدوث بل بالمجموع
الحاصل من الحدوث ومن تلك الضميمة لكنا بينا ان الحدوث هو المؤثر هذا خلف وان لم يتوقف
كان تمام مسمى الحدوث حاصلا في احد الموضعين مع العلية وحاصلا في الموضع الثاني بدون
العلية واختصاصه بالعلية في احد الموضعين دون الثاني يكون ترجيحا لاحد طرفي الممكن
على الآخر لا لمرجح وهو محال قلنا الكلام عليه من وجهين الاول ان بهذا القدر
ظهر انه لا يمكن تمشية هذه الطريقة الا بعد الاستعانة بطريقة الامكان واذا كان كذلك
كان التعويل على طريقة الامكان اسهل والاعراض عن هذه التطويلات اولى الثاني
وهو ان هذا الوجه لا يتمشى على اصول ابي هاشم وابي علي وذلك لان مذهبهما ان
الذوات متساوية في الذاتية ثم انها مع تساويها يختص كل واحد منها بصفة ذاتية
واجبة الثبوت ممتنعة الزوال لا لامر والقادر يختص باحد مقدوريه لا لامر والاعراض
التي لا بقاء لها تختص باوقاتها لا لامر وكل ذلك مما نشنع عليهم القول بان حدوثها لما كان
علة للحاجة كان كل حدوث كذلك وهذا آخر الكلام في هذه الطريقة الوجه
الثالث في التمسك بالحدوث ان يقال لما علمنا ان العالم محدث علمنا بالضرورة افتقاره
الى الفاعل والدليل عليه ما ذكرناه من الشبهات في دليل الامكان فان كل من شاهد وجود
شيء بعد ان لم يكن طلب له سببا حتى الصبيان والبهائم واذا كان الامر كذلك لم يكن بنا

حاجته الى التاثير البتة فاما الوجوه التي ذكرناها في الحدوث لا يمكن ان يكون
علة للحاجة فالصواب المسلك على ان نفس الحدوث ليس علة للحاجة بل ههنا وجه
آخر ان الاولى ان يقال علة الحاجة هي كون الشيء بحيث لو حصل لكان وجوده مسبوقا
بالعدم وهذا الاعتبار مغاير لنسبة وجوده بالعدم وبهذا الطريق يندفع الدور ويندفع
ما الزموه من تقديم الحكم على العلة الثاني ان يقال الامكان علة لاحتياج الوجود
مطلقا الى الفاعل بل لاحتياج وجوده حال حدوثه الى الفاعل واذا جعلنا الامكان
علة الاحتياج حينئذ الى الفاعل لم يلزم افتقار الباقي حال بقائه الى المؤثر واما
الاشكالات المذكورة على طريقة القياس فهي غير لازمة علينا لانا لم نذكر صورة
الكتابة والبناء على سبيل القياس بل لان العقل اذا اعتبر هذه الصورة وتصفحاته
قضية كلية وهي ان كل محدث فلا بد له من مؤثر وقبل استقراء هذه الصور لما انسه
لهذه القضية الكلية نحن اذا ذكرنا هذه الصور فانما ذكرناها ليحصل لنا بذلك الانسة
لا لاجل القياس وان كان مراد الكعبي من قوله العلم بافتقار المحدث الى المؤثر
ضروري هذا فهو حق وان كان مراده انه قبل استقراء هذه الصور يحصل الجزم بتلك
القضية فيجزم بها ان الوجه ضعيف لا يسن

الباب السادس في اثبات واجب الوجود بمجموع الحدوث والامكان

هذا القول قول ابي الحسن

الاشعري وابي الحسين البصري واتباعهما وتقريره ان العالم محدث وكل محدث
ممكن وكل ممكن فلا بد له من فاعل اما ان العالم محدث فقد تقدم واما ان كل محدث
ممكن فلان كل محدث فقد كان معدوما ثم صار موجودا فيكون ماهيته قابلة للوجود
والعدم ولا معنى للممكن الا ذلك واما ان كل ممكن فلا بد له من مؤثر فلما تقدم في
دليل الامكان واعلم ان المتمسك بهذا الدليل يمكن ان يكون غرضه منه لما مر من ان
علة الحاجة هي الامكان والحدوث معا ولا جرم بين حصول الامرين في العالم ويمكن
ان يكون غرضه ان يتوسل بالحدوث الى الامكان ثم يتوسل بالامكان وحده الى الحاجة
الى الفاعل فان قيل سلمنا ان العالم محدث لكن لم قلتم ان كل محدث ممكن
قوله لانه كان معدوما ثم صار موجودا فيكون قابلا للعدم والوجود قلنا هذا الكلام
انما يستقيم لو كانت حقيقته متقررة حالتي العدم والوجود حتى يوصف تلك الحقيقة
بكونها قابلة للامرين لكن القول بتقرر حقيقتها حال العدم هو القول بان المعدوم شيء
وذلك عندنا باطل سلمنا انها حال عدمها حقيقة لكن لم لا يجوز ان يقال انها حال عدمها
كانت واجبة العدم لعينها ثم صارت حال وجودها واجبة الوجود لعينها فما الدليل على ان
الامر ليس كذلك والذي يبين هذا الاحتمال امور احدها ان الحادث بشرط كونه
مسبوقا بالغير سبقا زمانيا كان ممتنع الوجود في الازل لامتناع اجتماع النقيضين

ثم صار ممكن الوجود فيما لا يزال ولو وقع بهذا الامكان كان ممتنع التحقق لعينه
في الازل ثم صار واجب التحقق لعينه فيما لا يزال واذا عقل هذا في جنس الامكان فليجز
لا يجعل مثله في تحقق الوجود وثانيها ان هو ان العرض الذي لا يبقى يكون ممكن الوجود
لذاته في الزمان الاول والا لما وجد ثم صار ممتنع الوجود في الزمان الثاني والا لجاز
بقاؤه واذا جاز ان ينقلب الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي فلم لا يجوز ان ينقلب
الامتناع الذاتي الى الوجوب الذاتي وثالثها ان العالم اما ان يكون ممتنع الوجود في الازل
او لا يكون فان لم يكن ممتنع الوجود في الازل لم يمكن القطع بحدوثه وان كان ممتنع الوجود
في الازل فاما ان يكون ممتنعا لذاته او لغيره فان كان الثاني وجب انتهاؤه الى ما يكون
ممتنعا لذاته والا وقع التسلسل او الدور فاذن امتناع العالم في الازل اما ان يكون
لذاته او ينتهي الى ما هو ممتنع لذاته ثم انه صار في لا يزال ممكنا لذاته فقد زال الامتناع
الذاتي فثبت ان شيئا ما اما العالم او غيره كان ممتنعا لذاته ثم انقلب ممكنا لذاته
وتقرير النقوض معلومة سلمنا ان ما ذكرتم يدل على ان العالم ممكن لكنه معارض
بالوجوه الدالة في كون الشيء ممكنا وهي مذكورة في آخر الباب الثالث سلمنا ان العالم
ممكن لكن لا نسلم ان كل ممكن موثر ثم هاهنا ان زعم المستدل ان الامكان يكفي في
الحاجة فيكون السؤال عليه ما تقدم وان ادعى ان علة الحاجة مجموع الحدوث

والامكان او احدهما بشرط الآخر فيكون السؤال المخصوص به ان هذا يقتضي تركب العلة
وذلك في العقليات محال على ما قررناه في آخر الباب الثاني حيث بينا ان الحكم لا يصح
للمؤثر فيه الجواب اي لا اقول ان قبل وجوده يتميز العدم والوجود حتى
يلزم كون المعدوم شيئا لكني اقول انه حال وجوده يقبل العدم فهو حال وجوده يكون
الامران بالنسبة الى ماهيته على السواء واما قوله ان صحة وجود العالم كانت
معينة في الازل ثم حصلت فيما لا يزال فجوابه ما ذكرنا ان العالم قبل وجوده لم يكن
امرا مشارا اليه حتى يقبل الحكم بالامكان والامتناع وعلى هذا التقدير اندفعت
المعارضات قوله ان جعلت علة الحاجة مجموع الامكان والحدوث لزم التركيب
في العلة العقلية قلنا ذاك لو صح فانما يصح فيما يؤثر في امر ثبوتي وقولنا مجموع
الامكان مع الحدوث يقتضي الحاجة لا نريد به التعليل الحقيقي وانما نريد وجوب تحقق
الحاجة عند تحقق مجموع هذين الامرين واعلم انا اذا اثبتنا بالحدوث او بمجموع الامكان
مع الحدوث افتقار العالم الى الصانع قلنا بعد ذلك ان ذلك الصانع اما ان يكون
محدثا او قديما فان كان محدثا افتقر الى صانع آخر ولزم التسلسل او الدور وهو
محال على ما تقدم او بحيث يكون كل واحد منهما مسبوقا بآخر لا الى اول فيكون ذلك
حوادث لا اول لها وقد ابطلناه فيما تقدم وعند هذا اثبتنا الصانع القديم

فاذا اردنا اثبات كونه واجب الوجود [illegible] تدرجنا فيه الى ما ذكرناه في الطريقة الاولى

الباب السابع في اثبات الصانع بحدوث الصفات

اعلم انا قبل العلم بحدوث
الاجسام نشاهد حدوث اعراض لا يقدر عليه البشر فيستدل بها على وجود الصانع تعالى
اما بحدوث تلك الاعراض فقط او بمجموعها حدوثها وامكانها ثم اذا عرفنا وجود
الصانع المختار بهذا الطريق وعرفنا صدق الانبياء بعد ذلك استدللنا بقولهم على
حدوث الاجسام ثم هذه الصفات التي يستدل بحدوثها على الصانع اما ان يكون
في انفسنا او غيرنا والاول هو الدلائل الماخوذة عن الانفس والثاني الدلائل الماخوذة
عن الافاق اما القسم الاول فنقول انه لا يجوز ان يكون خالق الاعضاء
وشكلها وحشوها وملاسها اصادرة عن القوة القائمة بالمني لانه جسم متشابه الاجزاء
في الحقيقة فالقوة الموجودة فيه يكون سارية في جميع اجزائه والقوة الواحدة لا تفعل
في المادة الا فعلا واحدا وذلك هو الكرة فكان يلزم ان يكون شكل الحيوان
الكرة ولما لم يكن كذلك علمنا انه فعل فاعل مختار فان قيل المني يخرج من جميع البدن
على معنى انه يخرج من اللحم جزء لحم ومن العظم جزء عظم والدليل عليه عموم اللذة ومشاكلة
عضو المولود لاعضاء الوالدين في النقصان في الزيادة والكيفية وايضا من جهة
كلية المشاكلة فانها تقتضي ان يكون سبب المشابهة عاما والا فالشبه يكون بحسب

عضو بعين واذا ثبت ذلك فالمني الذي ينفصل من اللحم يكون لحما والذي يكون من العظم يكون
عظما ولا يحتاج ان يكون الحيوان كالكرة والجواب ان ارسطاطاليس زعم ان هذه
الادلة غير مقنعة في كون المني يأتي من الاعضاء كلها ودس في ذلك امور عشرة اولها ان
المشاكلة قد تقع في الظفر وليس يخرج منها شيء والثاني ان المولود قد يشبه جدا
بعيدا مع انه ليس منه له زرع وحكي ان واحدة ولدت من حبشي بنتا بيضاء ثم ان تلك
ولدت سوداء وثالثها الزرع ليس من مثله الاعضاء الالية المركبة من حيث الية ونفع
فيها مشاكلة ورابعها لو كان المني بالصفة الموصوفة لكان حيوانا صغيرا لانه
يكون فيه من كل عضو جزء ويكمل الاعضاء ان كانت موضوعة وضعها الواجب
فهو انسان وان لم يكن مترتبة فما الذي رتبها وخامسها ان المراة اذا نزلت عند
انزال الرجل فيكون في الرحم منيان هما انسانان وسادسها ما المانع من ان تولد
المراة وحدها اذا كان في منيها هذه الاعضاء مفصلة وسابعها ان الانسان
قد يولد له الذكران ثم يتغير فيصير يولد له الاناث وذلك بسبب تغير المزاج ليس ان
العضو الذي يخرج الذكر وفيه عضو الذكورة وتارة يخرج وفيه اجزاء عضو الاناث
واذا جاز ذلك في الذكورة والانوثة جاز ان يكون سائر الاعضاء بسبب المزاج
لا بسبب نقل الجزء وثامنها ان كثيرا من الحيوانات تتولد من غير جنسه فلا يمكن ان يكون

ذلك لما قالوه وما يشاهد في بعض الحبوب انه يفسد واحدا فيتولد منه حيوانات كثيرة
من واحد وربما كانت ذكورا واناثا وعاشرها الغصن من الشجر التي لم تثمر بعد
فيثمر فان كان الغصن من الغصن فقط وجب هناك ان لا يوجد المشابهة بين الغصنين
وان لا يحصل الثمرة الا ان يقولوا الغصن يكون فيه اجزاء من الثمر ويحصل الثمر في
اصلها مخلوطة كل جزء بكل جزء وهذا بعيد ثم قال واما ما ذكروه من ان الجماع فتلك
اللذة انما تكون لسيلان المني في اوعية المني واحداثه الدغدغة وما تعرض لها من لذع
حرارة المني اللحم الشبيه باللحم القروحي ثم قال فثبت ان المني جوهر متشابه الاجزاء
فهذا جملة ما قاله ارسطاطاليس ونقول ان نقول الوجوه التي ذكرتموها في كون
المني جسما متشابه الاجزاء في الحقيقة معارضة بوجه آخر وهو ان المني لا شك انه
فضل الهضم الاخير وذلك انما يكون عند نضج الدم وصيرورته مستعدا استعدادا
تاما لان يصير من جوهر الاعضاء ولذلك قال ان الضعف الذي يحصل عند استفراغ
المني ازيد من الضعف الذي يحصل من استفراغه مثله من المرة والدم فانه يورث
الضعف في جوهر الاعضاء الاصلية واذا كان كذلك كان المني مركبا من اجزاء كل واحد
منها قريب الاستعداد من ان يصير عضوا مخصوصا وذلك يقتضي ان لا يكون المني جسما
متشابه الاجزاء ثم نقول الاستدلال بصيرورة المني على وجود الصانع ناى

على قولين وذلك لانا اذا فرضناه مركبا فلا بد وان يكون الاجزاء البسيطة حاصلة
فيه بالفعل ويكون في كل واحد من تلك الاجزاء البسيطة قوة بسيطة في مادة بسيطة
فيجب ان يكون كل واحد منهما كرة حتى يكون المتولد من المني كرات مضموما بعضها
الى بعض وايضا فتلك الاجزاء في المني اما ان يكون مركبة حيث تركب الاعضاء وتركيبها
واما ان لا يكون كذلك والاول باطل لان المني رطوبة سيالة والرطوبات لا يحفظ
الوضع والثاني يقتضي ان لا يترتب الاعضاء على الوجه المخصوص اما دائما او في الاكثر
والثاني باطل فثبت ان اشكال الاعضاء ومقاديرها واوضاعها لا يجوز ان يكون
منسوبة الى القوة المصورة التي يقولها الفلاسفة والاطباء واقول فهو لا قلنا ان
تلك التغيرات اما ان يقع لا لموثر او لموثر يستحيل ان يحصل لا لموثر اما اولا فلان
الامور الاتفاقية لا يكون مستمرة ونحن نشاهد مجاري هذه التغيرات مستمرة على
وجه واحد واما ثانيا فلان اصحاب التشريح لما بحثوا وجدوا في تركيب هذا البدن
من العجائب والغرائب ما يتحير العقول فيها فالقول بانه وقع لا لموثر مكابرة فثبت انه
لا بد من موثر وذلك الموثر اما ان يكون نفس الانسان او شيء آخر والاول باطل لانا
ان قلنا بحدوث النفس فقد زال السوال وان لم نقل بذلك لكنا نعلم بالضرورة انا عند
كمال علمنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها ومقاديرها واعدادها الا بعد ممارسة

التشريح فكيف يقال انا حال نقصان علومنا وغاية جهلنا كما نعلم هذه الامور والاحوال
وادام نعلم اكيف وعلمنا ها على غاية الاحكام ونهاية الاتقان فانا نصير الان عند استكمال
قدرتنا وقوانا لا نقدر على تعبير شي من ابداننا في اول الامر عند غلبة الضعف كيف قدرنا
على هذه الامور ولما بطل هذه الاقسام علمنا ان خالق الابدان ومشكلها مدبر حكيم وناظر
عليم فتبارك الله احسن الخالقين واعلم ان هذه الدلالة لما كانت ظاهرة قوية
لاجرم كررها الله تعالى ذكرها في كتابه فقال وفي انفسكم افلا تبصرون وذكر انه مخلوق
من نطفة قدره فقال قتل الانسان ما اكفره من اي شي خلقه من نطفة خلقه فقدره
ثم السبيل يسره ثم اماته فاقبره ثم اذا شاء انشره وقال ومن اياته ان خلقكم من تراب
ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الم يك نطفة من مني يمنى ثم كان علقة فخلق فسوى
وقال الم نخلقكم من ماء مهين فجعلناه في قرار مكين الى قدر معلوم وقال اولم ير
الانسان انا خلقناه من نطفة فاذا هو خصيم مبين ثم ذكر كيفية التكوين فقال ولقد خلقنا
الانسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين فانظر كيف خلق المولود
من النطفة وسقاه بماء الحيض وكيف جعل النطفة وهي مشرقة بيضاء علقة حمراء ثم قسم اجزاء
النطفة الى العظام والاعصاب والعروق والاوتار واللحم ثم كيف ركب منها هذه الاعضاء
الظاهرة فدور الراس وشق السمع والبصر والانف والفم وسائر المنافذ ثم مد اليد

والرجل وقسم رؤسها بالاصابع ثم كيف ركب الاعضاء الباطنة من القلب والمعدة
والكبد والطحال والرئة والمثانة وانظر الى العظام وهي اجسام قوية صلبة كيف
خلقها من نطفة سخيفة ثم جعلها قواما للبدن وعمادا له ثم قدرها مقادير مختلفة فمنه
صغير وكبير وطويل ومستدير ومجوف ومصمت وعريض ودقيق ولما كان الانسان
محتاجا الى الحركة بجملة بدنه وببعض اعضائه للتردد في حاجته لم يخلقه عظما واحدا بل
عظاما كثيرة بينها مفاصل ثم وصل مفاصلها بالاوتار انبتها من احد طرفي العظم
والصقها بالطرف الاخر كالرباط له ثم خلق في احد طرفي العظم زوائد خارجة منه وفي
الطرف الاخر حفرا موافقة لشكل الزوائد لتدخل فيها وتنطبق عليها ثم انظر
كيف خلق عظام الراس من خمسة وخمسين عظما والصق بعضها الى بعض بحيث استوى
به كرة الراس فمنها ستة في القحف واربعة عشر للحى الاعلى واثنان للاسفل والبقية
هي الاسنان بعضها عريضة صالحة للطحن وبعضها حادة صالحة للقطع ثم جعل الرقبة
مركبا للراس وركبها من سبع خرزات مجوفات مستديرات فيها تحويفات وزيادات
ونقصانات لتنطبق بعضها على بعض ثم ركب الرقبة على الظهر وجعل الظهر مركبا
من اربع وعشرين خرزة وركب عظم العجز من ثلثة اجزاء مختلفة ويتصل به من اسفله
عظم العصعص فهو مؤلف من ثلثة اجزاء مختلفة ثم وصل عظام الظهر بعظام الصدر وعظام

الكتف وغيرها حتى بلغ مجموع عدد العظام في بدن الانسان مائتا عظم وثمانية واربعين
سوى العظام الصغيرة التي حشى بها خلل المفاصل ثم انظر كيف خلق الله تعالى الآت لتحريك
العظام وهي العضلات فخلق في بدن الانسان خمس مائة عضلة وتسع وعشرين عضلة
وخلق كل واحد منها على قدر مخصوص ووضع مخصوص لو تغير عن ذلك لو بالقليل
لاختلت مصالح البدن الانسان وكذا القول في الاعصاب والاوردة والشراين والعجب
منك انك لو نظرت الى صورة انسان مصورة على حائط انق النقاش في تصويرها حتى
قرب ذلك من صورة الانسان وقال الناظر اليها كانها انسان عظيم تعجبك من صنعة
النقاش وحذقه وخفة يده مع انك تعلم ان تلك الصورة انما تمت بالصبغ والقلم وبالحائط
وباليد وبالقدرة وبالعلم وبالارادة وشيء من ذلك ليس من فعل النقاش ولا خلقه
ثم ترى النطفة كانها معدومة يخلقها الخالق في الاصلاب والترائب ثم اخرجها منها
وشكلها فاحسن تشكيلها وتصويرها وقسم اجزاءها المتشابهة الى اجزاء مختلفة فخلق
العظم اساسا للبدن والبطن حاويا لالات الغذاء والراس جامعا للحواس ففتح العين
ورتب طبقاتها واحسن شكلها ولونها ثم حماها بالاجفان لتسترها وتحفظها ثم اظهر
في مقدار عدسة منها صورة السموات مع اتساع اكنافها وتباعد اطرافها ثم شق اذنيه
واودعها ماء مرا لدفع الهوام عنها وحوطها بصدفة الاذن لتجمع الصوت فترده الى

صماخها ولتحس بدبيب الهوام اليها وجعل فيها تحريفات واعوجاجات لتطول الطريق
فلا يصل الهواء الصادم الى صماخ الدماغ ثم [illegible] رفع الانف من وسط الوجه واودع
في منتهاها حاسة الشم المستدل باستنشاق الريح على مطاعمه واغذيته وليستنشق بمنفذ
المنخرين نسيما طيبا يكون تروحا للقلب وفتح الفم واودعه اللسان معربا عما في القلب
وزين الفم بالاسنان ليكون آلة الطحن والقطع فاحكم اصولها وحدد رؤوسها وبيض
الوانها ورتب صفوفها متساوية الرؤوس متناسقة الترتيب كانها الدر المنظوم
وخلق الشفتين وحسن لونها لتطبق على الفم فيسد منفذه ثم خلق الحنجرة وهياها
لخروج الصوت ثم خلق الحناجر مختلفة الاشكال في الضيق والسعة والخشونة
والملاسة والصلابة والرخاوة والطول والقصر حتى اختلفت الاصوات بسببها فلا تتشابه
صوتان بل يظهر بين كل صوتين فرقا حتى يميز السامع بعض الناس عن البعض بمجرد
الصوت في الظلمة ثم سخر كل واحد من الاعضاء الباطنة لفعل مخصوص فسخر المعدة لنضج
الغذاء والكبد لاحالته الى الدم والطحال لجذب السوداء والمرارة لجذب الصفراء
والكلية لجذب الفضلة المائية والمثانة لخدمة الكلية بقبول الماء عنها ثم تخرجه من طريق
الاحليل والعروق لخدم الكبد في ايصال الدم الى سائر اطراف البدن فخلق من خلق هذا
كله من النطفة وهي في داخل الرحم في ظلمات الغطاء والحشا ولو انكشف الغطاء لكان

يرى التخطيط والتصوير يظهر عليه شيئا فشيئا ولا ترى المصور ولا آلته فسبحانه ما اعظم
شأنه واسنى برهانه والعجب كل العجب ممن يرى خطا حسنا او نقشا على حائط
فيستحسنه ويصرف جميع همته الى التفكر في النقاش والخطاط ولا يزال يستعظمه ويقول
ما احذقه وما اكمل صنعته ثم ينظر الى هذه العجائب في نفسه وفي غيره ثم يغفل عن صانعه
ومصوره ولا يدهشه عظمته ولا يحيره جلاله وحكمته ومن اراد الاستقصاء في عجائب
حكم الله في خلق الانسان فعليه بمطالعة الكتب المصنفة في هذا الباب الفن ثم
من هذا الباب في دلائل الآفاق فمن آياته انك ترى اراضي البوادي ترابا متشابها فاذا انزل
عليها الماء اهتزت وربت وانبتت من كل زوج بهيج الوانا مختلفة ونباتا متشابها
وغير متشابه لكل واحد طعم ولون وريح وشكل يخالف الآخر فهذا النبات يغذي وهذا
يقوي وهذا دواء وهذا سم فتأمل مع ان تأثير الطبائع والافلاك بالنسبة الى الكل واحد
وذلك مما يدل على وجود الخلاق العليم القدير ومن آياته الجواهر المودعة تحت الجبال
من الفلزات والاحجار الذائبة وغير مختلفة في الشكل والهيئة والطبيعة والخلقة
ولو اردنا ان نذكر عجائب النملة او النحلة او العنكبوت وهي من صغار الحيوانات في بنائها
بيتها وفي جمعها غذاءها وفي الفها لزوجها وفي حفظها في هندسة بيتها لعجزنا عن ذلك
ومن آياته احوال العالم العلوي والعالم السفلي وذلك انه جعل البسائط العنصرية اربعا

الارض والماء والهواء والنار وخاصة الارض والماء انهما معد الامتزاج والتجسم يكون قابلا
للاشكال لما فيه من اليبوسة وحافظا لها و متمسكا عن السيلان بما فيه من الارضية
واما الهواء والنار فمكثران لبرد الماء والارض ويفيدان الممتزج تحللا ولطافة ثم انه سبحانه
وتعالى وضع الارض في المركز في غاية البعد عن الفلك والنار في المحيط في غاية القرب
ولو كان الامر بالعكس لاشتعلت الارض لمجاورة الحركة الفلكية نارا والنار بسبب البعد
عن تلك الحركة ارضا ثم وضع بجنب الارض الماء وبجنب النار الهواء لان المناسبة بين الارض
والماء اتم مما بين الارض والهواء وكذا المناسبة بين النار والهواء اتم مما بين النار والماء
فهذا هو الوضع المحكم ثم جعل الارض مكونة لتستقر عليها الانوار ولولا ذلك
لما تكونت الحيوانات عليها من شدة برد الماء ثم دبر انكشاف الماء عن بعض جوانب
الارض ولولا ذلك لما امكن تكون الحيوانات الشريفة ثم جعل لها الجبال الحا ولولاه
لاحترقت واضطربت فسادا الى كل الارض ثم انه سبحانه وتعالى جعل اشكال البسائط العنصرية
والفلكية الكرات لانها اقدم الاشكال بالطبع واتمها بالذات واحكمها في القوام
اما بالطبع فلان احاطته بما تشكل به يكون بالوحدة التامة واحاطة الاشكال الاخر بما تشكل
به لمكون بالكثرة اعني الاضلاع والزوايا والوحدة قبل الكثرة واما التمامية فلانه
ذو سطح محدود وهو المحيط وذو واسطة محدودة وهي البعد منها والنسبة الحال

في الاشكال الاخر كذلك واما احاطته لما يحويه فلما يشتمل على كل شيء وقطع مساواة
لقطره وان يشتمل عليه شيء يشابهه في الفطوح ثم احكام قوامه فلان سائر الاشكال
تنحل الى المثلث والمثلث يحل الى سائر المثلثات والداير لا ينحل الى شكل ولا ينحل
اليها شكل وكان الجرم السماوي اشرف الاجرام اقتضت الحكمة الالهية تخصيص الجسم
الاشرف بالشكل الاشرف ومن المنافع فيها كونها شفافة فلانها لو كانت ملونة لتوقف
الضوء على سطوحها واشتد الحر وصار ذلك سببا لاحتراق العناصر وايضا فالاضواء
ما كانت تصل الينا فبقي هذا العالم السفلي في غاية الظلمة ومن المنافع فيها انه قد
ثبت بالرصد حركات مختلفة فمنها حركة يشملها باسرها الحركة من المشرق الى المغرب
وهذه الحركة اليومية ولها اخرى على العكس منها وهي ظاهرة في السبعة خفية في الثابتة
ثم ظهرت لهذه السبعة حركات مثل الاقامة والرجوع والسرعة والبطء ورجوعات واستقامات
وثبت ان هذه الاختلافات بسبب كرات مختلفة مختلطة بعضها بالبعض منها موافقة
المركز ومنها خارجة المركز وثبت ان التغيرات الحاصلة في هذا العالم مرتبطة بتلك
تلك الحركات فنقول لو لم يكن للكواكب حركة في الميل لكان التاثير مخصوصا
ببقعة واحدة وكان سائر الجوانب خالية عن المنافع الحاصلة وكان الذي تفرد منه
متشابه الاحوال وكانت القوة هناك لكيفية واحدة فان كانت حارة افنت الرطوبات

فاحالت كلها الى النارية ولم يكن المتولدات فيكون الموضع المحاذي لمسير الكواكب على
وخط على كيفية اخرى وخط المتوسط على كيفية متوسطة فيكون في موضع
شتاء دائم يكون فيها النهوة والفجاجة وفي موضع اخر صيف لم يوجب الاحتراق وفي موضع
ربيع او خريف لا يتم فيه النضج ولو لم يكن عودات متتالية وكان الكواكب بطيء الحركة جدا
لكان الميل قليل المنفعة والتاثير شديد الافراط وكان يعرض قريبا مما لو لم يكن ميل
وكانت الحركة اسرع من هذه لما كملت المنافع وما تمت فاما اذا كان ميل يحفظ الحركة
في جهة مرة ثم ينتقل الى جهة اخرى بمقدار الحاجة ويبقى في كل جهة برهة تم بذلك ما شرع
واستتمت صلاح هذا العالم كما ينبغي وبالجملة فالعقول لا تقف الا على القليل من اسرار المخلوقات
فسبحان الخالق المدبر بالحكمة البالغة والقوة الغير المتناهية ولما نبهنا على ما حصل الدلايل
المقتبسة من احوال الانفس والافاق فلنقتصر على هذا القدر فان الاطناب فيه لا يحصل
الاحاطة بحكم الله تعالى في جميع المخلوقات وذلك خارج عن القوة البشرية ۝

الباب الثامن في وجوه اخر من الدلايل على اثباته

سبحانه وتعالى يتمسك بها الطوائف من الخلق تمسك اصحاب المجاهدات بان قالوا الانسان
وان اجتهد في تعزيز الشكوك وجمع الشبه على نفي الصانع ثم نزلت به حادثة مقلقة
فانه يجد من نفسه التضرع والالتجاء لشيء هو اكمل منه واقوى وذلك الوجدان مما لا يمكن

دفعه عن نفسه واقوى العلوم الضرورية مما لا يزول بشك او شبهة واليه الاشارة في قوله تعالى
افي الله شك وفي قوله عز وجل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وفي قوله وان من شيء
الا يسبح بحمده ومنهم من تمسك بما يعلمه كل واحد بعد التجربة والاختبار من اجابة دعوة
المضطرين واغاثة المحتاجين واعانة المظلومين على الظالمين فهو تعالى منتهى مطلب الحاجات
ومن عنده نيل الطلبات فالعقول محتاجة اليه بفعل كليات لوجود ان والنفوس مفتقرة
اليه في تدبير سماوات وارضيات والطبايع مسخرة له بسايط ومركبات والايدي ترفع
اليه والابصار تخشع له والرقاب تخضع لقدرته والالسن تتضرع الى عفوه ورحمته وتستعين
به ولا تستغني عنه وترغب اليه ولا ترغب عنه ولا تقطع عنه حوائج المحتاجين ولا يمنعه
دعاء الداعين الا له الخلق والامر تبارك الله رب العالمين هو الحي الذي لا اله الا هو
فادعوه مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين ومنهم من قال العقول البشرية لا تنتهي
في الممكنات الى حد الا وهي تطلب الترقي عنها ولا بد من شيء لا يمكن الترقي عنه وذلك
هو واجب الوجود يحكى عن ارسطاطاليس انه قال كنت ادمن الشرب فازداد عطشا
حتى عرفت الحق جل جلاله فرويت من غير شرب واما الطبيعيون فانهم اثبتوا واجب
الوجود بواسطة الحركة وذلك انهم قالوا لا شك في حدوث حادث وسبب ذلك
الحادث اما ان يكون قديما او حادثا والاول باطل والا لزم من قدم السبب قدم المسبب

ولا بد وان يكون سبب ذلك الحادث سببا حادثا ولا يجوز ان توجد تلك الاسباب
والمسببات دفعة واحدة لاستحالة حصر ما لا نهاية له دفعة واحدة ولا بد وان يكون
كل حادث مسبوقا بحادث آخر لا الى اول وذلك لا يتأتى الا بحركة ابدية فاذا محركها
قوي على افعال غير متناهية والقوي على افعال غير متناهية يستحيل ان يكون جسما
او جسمانيا فاذن لا بد من محرك قديم غير جسم ولا جسماني يقوى على افعال غير متناهية
هي مبادئ لحدوث الحوادث في هذا العالم واذا كان كذلك كان مبدأ لجميع الحوادث
الحادثة في هذا العالم واما العدديون فقد احتجوا عليه بانه لا شك ان هاهنا موجودا
وكل موجود فهو اما واحد او كثير فان كان واحدا حقا كان واجب الوجود لذاته
لان الامكان لا يتحقق الا في الماهية بالنسبة الى الوجود ومجموع الماهية والوجود كثير
فالواحد حقا لا يكون ممكنا فيكون واجبا وان كان كثيرا فالكثير لا يوجد الا عند وجود
الواحد فيرجع الى القسم الاول وهذه طريقة محكمة لولا توجه سؤال عليه واما اصحاب
التجارب فكما قيل لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه بم عرفت ربك فقال بنقض العزائم
وفسخ الهمم وحكي عن الصادق انه قال لبعض اهل الدهر اخبرني لو كان العالم مفتقرا الى
مؤثر كان حاله وفيه اشارة الى امر لطيف وهو ان الشيء كان عدما وحاله قدر كونه
محتاجا الى سببه لم يكن احتياجه الا نسبة لحالة التي هي الآن حاصلة وهي اما الحدوث

او الامكان فاذن يجب ان تكون الاحتياج حاصلا الآن واما اصحاب
التواريخ فقد احتج عليه بانا ما بحثنا عن اديان اهل العالم ومذاهبهم ونحلهم ومللهم
لم نجد احدا ينفي الصانع البتة بل وجدناهم باسرهم متوافقين متطابقين على اثبات شيء
ما يستند اليه هذا العالم المحسوس انما الاختلاف في صفاته وافعاله واذا كان كذلك
وجب القطع بثبوته لان عقل جميع العقلاء الماضين كان اقوى وابعد من عقل الشخص
الواحد والذي حكم به الاقوى كان بالقبول اولى فهذا هو الاشارة المختصرة الى
حكاية هذه الطرق وبه نختم الكتاب والله الموفق
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين الطيبين اجمعين

مسئلة اصلية في ضمن تفسير اية وهي في قوله تعالى في طه
قال فانا قد فتنا قومك من بعدك الاية قال الامام ما معناه
قالت المعتزلة لا يجوز ان يكون المراد ان الله خلق فيهم الكفر
لوجهين الاول الدلائل العقلية الدالة على انه لا يجوز من الله
ان يفعل ذلك والثاني انه قال واضلهم السامري [illegible] وايضا
اذا كان خلقه فكيف قال موسى ام اردتم الاية وايضا
اذا كان خلقه استحال ان يغضب عليهم فلما بطل ذلك وجب
ان يكون معنى فتنا اختبرنا [illegible]
امتحنته فهنا يشدد الله التكليف عليهم [illegible]
ان يستدلوا بحدوث جملة العالم [illegible]
ليس بجسم والتشديد في التكليف [illegible]
احسب الناس ان يتركوا الاية [illegible]
ليس في ظهور صوت عن عجل متخذ [illegible] شبهة اعظم
مما في الشمس [illegible]
فوجب حمله على خلق الضلال والمراد [illegible]
على شاطئ البحر مع هارون وكانوا [illegible]
سلم منهم من عبادة العجل اثنا عشر الفا [illegible]
والاربعون هي ذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة [illegible]
شدة الغضب فلا تكرار [illegible]
نفيد كماله قر من تفسير الامام والله الموفق

هذه فوايد من علم التفسير من كلام ابي البقا ومن كلام الامام والواحدي
فايدة قوله تعالى وما اعجلك عن قومك يا موسى قال هم اولاء على اثري
وعجلت اليك رب لترضى قال ابو البقا ما استفهام مبتدا واعجلك الخبر
وهم مبتدا واولاء بمعنى الذين وعلى اثري صلته وقد ذكر مستقصى في قوله
تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم فانتم مبتدا وفي خبره ثلاثة اوجه
احدها تقتلون فعلى هذا في هؤلاء وجهان احدهما هو في موضع نصب باضمار
اعني والثاني هو منادى اي يا هؤلاء والوجه الثاني ان الخبر هؤلاء على
ان يكون بمعنى الذي وتقتلون صلته والوجه الثالث ان الخبر هؤلاء على حذف
مضاف تقديره ثم انتم مثل هؤلاء كقولك ابو يوسف ابو حنيفة فعلى هذا تقتلون
حال يعمل فيها معنى التنبيه انتهى كلامه في الموضعين مع حذف ما لا يفيد فاعلمه
قلت [illegible] هكذا هم مبتدا وعلى اثري الخبر فعلى هذا يجوز في اولاء ان تكون
في نصب باضمار اعني ويمتنع ان يكون منادى لانهم غائبون وليس المعنى على صورة النداء
خلافا لما في البقرة ويجوز ان يكون الخبر اولاء وعلى اثري صلته ويمتنع ان يكون
الخبر اولاء على حذف مضاف بان يكون التقدير مثل اولاء خلافا لما في البقرة فقول
ابي البقا وقد ذكر مستقصى في قوله تعالى ثم انتم هؤلاء فيه تنويع لذهن الطالب لان الآيتين
ليستا على حد واحد والله اعلم
قال الامام ما معناه وعلى الاية سؤالات الاول وما اعجلك استفهام وهو
على الله تعالى محال الجواب انه كان في [illegible] الاستفهام وامتناع فيه
الثاني ان موسى عليه السلام اما ان يكون ممنوعا من ذلك التقدم ام لا فان كان
ممنوعا لم يجز ان يتقدم والانبيا معصومون وان لم يكن ممنوعا فكيف انكر عليه
والجواب لعله ما وجد نصا في ذلك الا انه اجتهد فاخطأ في ذلك الاجتهاد ثم
فاستوجب العتاب قال كانه لا خطأ في فعله موسى عليه السلام ولا
عتاب وانما صورة الاستفهام هنا كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى
والله اعلم
الثالث العجلة مذموم الجواب انها ممدوحة في الدين لقوله تعالى وسارعوا الاية
الرابع ظاهر الاية انه فعل ذلك لاجل رضى الله وذلك باطل من وجهين احدهما
انه يلزم تجدد الرضا وحدوث صفة الله عز وجل محال والثاني انه الله راض عنه
قبل ذلك فكيف يطلب تحصيل الحاصل والجواب ان المراد دوام الرضا
كقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اذ المراد
دوام [illegible] الا هنا
الخامس الى [illegible] الغاية والله تعالى الميسر في جميع الجواب ان التقدير الى مكان وعدك
والله سبحانه اعلم

قولت هذا كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله [illegible]

فائده قوله في المختصر ونبحث عن الادلة السمعية والاجتهاد والترجيح ۝
اعلم ان لكل علم مبادي وموضوع ومسايل ۝ فالمبادي من اصول
الفقه حده وفائدته واستمداده ۝ وموضوع اصول الفقه ۝ هو الادلة
السمعية والاجتهاد والترجيح ۝ لان الاصول يبحث عن عوارضها التي تلحقها ۝
وعن احوالها الموصلة الى الاحكام الشرعية ۝ ويعلم من ذلك ان مسايله
هي تلك العوارض والاحوال المبحوث عنها في اصول الفقه ۝

وفي بيان الحصر طرق

الاول ان المقصود بالقصد الاول من تاليف هذا المختصر العمل بالاحكام الشرعية ۝
ولا يمكن الا بعد معرفتها ولها طرق ۝ وللطرق امور تتعلق بها من جهة
افضائها الى التمكن من العمل فحينئذ لا يكون المذكور الا امرا له مدخل
في [illegible] المعرفة ۝ وهو اما ان يكون المعرف نفسه ۝ او لا
الادلة السمعية ۝ **والثاني** اما ان يكون المعرف يتوقف عليه
والاول المبادي ۝ والثاني اما ان يكون امرا يحصل به غلبة ظن
التعارض او لا ۝ والاول الترجيح والثاني الاجتهاد ۝ اذ ليس لغير
الاجتهاد بعد الثلاثة تعلق بالتمكن من العمل ۝ واورد ان كان المراد نفس
الاجتهاد فباطل ان يكون جزء المختصر ۝ او معرفته فبعد الفقه لانه غير الثلاثة
وله مدخل وتعلق بالتمكن من العمل ۝

والاول او لا عند ~~الثلاث~~ نفس الثلاثة

الثاني ان المقصود من تاليف هذا المختصر معرفة كيفية استنباط الاحكام
من الادلة التفصيلية ۝ فالمذكور فيه اما ان يتوقف عليه الشروع
والاول المبادي ۝ والثاني اما ان يكون نفس المستنبط منه الا
والاول الادلة السمعية ۝ اذ لا مجال للعقل عندنا ۝ والثاني
يكون ذا وزان امارة بما يتقوى به ام لا والاول الترجيح ۝
والثاني الاجتهاد ۝ اذ ليس لغير الاجتهاد بعد
الثلاثة مدخل وتعلق بمعرفة كيفية الاستنباط ۝
وبهذا التقييد اندفع النقض بالفقه فافهم والله اعلم ۝

الاحكام او لا احكام او لا اما لا د

[illegible]